

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

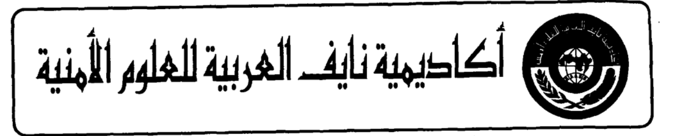
واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي

د. ذياب موسى البداينة

الريـــاض
١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م

٢١٩

إهـــــــداء ٢٠٠٨
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
المملكة العربية السعودية



واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي

د. ذياب موسى البداينة

الطبعة الثانيــة

الريـــاض

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@naass.edu.sa

ISBN 2-78-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى.
واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي، - الرياض
٣١٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٧٨ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠
١ - الجريمة والمجرمون - العالم العربي أ - العنوان
ديوي ٣٦٤ ١٩/٤٥٥٣

رقم الايداع: ١٩/٤٥٥٣
ردمك: ٢ - ٧٨ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠





المحتويـــات



التقديـــم

لا شك أن التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من سمات المجتمعات البشرية، ولكن التغير الذي شهدته هذه المجتمعات في العقود الخمسة الأخيرة فاق حدود التصور والخيال بالمقارنة مع ما عاشته الإنسانية في العصور الماضية. ولعل التغيرات التي شهدتها الحياة الاجتماعية في المنطقة العربية عموماً تعد من أعمق وأسرع التغيرات التي دخلت على بنية الحياة الاجتماعية الإنسانية. وإذا كان ينتج عن التغير الاجتماعي والاقتصادي عدد من الظواهر السلبية مثل ارتفاع نسبة الجريمة بأنواعها بالنظر لما يحدثه هذا التغير من خلل في نظام القيم والسلوك ومشكلات التكيف مع النماذج الجديدة. فإننا نستطيع أن نتصور ما على آليات الضبط الاجتماعي في البلاد العربية من مسؤولية كبيرة لمواجهة هذه الظواهر وتطور نماذجها وأشكالها المعاصرة.

لذا فقد كان من الأهمية بمكان أن تتجه الجهود العلمية إلى رصد حجم ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي والتعرف على أنماطها تمهيداً للوقوف على اتجاهاتها المستقبلية، الأمر الذي يساعد أجهزة العدالة الاجتماعية في الدول العربية على رسم السياسات والخطط التربوية والإعلامية والأمنية التي تساعد على خفض تكلفة الجريمة من الناحيتين المعنوية والاقتصادية، وتكفل نجاح عملية التنمية التي تعيشها المنطقة العربية بكافة مظاهرها.

ان أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إذ تقدم هذه الدراسة الجادة التي لم تكتف بفحص أثر المتغيرات الاجتماعية والتربوية والثقافية والأمنية في حجم الجريمة بل تجاوزت ذلك إلى تقدير كلفتها ورسم صورة مستقبلية

لحجم وأنماط الظاهرة الإجرامية وذلك للتخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة للحد من هذه الظاهرة ومخاطرها من خلال الإدراك والمعرفة الأكثر عمقاً لأبعادها وعواملها .

والله من وراء القصد ، ،

رئيــــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقــر الغامـدي

المقـــدمــــة

تشكل الجريمة مهدداً أساسياً للأمن الاجتماعي في كافة المجتمعات الإنسانية. وتقضم الجريمة نسبة كبيرة من الدخل الوطني للمجتمعات ينفق في مكافحتها، وضبطها، والتحكم بها، مما يحرم جوانب هامة في المجتمع من التنمية البشرية والاقتصادية.

لقد تنوعت انماط الجريمة، وزادت خطورتها وشدتها وتباينت اشكالها، فلم تعد محلية بل اجتازت الحدود الوطنية، وتعولمت، ولم تعد محكومة بمكان أو زمان. ولم يعد التعامل مع الجريمة اسلوباً سهلاً بل اصبح يتطلب رصد كثير من الموارد المالية للبحث العلمي وتصميم البرامج الاجتماعية المناسبة في التأهيل واعادة التأهيل للمذنبين وتوعية المواطنين في مواجهتها. ولم تعد السياسات الحكومية التقليدية تجاه إحصاءات الجريمة ذات جدوى وحل محلها سياسات تدعم التخطيط العلمي المبني على المعرفة العلمية الموضوعية والكفيلة بمساعدة متخذي القرار في رسم سياسات عملية وتطوير برامج علمية لمواجهة الجريمة.

والدراسة الحالية محاولة في مجال رصد الجريمة في المجتمع العربي. كما هدفت هذه الدراسة إلى استشراف حجم الجريمة وانماطها المستقبلية في الوطن العربي، وتقدير كلفتها اعتماداً على معايير الأمم المتحدة في هذا المجال. واعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات:

١ ـ البيانات الأولية والتي تم جمعها مباشرة من خلال وزارات الداخلية العربية.

٢ ـ البيانات الثانوية والمنشورة في التقارير السنوية الحكومية والعربية.

شملت الدراسة خمسة فصول تناول الفصل الأول منها مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، ومتغيراتها، فضلاً عن مصادر البيانات التي أسست عليها، إلى جانب منهج الدراسة وأساليبها. وركز الفصل الثاني على الاطار النظري للدراسة والذي احتوى مشكلات تنميط الجريمة في المجتمع العربي والنظريات المفسرة للجريمة والدراسات العربية والأجنبية للجريمة ومقارنة الجريمة في الدول الصناعية والنامية، كما تناول هذا الفصل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي.

اما الفصل الثالث فقد تعرض للواقع الديمغرافي والتنمية البشرية في الوطن العربي من خلال مؤشرات معينة. وركز الفصل الرابع على تحليل بيانات الدراسة ونتائجها، وفي الفصل الخامس كانت مناقشة النتائج وتفسيرها، والتوصيات المنبثقة من تلك النتائج.

والأمل في هذه الدراسة أن تشكل اساساً ينطلق منه الباحثون في استقصاء الجريمة وبيان معدلاتها واتجاهاتها المستقبلية وتقدير كلفتها. وما كان لهذه الدراسة أن تنجز في هذا الوقت القصير لولا تعاون العديد من المؤسسات والأفراد منهم مسؤولو شعب الاتصال لمجلس وزراء الداخلية العرب في الدول العربية المشاركة والعاملون بقسم الصف بمطابع الاكاديمية والمراجعون اللغويون بقسم النشر بمركز الدراسات والبحوث، ولكل من ساهم في هذه الدراسة فكرة ودعماً وتنفيذاً جزيل الشكر.

د. ذياب موسى البداينة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

١ ـ خلفية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد الأمن الاجتماعي لأي مجتمع وتنتشر آثارها لتصيب الفرد والأسرة والمجتمع. فهي بالاضافة لما تحدثه في الفرد من آثار سلبية تتمثل بالأوصمة الاجتماعية السلبية لعملية الانحراف، وبما يتركه الحبس من آثار سلبية لدى الفرد، وبالسمعة السيئة للأسرة وأفرادها، فإن الجريمة تعيق أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها وتهدد النماء والتطور الاجتماعي، كما أن غياب الأمن والاستقرار يعثر خطط التنمية، ويربك سير الحياة الاجتماعية في المجتمع.

ففي ظل ارتفاع معدلات الجريمة بكافة أنواعها وأنماطها من قتل أو سرقة، أو سطو مسلح، أو حريق عمد، أو نصب مالي، أو احتيال، أو تلوث للبيئة . . . إلى غير ذلك تهتز مصداقية المجتمع في تأمين بيئة مناسبة لنشاطاته، وخاصة الاقتصادية منها، وتمثل عامل طرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ويصبح من الصعوبة بمكان توطين رأس المالي المحلي ليسهم في عملية النماء الاجتماعي والاستقرار في المجتمع.

هذا بالاضافة لما تشكله الجريمة من كلفة اقتصادية عالية تتمثل بكلفة التشغيل العالية للنظام العدلي (المحاكم، والشرطة، والسجون . . . الخ)، ولمتطلبات تجهيز البنية التحتية لهذه الخدمات، ومن طاقات بشرية تتطلب الإعداد والتعليم والتدريب والأجور والرواتب بالإضافة إلى الأبنية وإدامتها وتقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية والمعيشية للنزلاء، كل هذا يشكل كلفة اقتصادية عالية كان يمكن أن توجه في طريق رخاء المجتمع وتطوره وتحسين شروط المعيشة للمواطنين، ومحاربة الفقر والأمية وتوفير فرص العمل.

لقد سجلت معدلات الجريمة ارتفاعاً عالمياً، فقد أظهر استقصاء الأمم المتحدة الثاني عن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) ارتفاع معدلات الجريمة بكافة انواعها على المستوى الدولي، وخاصة جرائم التعدي على الإنسان وجرائم العنف والتي تضاعفت من (٤٠٠ ـ ٩٠٠) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان، كما تضاعفت جرائم التعدي على الممتلكات حوالي ثلاثة أضعاف من (١٣٥٠) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة إلى أكثر من (٥٠٠٠) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة.

كما أظهرت الدراسة الاستقصائية الثالثة للأمم المتحدة (١٩٩٠) أن هناك زيادة عامة في معدلات الجريمة في العالم، وأنها في زيادة مستمرة في المستقبل. بلغت هذه الزيادة (٢٣٪) للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) مقارنة بـ (١١٪) للفترة من (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، وكانت هذه الزيادة قد تركزت في جرائم المخدرات، والسرقة بالإكراه والغش والاحتيال، والاعتداء، والسرقة، والقتل العمد (على التوالي). ويلاحظ اختلاف معدلات جرائم القتل العمد (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة) في الدول النامية عنها في الدول الصناعية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) وزادت في الدول النامية في تلك الفترة ثم ما لبثت أن قفزت الزيادة في الثمانينات. أما جرائم المخدرات وجرائم السرقة بالإكراه فقد زادت جرائم المخدرات بمعدلات مرتفعة في الفترتين (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)، (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥). أما جرائم السرقة بالإكراه فقد شهدت زيادة طفيفة في الفترة الأولى أعقبتها زيادة كبيرة في الفترة الثانية (عبدالحميد، ١٩٩١، ص ص ١٢ـ١٤).

وعلى الرغم من انخفاض معدل الجريمة في الدول النامية مقارنة مع الدول الصناعية (٧٨٧) جريمة مقابل (١٨٢٥) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠)

نسمة على التوالي إلا أن الزيادة في معدلات الجريمة في ارتفاع مستمر.

ومعدلات الجريمة في ارتفاع مستمر كذلك في المجتمع العربي، وبدأت أنماط من الجريمة المستحدثة بالظهور فيه، ومع دخول العالم عصر المعلومات أصبح عمل عصابات الإجرام عبر الحدود العربية من خلال العمل بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأسلحة والمتفجرات والإرهاب، وغسيل الأموال. وبدأت الجرائم الالكترونية بالظهور، وزادت مشاركة المرأة في الجريمة.

ويشهد المجتمع العربي تغيرات سريعة ومهمة أثرت في بنائه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو في صراع مع تحديات كثيرة وأزمات كبيرة تهدد أمنه القومي فهو في أزمة غذاء وفي أزمة مياه، وفي أزمة مديونية، وهو في سباق تسلح وهو في صراع ثقافي مع الثقافات الأخرى.

والمجتمع العربي كمجتمع نام لابد له من مراعاة الآثار السلبية للتحديث والتطور المتمثلة بالانحراف والجريمة، حيث أن للتنمية غير المخططة آثاراً سلبية على نوعية الحياة وارتفاع معدلات الجريمة، مما جعل الأمم المتحدة تركز في مؤتمراتها على دراسة الجريمة في سياق التنمية، والدعوة لعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة السادس، وخطة عمل «ميلانو» الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع. كما أدرج المؤتمر التاسع المنعقد في القاهرة (١٩٩٥) موضوع مكافحة الجريمة الاقتصادية والمنظمة على الصعيدين الوطني وغير الوطني ضمن جدول أعماله. إن دراسة واقع الجريمة في المجتمع العربي يتطلب فهم السياق الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والتعليمية والصحية والذي يسهم في انتاج السلوك الإجرامي والسلوك الممتثل للمجتمع. إن فهم المتغيرات المرتبطة بالسياق الاجتماعي

والبنى الاجتماعية خطوة أساسية في فهم الجريمة وواقعها في المجتمع العربي.

إن البحث عن أسباب الجريمة ورصدها ومعرفة اتجاهاتها وأنماطها على مستوى المجتمع، عملية مهمة في التخطيط الاجتماعي لمكافحة الجريمة وضبطها. كما أن دراسة الجريمة على مستوى الانساق العامة الكلية مهم في توفير المقارنات بين الثقافة الاجتماعية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد (Burnham, 1990).

إن مكافحة الجريمة على مستوى المجتمع تتطلب الاعتماد على المعرفة العلمية اللازمة، ويتطلب ذلك وجود إحصاء جنائي عربي موحد يتفق مع مسميات واحدة وعلى إخراج موحد للتقارير الإحصائية الجنائية، مما يسهل العمل الميداني لدى رجل الشرطة في تصنيف الجرائم التصنيف الدقيق (البداينة ١٩٧٧).

١ . ١ مشكلة الدراسة:

إن التغيرات الاقتصادية السريعة الناتجة عن التحضر والتصنيع والنماء في بعض قطاعات المجتمع العربي قد تركت بصماتها على أنماط التكيف الاجتماعي مما أثر نوعاً ما في آليات الضبط الاجتماعي، فضلاً عن الاستخدام النسبي للتكنولوجيا مع ضعف القدرة على مواكبة ما تسبب فيه ذلك الاستخدام من فجوة ثقافية انعكست بشكلٍ أو آخر على حجم الجريمة وتنوعها واتجاهاتها.

الدراسة الحالية محاولة لرصد حجم الجريمة في الوطن العربي، ومعرفة أنماطها واتجاهاتها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م. كما تهدف إلى فحص الفروق في حجم الجريمة وأنماطها في الوطن العربي والتي تعزى لكل من الاقليم

الجغرافي ومستوى التنمية، كذلك تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والأمنية والسكانية في حجم الجريمة ومعدلاتها وانماطها.

هذا وقد قسم الباحث الدول العربية إلى أقاليم(*) هي :

أ - إقليم الخليج العربي (دول الخليج العربي واليمن).

ب - إقليم الهلال الخصيب (الأردن، سوريا، لبنان، العراق، فلسطين).

ج - إقليم حوض النيل (مصر، والسودان).

د - إقليم المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا).

١ . ٢ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أنها محاولة لرصد الجريمة وانماطها ومسبباتها على مستوى المجتمع العربي. وهي إذ تشمل بيانات عن فترة التسعينيات يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باتجاهات الجريمة في الفترة القادمة وعلى مستوى المجتمع العربي. وهي تشكل إضافة علمية لما هو متوافر على المستوى الوطني في كل دولة من الدول العربية. إلا أن دراسة المجتمع العربي بشكل جمعي تمكن من عقد مقارنات ثنائية بين المجتمع العربي والمجتمعات الأخرى لم تتم بعد، وهو ما يأمل الباحث في إنجاز شيء منها خلال هذا العمل.

إن تحديد حجم الجريمة واتجاهاتها على مستوى المجتمع العربي تمكن

(*) لم يتوفر للباحث سوى القليل من البيانات عن كُل من الصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، الأمر الذي لم يسمح له بالتعامل مع هذه الدول في إطار إقليم، ومع ذلك فإنه سوف يورد تلك البيانات في المواضع المناسبة لها في ثنايا الدراسة.

من توجيه خطط الوقاية والمكافحة للجريمة وفق أساس علمي، ورصد الامكانات البشرية والمادية والتقنية اللازمة لمكافحة الجريمة. هذا بالإضافة إلى أن مكافحة الجريمة وفق أساس علمي يوفر الكثير من الطاقات والامكانيات البشرية والمادية الموجهة لغايات التنمية ولمحاربة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر والأمية. كما يسهم في رسم السياسات ووضع الخطط الأمنية العربية الموجهة إلى التخفيف من الآثار السلبية للجريمة في الوطن العربي.

وتسهم هذه الدراسة في فهم واقع الجريمة العربي، كما تدعم العمل الأمني العربي المشترك على أساس أن الأمن العربي وحدة متكاملة وأن الجريمة أحد أهم مهدداته. مما يدعم الجهود العربية المعنية بالمكافحة ويسهل عملها وتواصلها.

وهذه الدراسة تعد محاولة لكشف الأنماط السائدة من الجريمة على مستوى المجتمع مما يزيد وعي الأجهزة الأمنية العربية بالصورة الواقعية للجريمة وفق الإقليم الجغرافي العربي أو الدولة.

كما أن أهمية هذه الدراسة ناتجة عن إمكانية المقارنة بين الثقافة على مستوى الأقاليم العربية وبين المجتمع العربي والمجتمعات الاجنبية. ويعكس واقع الجريمة في المجتمع العربي مدى فعالية ونجاح أجهزة العدالة الجنائية في المجتمع العربي في تصديها للجريمة، خاصة عند عقد مقارنات لواقع الجريمة العربي والدولي.

وأخيراً فإن لهذه الدراسة أهمية منهجية تتعلق بالمشكلات التي واجهتها وبأساليب التحليل وبأختلاف أنماط الجريمة وبالتباين الجغرافي والسكاني والثقافي.

١ . ٣ أهداف الدراسة

تتناول هذه الدراسة واقع الجريمة في المجتمع العربي واستشراف المستقبل لها وفق حجمها وأنماطها ومسبباتها .

وتهدف بشكل خاص إلى :

١ ـ بيان حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م .

٢ ـ بيان حجم أنماط الجريمة الرئيسة في المجتمع العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م .

٣ ـ بيان أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في معدلات الجريمة في المجتمع العربي في الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م .

٤ ـ بيان التباين في معدلات الجريمة الذي يعزى للإقليم الجغرافي أو للدولة .

٥ ـ الكشف عن الصورة العامة للجريمة في المجتمع العربي .

١ . ٤ أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الاجابة عن الاسئلة التالية :

١ـ ما الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي؟

٢ـ ما حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من ١٩٩٠ـ١٩٩٩م . ؟

٣ـ هل هناك اختلاف بين أقاليم الوطن العربي في حجم الجريمة؟

٤ـ هل هناك اختلاف في حجم الجريمة في الوطن العربي يعزى لمستوى التنمية؟

٥ـ ما العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الجريمة؟

٦ـ ما مسؤولية المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية عن حجم الجريمة في الوطن العربي؟

١ . ٥ متغيرات الدراسة

١ . ٥ . ١ الجريمة

واشتملت على الإجمالي العام للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، ومتوسط الجريمة للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) لكل دولة لجميع الجرائم، ومعدلات الجريمة للجريمة والجرائم الخطرة ضد الإنسان (القتل العمد، و الاغتصاب، والسطو، والايذاء البليغ)، والجرائم الخطرة ضد الممتلكات (السرقة بالاكراه، وسرقة السيارات، والحريق العمد)، وجرائم التعدي على الإنسان وجرائم التعدي على الممتلكات، وجرائم السرقة عامة، وجرائم المخدرات. تم احتساب إجمالي الجرائم بناءً على استبانة خاصة أرسلت إلى وزارات الداخلية في الدول العربية، وعلى مصادر بيانات ثانوية شملت التقارير الإحصائية الجنائية، والتقرير السنوي للجرائم المسجلة في الدول العربية والصادر عن مكتب الجريمة في بغداد، تم احتساب معدلات الجرائم لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

١ . ٥ . ٢ التنمية

وتم قياسها من خلال :

١ ـ قيمة فهرس التنمية البشرية (Human Development Index) :

ويقيس هذا الفهرس متوسط الأداء للدولة في ثلاثة أبعاد في مجال النمو البشري هي :

أ - مدة البقاء.

ب- المعرفة.

ج - نوعية الحياة.

وهو يشمل ثلاثة متغيرات توقع الحياة، والتحصيل التربوي (القادرون على القراءة والكتابة للبالغين ويشمل التسجيل في الأولى والثانوى والثالوثي)، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالدولار (GDP per Capita)، ومعيار البنك الدولي وفق نصيب الفرد من الدول القومي.

أ - الدول المنخفضة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من ٦١٠ دولاراً أمريكاً.

ب- الدول المتوسطة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي من ٦١٠ دولاراً إلى ٧٦١٧ دولاراً أمريكياً.

ج- الدول المرتفعة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من ٧٦١٧ دولاراً، وتصنف الدول وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

- (٨, ٠ فأعلى)عالي.
- (٥, ٠-٧٩٩, ٠) متوسط.
- (أقل من ٥, ٠) ضعيف.

قيمة دليل التنمية البشرية وهو متوسط دليل توقعات الحياة (LEI)، ودليل التحصيل التربوي (EAI)، ونصيب الفرد من الدخل

الوطني الإجمالي (المعدل) بالدولار (GDP pc$) .

$$DDI = \frac{LEI+EAI+GDP\ PC\$}{3}$$

٢ ـ مستويات التنمية وفقاً لمستوى الدولة على قيمة دليل التنمية البشرية (عال، متوسط، ضعيف) بناء على التصنيف الدولي لقيمة دليل فهرس التنميّة الوارد في البند (ج) من ٢ ـ ٢ .

٣ ـ دليل الفقر البشري (The Human Poverty Index)

يركز دليل الفقر البشري للدول النامية (HPI) على الحرمان في ثلاثة أبعاد رئيسة من الحياة عكست أصلاً في دليل التنمية البشرية (HDI)، وهي [مدة الحياة، والمعرفة ونوعية الحياة]. وهذا يشمل ثلاثة متغيرات هي توقعات الحياة (البقاء)، والمعرفة [القادرون على الكتابة والقراءة ويشمل المسجلون في المراحل الدراسية الأولية والثانوية والثالوثية].

أما دليل الفقر البشري للدول النامية (HPI -1) فيركز على مدة الحياة، وهي نسبة الأفراد المتوقع أن يبقوا على قيد الحياة في عمر (٤٠) سنة (P1)، وفي مستوى المعيشة (P3) ، وهي تجميع لثلاثة متغيرات هي (١) نسبة الناس الذين لا يصلون إلى الماء الآمن (P31) (٢) نسبة الناس الذين ليس لهم خدمات صحية (P32) ، (٣) ونسبة الأطفال ذوي الأوزان المتدنية في عمر دون الخمس سنوات (P33).

$$P3 = \frac{P31+P32+P33}{3}$$

٤ ـ دليل التنمية المتصل بنوع الجنس The Gender-related Development Index (GDI)

إن متغيرات دليل التنمية المتصل بنوع الجنس هي ذات المتغيرات لدليل التنمية البشرية (HDI) ، والفرق الوحيد هو أن دليل التنمية المتصل بالجنس (GDI) يقسم متغيرات دليل التنمية البشرية الأساسية وفق الجنس لكل دولة .

٥ ـ دليل توقعات الحياة .

٦ ـ الدليل التربوي .

٧ـ دليل الناتج المحلي الاجمالي .

٨ـ دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس .

٩ ـ دليل اجمالي القوة الفكرية .

١٠ ـ دليل استهلاك الطاقة .

١١ ـ نصيب الفرد من الانتاج الغذائي .

١٢ ـ دليل تعليم الإناث البالغات .

١٣ ـ دليل صافي تسجيل الاناث في المرحلة الأولية .

١٤ ـ دليل صافي تسجيل الإناث في المرحلة الثانوية .

١٥ـ دليل صافي تسجيل الإناث في المرحلة الثانوية .

١٦ـ معدل النشاط الاقتصادي للإناث .

١ . ٦ مصادر البيانات

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة بيانات ثانوية اعتمدت على المصادر التالية :

١ ـ التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربي : المجلس العربي للطفولة والتنمية ١٩٩٥م .

٢ ـ التقرير السنوي للمركز العربي لمكافحة الجريمة .

٣ ـ الانترنت وخاصة السكان http:www.census-gov/cgi-bin/ipc/ idbrank.pi . وفهرس التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، و٢٠٠٠م /http.//www.undp.org/hdro .

٤ ـ البيانات الأولية للدول التي استجابت لاستبانة البحث (الدول المشاركة)

٥ ـ الإحصاء الجنائي العربي : تقوم الدول العربية من خلال وزارات الداخلية بإصدار تقارير إحصائية جنائية عن الواقع الجرمي في المجتمع ، تشمل هذه الإحصاءات تصنيفات مختلفة لمفردات الجرائم عامة ، وقد استخدم المتوافر من هذه التقارير في هذه الدراسة ، ويقوم مركز مكافحة الجريمة ببغداد بإعداد تقرير سنوي عن واقع الجريمة في المجتمع العربي ويشمل هذا التقرير على إحصاءات الجريمة العربية للدول التي ترسل تقاريرها بشكل منفرد وبشكل جمعي ، ولقد استخدم هذا التقرير كجزء من بيانات الدراسة ، لذلك تم الاعتماد على البيانات المتوافرة في بعض الدراسات والتقارير غير المنشورة ، البيانات الأولية : وقد تم إعداد أنموذج خاص (استبانة) شملت الجرائم محط الاهتمام .

ويلاحظ أن هناك عدم اتساق في تنميط الجريمة ، فكل دولة تستخدم أنماطاً معينة من الجريمة ، تظهرها في تقاريرها الإحصائية والجنائية . بالإضافة إلى ذلك لم يشتمل أي تقرير على تعريف للجرائم الواردة فيه ، وهذه المشكلة ذات سلبية كبيرة في الميدان ، حيث يتعامل أفراد الشرطة مع أنماط مختلفة من الجرائم دون قدرة علمية على التمييز بينها ، وذلك لغياب المعيار الوصفي المكتوب لهذه الجرائم .

إن التعامل الحديث للجريمة لم يعد تعاملاً بيروقراطياً ولا جهوياً، وإنما علمياً بحاجة إلى التعامل مع المعلومة الصحيحة التي تمثل أساساً في بناء السياسة الأمنية واتخاذ القرار الأمني، وفي غياب ذلك فإن الصورة العامة للجريمة في المجتمع العربي تبقى غامضة وغير دقيقة مما يصعب معها أي تنمية أو تخطيط أو رسم سياسة أو برامج اجتماعية وقائية كانت أو علاجية.

ويمثل هذا الوضع خطورة كبيرة تهدد السياسات الموجهة لمكافحة الجريمة وضبطها ويقوم تضليل راسمي السياسات في وضع الخطط اللازمة لإنشاء البرامج الإصلاحية والعلاجية والتأهيلية المناسبة.

مصداقية البيانات

إن الدراسات المقارنة المعتمدة على الإحصاء الحكومي كما في جزء كبير من هذه الدراسة تعاني من مشكلات في مصداقية البيانات ويعود ذلك للأسباب التالية:

١ ـ إن هناك جرائم لم يبلغ عنها وبالتالي لا تدخل السجلات الرسمية.

٢ ـ إن هناك جرائم تحل ودياً (عشائرياً) وبطرق غير رسمية، وقد لا تدخل السجلات الرسمية للشرطة.

٣ ـ هناك جرائم تبخس عند إعداد بعض التقارير الإحصائية الجنائية وذلك تجنباً للاوصمة الاجتماعية السلبية المرتبطة بها وخاصة الجرائم الجنسية وجرائم الدعارة .. الخ.

٤ ـ هناك أخطاء إنسانية في عملية تدوين الجرائم.

٥ ـ هناك جرائم غير مكتشفة.

٦ ـ هناك مشكلة تصنيف للجرائم لعدم توافر الكادر المؤهل علمياً للقيام

بتلك المهمة، حيث أن الغالبية من العاملين في الميدان لا يتقنون عملية التصنيف لعدم وضوحها أصلا لديهم.

٧ـ عدم الاتفاق الرسمي والإجرائي على تعريفات الجرائم بين الدول العربية، بل وداخل الدولة الواحدة.

٨ـ عملية انتقاء إحصاء الجريمة لأغراض خاصة.

ومن المشكلات التي تواجه الدارس للجريمة في الوطن العربي أيضاً ما يلي :

١ـ مشكلات التعريف بأنماط الجريمة ومسمياتها، حيث ترد بعض المسميات في بعض الدول ولا ترد في دول أخرى، ويرد ذلك إلى الخصوصية الثقافية لكل دولة.

٢ـ التعارض بين مسميات الجريمة النظرية والفعلية، حيث تصنف الجرائم من الناحية النظرية إلى أنماط ومسميات وقد لا تتوافق هذه المسميات مع ما هو موجود في الواقع.

٣ـ مدى جاهزية تدوين وتسجيل الجريمة في التقارير الحكومية والرسمية. حيث تتفاوت هذه الجاهزية من دولة لأخرى، فقد تدون مباشرة في بعض الدول وقد تدون بعد انتهاء المحاكمة أو بعد أسبوع. هذا بالإضافة إلى الحالات التي لا يتم تدوينها في السجلات الرسمية أصلاً. أو التي تحل خارج نطاق النظام العدلي.

٤ـ الفعاليات المختلفة للنظام العدلي والقوانين والقواعد المطلوبة في كل مجتمع، حيث تتباين هذه الإجراءات والصلاحيات من دولة لأخرى.

١ . ٧ منهج الدراسة وأساليبها:

تبنى الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي الكمي، ووظَّف عدداً من الأساليب الإحصائية لخدمة هذا المنهج، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، وهي :

١ ـ أ ساليب الإحصاء الوصفي كالمجموع أو المتوسطات أو المعدلات لكل (١٠٠) الف من السكان.

٢ ـ تم اعتماد المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية (التنموية) الواردة في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م.

٣ ـ تم عقد مقارنات بين :

أ ـ الدول العربية وفقاً لمستويات التنمية البشرية وقد تم التقسيم إلى (٣) مجموعات بناء على ذلك (١ ـ مجموعة الدول ذات التنمية العالية. ٢ـ مجموعة الدول ذات التنمية المتوسطة. واخيراً ٣ـ مجموعة الدول ذات التنمية المنخفضة).

ب ـ الدول العربية بناءً على الاقليم الجغرافي، وقد تم تقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعات.

٤ ـ استخدام معاملات الارتباط لكشف العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجرائم وانماطها في الوطن العربي.

٥ ـ استخدام معاملات الانحدار (التباين المتعدد) لمعرفة مسؤولية المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية عن الجريمة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ ـ الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . ١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي

يتصف المجتمع العربي بأنه مجتمع متكامل من حيث مقومات المجتمع الواحد (الأرض، والسكان، والثقافة)، وهو مجتمع متنوع في البيئة، والمصادر، والنظم الاجتماعية والاقتصادية. وفي القسم الأول من هذا الفصل يعرض الباحث للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م)، بوصفها خلفية أساسية يستعان بها في فهم ما يليها من مفاهيم، ونظريات، ودراسات سابقة.

أهم المتغيرات التي شملها العرض هي: حجم السكان، التباين السكاني، النمو السكاني، معدل الزيادة الطبيعية، الكثافة السكانية، التركيب العمري والنوعي للسكان، التحضر، الآثار الاجتماعية للتحضر، التحضر والجريمة، التحضر والسكن غير المنظم، التحضر ونوعية الحياة، التعليم، الاقتصاد، مساهمات القطاعات الاقتصادية، معدل الإعالة، البطالة، المديونية الخارجية، الانفاق العسكري، والصحة.

٢ . ٢ السكان

المجتمع العربي مجتمع غني بالثروة السكانية البشرية والتي تبلغ حوالي (٢٣٤,٨٦٦) مليون نسمة وهو يقارب عدد سكان أمريكا ويمثل رابع أكبر تجمع سكاني على مستوى العالم وتسبقه الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان عدد سكان المجتمع العربي عام ١٨٧٥ حوالي ٢٢ مليوناً (بركات، ١٩٩١)، هذه الثروة البشرية يمكن استثمارها في تكوين

مجتمع قوي قادر على مسايرة التطور العالمي واحتلال الموقع المناسب بين مجتمعات العالم. ويجدر بالذكر أن التضاعف في عدد السكان يرد إلى التحسن في الشروط المعيشية والصحية ومحاربة المرض، أما مؤشرات الوضع السكاني في الوطن العربي فهي:

حجم السكان

يظهر الجدول رقم (١) سكان الوطن العربي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ وفق الدولة. ويلاحظ من هذا الجدول التباين السكاني الكبير في حجم السكان بين الدول العربية، وقد ينظر إلى هذه الخاصية إلى انها خاصية تكامل حيث ان الدول الغنية عامة فيها حجم سكان قليل وان الدول الفقيرة فيها حجم سكان كبير، ومن ناحية التخطيط التنموي فان الحجم المفضل للسكان هو الحجم المتلائم مع المصادر، وبالتالي فانه يرحب بخطط زيادة حجم السكان في الدول قليلة الحجم وتنظيم حجم السكان في الدول كبيرة الحجم وقليلة الموارد.

الجدول رقم (١) يبين سكان الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
السودان	٢٦٦٢٧٧٤٢	٢٧٤٤١٢٤٨	٢٨٢١٧٥٤٠	٢٨٩٤٥٦٣٩	٢٩٧١٠٢٩٧	٣٠٥٥٦٣٥٦	٣١٥٤٧٥٤٣	٣٢٥٩٤١٢٨	٣٣٥٥٠٥٥٢	٣٤٤٧٥٦٩٠
اليمن	١٢٠٢٣٢٢٠	١٢٨٨٨٥٢٤	١٣٣٧٩٢٨٤	١٣٨٩٢١٨٩	١٤٣٩٤٧٥٠	١٤٨٦١٦١٢	١٥٣٤٨٧٨٧	١٥٨٧٥١٨٦	١٦٣٨٧٩٦٣	١٦٩٤٢٢٣٠
موريتانيا	١٩٧٨٧١٠	٢٠٣٤٩٠٤	٢١١٢٥٣٨	٢١٩٧٩٢٩	٢٢٧١٩٠٩	٢٣٣٤٢٠٠	٢٣٨٨٧١١	٢٤٤٩١٣٠	٢٥١١٤٧٣	٢٥٨١٧٣٨
الجزائر	٢٥٣٥١٧٨٢	٢٥٩٨٣١٧٩	٢٦٦١٨٤٥٠	٢٧٢٥٦٨٩٦	٢٧٨٩٧٦٧٠	٢٨٥٣٩٣٢٢	٢٩١٨٣٠٣٣	٢٩٨٣٠٣٧١	٣٠٤٨٠٧٩٣	٣١١٣٣٤٨٦
السعودية	١٥٨٧٠٥٢٧	١٦١٠٩٦١٣	١٦٧٣٩٢٩٢	١٧٣٨٥٩٨١	١٨٠٤٩٢٧٢	١٨٧٢٩٥٧٦	١٩٤٠٩٠٥٨	٢٠٠٨٧٩٦٥	٢٠٧٨٥٩٥٥	٢١٥٠٤٦١٣
العراق	١٨١٣٤٧٠٢	١٧٤٩٠٩٥٨	١٧٩٠٥٤٩٨	١٨٤٨٠١٩٣	١٩٠٨٣٢٨٦	١٩٧١٣٢٩٩	٢٠٣٦٦٩٧٠	٢١٠٣٦٧٦٧	٢١٧٢٢٢٨٧	٢٢٤٢٧١٥٠
المغرب	٢٤٦٨٥١١٥	٢٥٢٤٢٤١٧	٢٥٧٩٧٠٤٣	٢٦٣٥٢٣٨٩	٢٦٩٠٧٤٤٩	٢٧٤٦٠٨٠٥	٢٨٠١٢٩٩٥	٢٨٥٦٤٥٧٢	٢٩١١٤٤٩٧	٢٩٦٦١٦٣٦
تونس	٨٢٠٦٨٠٤	٨٣٦٤٣٠٦	٨٥٢٢٤٧٣	٨٧٢١٦٨٩	٨٩٢٩٥١٠	٨٩٧١٦٠٢	٩١٠٧٨١٩	٩٣٤٥٢٨٤	٩٣٨٠٤٠٤	٩٥١٣٦٠٣
سوريا	١٢٦٢٠٢٤٠	١٣١١٤٩٧٥	١٣٥٨٨٦٦٨	١٤٠٧٥٢٦٧	١٤٥٧٤٦٣٦	١٥٠٨٦٥٨٦	١٥٦٠٨٦٤٨	١٦١٣٧٨٩٩	١٦٦٧٣٢٨٢	١٧٢١٣٨٧١
عمان	١٧٧٢٩٧٤	١٨٤٣٢٥٥	١٩١٥٢٠٨	١٠٩٨٨٧٤٦	٢٠٥٨٥١٣	٢١٣٠٨٣١	٢٢٠٥٧٦٥	٢٢٦٢٣٠٩	٢٣٠٣٠٨٨	٢٣٤٤٤٠٢
لبنان	٣١٣٠٣٤٧	٣١٧٩٤٣٦	٣٢١٠٠٦٧	٣٤٢٣٩٠١	٣٣١٩٠٣٢	٣٣٤٠٤٧٠	٣٣٩٤٣٦٤	٣٤٤٩٥٧٨	٣٥٠٠٥٧٩٤	٣٥٦٢٦٩٩
ليبيا	٤١٣٩٧٣٠	٤٢٥٢٢٢٦	٤٣٦٤٣٣٧	٤٥٥٢٢١٥	٤٧٠١٦٥٤	٤٦٥٤٥٤٧	٤٦٨٦٨٢٣	٤٧٦٠٠٧٤	٤٨٧٤٦٧٩	٤٩٩٢٨٣٨
مصر	٥٦١٠٥٨٩٧	٥٧٥١٢١١١	٥٨٧٢٣٤٦٦	٥٩٩٢٩٢٩١	٦١١٤٩٨٣٣	٦٢٣٧٣٨٣١	٦٣٥٩٨٦٨١	٦٤٨٢٤٤٦٦	٦٦٠٥٠٠٠٤	٦٧٢٧٣٩٠٦
الأردن	٣٢٧٦٧١٩	٣٥٦١٨٨٠	٣٧٦١٦١٥	٣٩٢٩٩٢٩	٤٠١٠٢٣٤	٤٠٩٩٠٢٠	٤٢١٠١٢٧	٤٣٢٢٢٥٥	٤٤٣٤٩٧٨	٤٥٦١١٤٧
الأمارات	١٩٥٢١٥١	٢٠٠٣٤٥٦	٢٠٥١٤١٠	٢٠٩٦٦٠١	٢١٣٩٨٤٠	٢١٨١٢٧٩	٢٢٢١٧٩٩	٢٢٨٣٣٢٤	٢٣٦٣٥٩١	٢٤٤٦٦٤٥
قطر	٤٨٢١٧١	٥٠٥٤٤٧	٥٣٠٥٤٩	٥٥٨٤١٢	٥٨٧٠٤٨	٦١٥١٥٦	٦٤٢٩٥٩	٦٧٠٢٧٤	٦٩٧١٢٦	٧٢٣٥٤٢
البحرين	٥٠١٧٢١	٥١٦٧٣٨	٥٣١٢٨٣	٥٤٦١٦٢	٥٦١٠٦١	٥٧٥٩٢٥	٥٩٠٠٤٢	٦٠٣٣١٨	٦١١٦٣٤٢	٦٢٩٠٩٠
الكويت	٢١٣٨٥٢	٩٥٥٤٧٠	١٣٩٧٦٢٦	١٤٦٦٦٩٥	١٥٧٤١٥٦	١٦٧٢٨٣٨	١٧٥٤١٠٣	١٨٣٤٢٦٩	١٩١٣٢٨٥	١٩٩١١١٥

أما الجدول رقم (٢) فيبين الزيادة في حجم السكان على مستوى الوطن العربي عامة، حيث بلغ هذا الحجم حوالي (٢١٩) مليون نسمة عام ١٩٩٠م وارتفع إلى (٢٢٥) مليون عام ١٩٩١م، وإلى حوالي (٢٧٦) مليون نسمة عام ١٩٩٩م.

ووفقاً للإقليم الجغرافي بلغ حجم السكان في إقليم الخليج العربي (٣١) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (٤٤) مليون نسمة عام ١٩٩٩م. اما اقليم الهلال الخصيب فقد بلغ حجم السكان عام ١٩٩٠م (٣٩) مليون نسمة ارتفع إلى (٤٩) مليون نسمة عام ١٩٩٩م. اما دول اقليم حوض النيل فقد بلغ حجم سكانها (٨٢) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (١٠١) مليون نسمة عام ١٩٩٩م أي أكثر من ثلث حجم سكان الوطن العربي. واخيراً بلغ حجم السكان في دول اقليم المغرب العربي (٦٦) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (٨٠) مليون نسمة عام ١٩٩٩م.

الجـــدول رقــم (٢)

توزيع السكان في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنميـة / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الخليج العربي	للجموع	٣١٠,٤٣٦٤٢,٠	٣٢٩٧٩٢٤٨,٠	٣٤٦٢٩٤٤٤,٠	٣٥٩٤٦٠٤٠,٠	٣٧٣٠٦١٢٧,٠	٣٨٦٣٦٣٨٦,٠	٣٩٩٦٦٧٤٨,٠	٤١٣٥٤٣٣٦,٠	٤٢٧٦٤٢٦٢,٠	٤٤٢٣٧٢٣٥,٠
	الوسط	٥١٣٧٩٤٠,٣٣	٥٤٩٦٥٤١,٣٣	٥٧٧١٥٧٤,٠٠	٥٩٩١٠٠٦,٦٧	٦٢١٧٦٨٧,٨٣	٦٤٣٩٣٩٧,٦٧	٦٦٦١١٢٤,٦٧	٦٨٩٢٣٨٩,٣٣	٧١٢٧٣٧٧,٠٠	٧٣٧٢٨٧٢,٥٠
	الانحراف المعياري	٦٩٣٠٤٣٠,٤٩	٧٠٦٨٣٩٦,٣٦	٧٢٩٤٧٦٦,٩٤	٧٥٧٧١٩٣,٨٤	٧٨٥٨٠٣٤,٠١	٨١٣٨٠٠٨,٩٢	٨٤٢٤٣٤٧,٠٧	٨٧١٦٧٥٤,٦٢	٩٠١٠٤٠٨,٦٨	٩٣١٨٨١٨,٨٣
الهلال الخصيب	المجموع	٣٩١٨٢٣٠٦,٠	٣٩٣٦٧٥٤٧,٠	٤٠٤٨٦١٤٦,٠	٤١٩٢٩٥٨٨,٠	٤٣٠٠٧٤٨٦,٠	٤٤٢٥٩٦٧٣,٠	٤٥٦٠٠٤٠٧,٠	٤٦٩٦٦٧٩٧,٠	٤٨٣٥٦٦٣٩,٠	٤٩٧٨٥١٦٥,٠
	الوسط	٧٨٣٦٤٦١,٢٠	٧٨٧٣٥٠٩,٤٠	٨٠٩٧٢٢٩,٢٠	٨٣٨٥٩١٧,٦٠	٨٦٠١٤٩٧,٢٠	٨٨٥١٩٣٤,٦٠	٩١٢٠٠٨١,٤٠	٩٣٩٣٣٥٩,٤٠	٩٦٧١٣٢٧,٨٠	٩٩٥٧٠٣٣,٠٠
	الانحراف المعياري	٧١٧١٢٠٦,٦٢	٦٩٧٩٤٨٤,٨٧	٧١٧٥٨١٠,٦٦	٧٤٠٣٧٤٣,١٢	٧٧١١٠٧٣,٢٥	٨٠٠٧٤٦٢,٣٤	٨٣٠٥٠٠٤,٧٦	٨٦٠٩٠٧١,١٨	٨٩١٩٤٢٢,٦٨	٩٢٣٥٢٦٣,٥٥
وادي النيل	المجموع	٨٢٧٣٣٦٣٩,٠	٨٤٩٥٣٣٥٩,٠	٨٦٩٤١٠٠٦,٠	٨٨٨٧٤٩٣٠,٠	٩٠٨٦٠١٣٠,٠	٩٢٩٣٠١٨٧,٠	٩٥١٤٦٢٢٤,٠	٩٧٤١٨٥٩٤,٠	٩٩٦٠٠٥٥٦,٠	١٠١٧٤٩٥٩٦
	الوسط	٤١٣٦٦٨١٩,٥	٤٢٤٧٦٦٧٩,٥	٤٣٤٧٠٥٠٣,٠	٤٤٤٣٧٤٦٥,٠	٤٥٤٣٠٠٦٥,٠	٤٦٤٦٥٠٩٣,٥	٤٧٥٧٣١١٢,٠	٤٨٧٠٩٢٩٧,٠	٤٩٨٠٠٢٧٨,٠	٥٠٨٧٤٧٩٨,٠
	الانحراف المعياري	٢٠٨٤٤٢٠٣,٣	٢١٢٦٣٣١١,١	٢١٥٧٠٩٤٧,١	٢١٩٠٨٧٥٠,٤	٢٢٢٣١١٠٩,١	٢٢٤٩٨٣٥٢,٣	٢٢٦٦٣٥٧٧,٠	٢٢٧٩٠٢٩٠,٦	٢٢٩٨٠٥٨٢,٩	٢٣١٩١٨٤٠,٩
المغرب العربي	المجموع	٦٦١٣٥١١٥,٠	٦٧٧٢٠٢٨٧,٠	٦٩٣٣٠٠٤٩,٠	٨٠٠٦٩٨٦٤,٠	٧٢٧٦٦٧٠٥,٠	٧٤٠٩١٣٠٧,٠	٧٥٥٨٥١٤٦,٠	٧٧٢١١٧٤٠,٠	٧٨٦٦٤٩٣٤,٠	٨٠٢٢٧٧٠٣,٠
	الوسط	١١٠٢٢٥١٩,٢	١١٢٨٦٧١٤,٥	١١٥٥٥٠٠٨,٢	١٣٣٤٤٩٧٧,٣	١٢١٢٧٧٨٤,٢	١٢٣٤٨٥٥١,٢	١٢٥٩٧٥٢٤,٣	١٢٨٦٨٦٢٣,٣	١٣١١٠٨٢٢,٣	١٣٣٧١٢٨٣,٨
	الانحراف المعياري	١١٠٨٧٢٨٩,٢	١١٣٤٥٠١٧,٦	١١٥٩٩٤٠٣,٨	١٠٨٧٤٠٩٩,٧	١٢٠٩١٥٨٩,٣	١٢٣٧٥٨٧٨,١	١٢٦٤٦٥٩٣,٣	١٢٩٠٩٥٧٧,٣	١٣١٨١٣٢٦,٩	١٣٤٤٥٨٧٥,٨
الوطن العربي	للجموع	٢١٩٠٩٤٧٠٢	٢٢٥٠٢٠٤٤١	٢٣١٣٨٦٦٤٥	٢٤٦٨٢٠٤٢٢	٢٤٣٩٤٠٤٤٨	٢٤٩٩١٧٥٥٣	٢٥٦٢٩٨٥٢٥	٢٦٢٩٥١٤٦٧	٢٦٩٣٨٦٣٩١	٢٧٥٩٩٩٦٩٩
	الوسط	١١٥٣١٣٠٠,١	١١٨٤٣١٨١,١	١٢١٧٨٢٤٤,٥	١٢٩٩٠٥٤٨,٥	١٢٨٣٨٩٧٠,٩	١٣١٥٣٥٥٥,٤	١٣٤٨٩٣٩٦,١	١٣٨٣٩٥٥٠,٩	١٤١٧٨٢٣١,١	١٤٥٢٦٢٩٩,٩
	الانحراف المعياري	١٤١١٧٧٦٨,١	١٤٤١٣٥١٦,٧	١٤٧٢٠٢٨٣,٠	١٤٨٢٥٠٩١,٤	١٥٣٦٩٦٣٧,٨	١٥٧١٥٨٩٠,٦	١٦٠٦٨٣٢٣,١	١٦٤٢٣١٠٨,٣	١٦٧٧٥٥٦١,٩	١٧١٢٥٤٠٨,٠

معدلات النمو السكاني

زادت معدلات النمو السكاني في النصف الأول من القرن العشرين حوالي (٢٪) سنوياً وزادت في النصف الثاني من هذا القرن (٥,٢ـ ٥,٣٪)، أما متوسط معدل النمو السكاني في الفترة (١٩٨٠ـ١٩٩٣) فقد بلغ (٣,٨). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات في بعض الدول العربية، وهذا ناتج عن تقدم المستوى المعيشي والصحي وخاصة الجانب العلاجي والوقائي، كذلك فإن ارتفاع معدلات الخصوبة والبطء في تطبيق البرامج الاجتماعية لتنظيم الأسرة من قبل أكثرية الدول قد أدت إلى انفجار سكاني ومشكلة سكانية قادمة.

التباين السكاني

هناك تباين سكاني كبير في المجتمع العربي حيث هناك دول ذات حجم سكان كبير (مصر) ويتركز فيها حوالي (٦٧) مليون نسمة، وهناك دول يقترب أو يقل عدد سكانها عن (٥) ملايين وتشكل حوالي نصف المجتمع العربي (الأردن، والإمارات، والبحرين، والكويت، وقطر، وعمان، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، وجيبوتي)، ويرجع هذا التباين أساساً إلى عدم التناسب بين المساحة والسكان أحياناً، والتطور الصحي المتباين في المجتمع العربي. وقد بلغ أكبر متوسط للسكان للفترة (١٩٨٠ـ١٩٩٣) في مصر (٤٩,٤٧١) مليون نسمة أما أصغر متوسط ففي قطر (٣٦٣٠٤) ألف نسمة، أما معامل الاختلاف للفترة ذاتها فقد بلغ في لبنان (٣,٧٪) وأكبره في قطر، (٢٩,٤٪) وهذا مؤشر على التفاوت في الزيادات السكانية.

ويلاحظ ان التباين السكاني في الوطن العربي قد بلغ (١٤) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى حوالي (١٧) مليون نسمة عام ١٩٩٩م. وفي إقليم الخليج العربي كان التباين السكاني (٦) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (٩) ملايين عام ١٩٩٩م، في حين كان التباين السكاني في اقليم الهلال الخصيب (٧) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (٩) مليون نسمة عام ١٩٩٩م، أما دول اقليم حوض النيل فقد بلغ التباين السكاني فيها (٢٠) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (٢٣) مليون نسمة عام ١٩٩٩م، واخيراً بلغ التباين السكاني في اقليم المغرب العربي (١١) مليون نسمة عام ١٩٩٠م ارتفع إلى (١٣) مليون نسمة عام ١٩٩٩م.

النمو السكاني

أما معدلات نمو السكان في الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٣) الفعلية تبين أن هناك تناقصاً في معدلات النمو السكاني سواء في الدول التي تعتمد على العمالة الخارجية أو الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وهذا بسبب اعتماد خطط التنمية في الدول النفطية على التنمية المحلية البشرية، وفي الدول ذات الكثافة السكانية العالية على اعتماد وتكثيف برامج التوعية وتنظيم الأسرة وإن هذا التوازن يمكن أن يكون سبباً مباشراً في خفض الإعالة، والبطالة والجريمة ويمثل توازناً بين الموارد والسكان. لقد بلغت أكبر معدلات النمو السكاني في كل من (قطر، والإمارات، وجيبوتي، والكويت، والسعودية، وعُمان) أما أقل معدلات النمو فكانت في كل من: (تونس ولبنان وموريتانيا، والجزائر والسودان ومصر) (انظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم (٣)

النمو السكاني في المجتمع العربي

الدولـــــة	متوسط النمو السكاني (١٩٨٠-١٩٩٣)
الأردن	٣,٩٠
الامارات	٥,٠
البحرين	٣,٩
الجزائر	٢,٨
السعودية	٤,٩
السودان	٢,٧
الصومال	٣,٠
العراق	٣,٢
الكويت	٤,٦
المغرب	---
اليمن	٣,٢
تونس	٢,٣
سوريا	٣,٣
عمان	٤,٣
لبنان	٢,٣
ليبيا	٣,٩
مصر	٢,٥
موريتانيا	٢,٥

المـصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥.

معدل الزيادة الطبيعية

أ- المواليد: ارتفع معدل المواليد في المجتمع العربي عامة بفعل عدة عوامل أهمها:

١ - تطور القطاعات الصحية.

٢ - نشر الوعي الصحي.

٣ - الوقاية من الأمراض وخاصة أمراض الطفولة.

٤ - رعاية الأمومة والطفولة من قبل الدولة.

كانت أعلى معدلات المواليد في السودان، والصومال، والعراق، والبحرين، وجيبوتي، وموريتانيا، وسوريا والأردن، وتراوحت بين (٢٥-٤٣) في الألف. وكانت أدنى معدلات المواليد في الإمارات والكويت حيث كانت (٢١) في الألف، ومن الملاحظ أن الدول الفقيرة فيها ارتفاع لمعدلات الولادة مما يثقل كاهل هذه الدول وخاصة في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، أما في الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٣م) فشهدت انخفاضاً في معدلات المواليد في كل من مصر، وتونس، والمغرب، وقطر، والإمارات. كما ويلاحظ انخفاض معامل الاختلاف في كل من الأردن، والسعودية، والصومال، والسودان، واليمن، وجيبوتي، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، مما يدل على اتخاذ تدابير لخفض الزيادة وكبحها .

ب- الوفيات الخام. أما ما يتعلق بالوفيات فيظهرها الجدول رقم (٤)، حيث تبين أن هناك انخفاضاً عاماً في غالبية الدول العربية في معدلات الوفيات الخام وهذا ناتج كذلك عن الاهتمام بصحة الحامل ونتيجة لتطور القطاع الصحي والوعي الصحي لدى الأفراد.

الجدول رقم (٤)
معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في المجتمع العربي

الدولة	معدل المواليد ١٩٩٣	معدل الوفيات عام ١٩٩٣	معدل الخصوبة عام ١٩٩٣	عدد الإناث في سن الانجاب بالألف عام ١٩٩٥
الأردن	٤٣	٥,٧	٥,٣	١٠٢٥
الامارات	٢١	٢,٩	٤,٤	٤٧٥
البحرين	٣٢	٣,٣	٣,٤	١٥٦
الجزائر	٣٥	٦,٥	٤,٨	٦٤١٦
السعودية	٤٣	٤,٦	٦,٣	٣٨٧٥
السودان	٤٣	١٤,٥	٦,١	٦٨٨٢
الصومال	٤٧	١٧,٠	٦,٨	-
العراق	٤٠	٨,٣	٥,٩	٤٥٤٢
الكويت	٢٢	٢,٣	٥,٩	٣٦٨
المغرب	٢٧	٦,٢	٤,١	٦٣٦٩
اليمن	٥٤	-	-	٢٨٤٤
تونس	٢٥	٥,٦	٧,٩	٢١٣٢
جيبوتي	٤٤	١٥,٦	٣,٥	-
سوريا	٤٥	٥,٧	٦,٩	٢٨١٤
عمان	٤٢	٣,٦	٧,١	٥٥١
قطر	٢٢	١,٣	٥,٦	١٠٦
لبنان	٣٠	٨,٨	٣,٦	٨٣١
ليبيا	٤٦	٦,٣	٦,٧	٩٩٥
مصر	٢٥	٨,٣	٤,٨	١٣٥٨٥
موريتانيا	٤٧	١٨,٥	٨,٩	٥٠٧
المتوسط العام	٣٦,٢	٥,٩	٥,٥	٣٠٣
الانحراف المعياري	١٠,٣	٣,٤	١,٥	٣٦

المصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية (١٩٩٥)، ص ص٦٠، ٦٤، ٨٧.

ويقل المعدل العام للوفيات في الأعوام القادمة عن المعدل في الدول الصناعية في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والكويت، والمغرب، وتونس، وسوريا ويصل إلى أقل من (١) في الألف في كل من عمان، وقطر .

ج ـ معدل الخصوبة : يتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية وسن الزواج والسلوك الإنجابي للنساء واستخدام وسائل تنظيم الأسرة . يمتاز المجتمع العربي بارتفاع معدلات الخصوبة . يظهر الجدول رقم (٤) معدلات الخصوبة في المجتمع العربي، حيث بلغ متوسط معدل الخصوبة للفترة (٨٠ ـ ١٩٩٢) (ستة) أطفال للمرأة خلال فترة حياتها الإنجابية وهذا يعادل ثلاثة أضعاف الدول الصناعية، وينطبق هذا على كل من السعودية، والسودان، والصومال، والعراق، وسوريا، وليبيا، ويصل بين ٧ ـ ٨ في اليمن، وعُمان، وموريتانيا .

د ـ الإناث في سن الحمل (١٥ ـ ٤٩) سنة : يؤثر عامل عدد الإناث في سن الحمل في المعدلات السكانية والمواليد والخصوبة والإنجاب خاصة إذا اقترن ذلك مع الزواج المبكر للإناث والهجرة الخارجية، ويلاحظ من الجدول رقم (٤) أن نسبة الإناث في سن الإنجاب عام ١٩٩٥م قد زادت عن (٥٠٪) في كل من الكويت، والإمارات، وقطر، ولبنان وتتراوح هذه النسبة بين (٤٥ ـ ٥٠٪) في كل من الأردن، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، والمغرب، وتونس، وعمان، ومصر وتقل عن (٤٥٪) من إجمالي السكان في كل من سوريا، وليبيا . ويبلغ أدناه في اليمن (٥ ,٣٩٪) ويظهر الجدول رقم (٤) أعداد الإناث بالألف في سن الإنجاب للفترة العمرية ١٥ ـ ٤٩ سنة .

الكثافة السكانية

تعد الكثافة السكانية إحدى المؤشرات على التوازن بين السكان والأرض، ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن متوسط الكثافة السكانية عام ١٩٩٣م كان (٤٥٧,٨) فرداً/ كم٢ وارتفع هذا الرقم إلى (٧٣٦,٦) عام ٢٠٠٠ ويلاحظ أن بعض الدول ذات كثافة سكانية عالية مثل البحرين، والإمارات، والكويت، لبنان، ودول أخرى ذات كثافة سكانية منخفضة مثل ليبيا، والسعودية، والسودان، وهناك كثافة متوسطة مثل الأردن، والمغرب، واليمن.

الجدول رقم (٥)

الكثافة السكانية عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ في المجتمع العربي(*)

الدولة	الكثافة السكانية ١٩٩٣	الكثافة السكانية ٢٠٠٠
الأردن	٤٢	٥٠
الإمارات	٢٧١	٣٦٠
البحرين	٨٠٩٧	١٣١٨٥
الجزائر	١١	١٤
السعودية	٨	١٠
السودان	١١	١٣
الصومال	١٣	١٧
العراق	٤٤	٥٢
الكويت	١٢٧	٢٥٠
المغرب	٥٨	٦٧
اليمن	٢٥	٣٣
تونس	٥٢	٥٩
جيبوتي	٣٣	٥٩
سوريا	٧٢	٨٧
عمان	٧٤	٩١
قطر	٤٩	٦٣
لبنان	١٠٧	١٧١
ليبيا	٣	٣
مصر	٥٧	٦٤
موريتانيا	٢	٢,٢
المتوسط	٤٥٧,٨	٧٣٢,٦
الانحراف المعياري	١٧٩٩	٢٩٣٢,٥

(*) الكثافة السكانية عدد الأفراد / كم^{2}

التركيب العمري والنوعي للسكان

يظهر الجدول رقم (٦) التوزيع النوعي للسكان، وقد تم تناول المتغيرات السكانية النوعية التالية:

١ ـ الجنس: ترتفع نسبة الذكور إلى الإناث في كل من قطر، والإمارات، والسعودية، والكويت، وعمان، حيث تراوحت هذه النسبة (٥٥ ـ ٦٧٪) ويكاد يكون التوزيع متوازياً في غالبية الدول الأردن، والجزائر، والسودان، والعراق، والمغرب، واليمن، وجيبوتي . . . الخ.

٢ ـ نسبة السكان في سن العمل: تبرز أهمية السكان في سن العمل بأنها تمثل الفئة المنتجة في المجتمع، بلغت أعلى معدلات السكان في سن العمل في السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن، وتراوحت تقريباً بين (٦٢ ـ ٧٣٪) من إجمالي السكان إلا أنه يلاحظ انخفاض عدد السكان في سن العمل في اليمن (٣٩٪) حيث وصلت نسبة الإناث العاملات (٥٤٪) مما يدل على تصدير العمال الذكور للخارج.

٣ ـ نسبة الأطفال ١٥ سنة فأقل: (مرحلة الطفولة) إن ارتفاع نسبة الأطفال يعني ارتفاع معدلات الإعالة، الخصوبة، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول العربية وهذه الفئة هي فئة معالة وغير منتجة، وتدل على فتوة المجتمع العربي، (انظر الجدول رقم ٦). وتشكل هذه الفئة عبئاً على موازنة الدولة عامة وترفع نسبة الإعالة. وبلغ متوسط هذه النسبة حوالي (٤٢٪)، وبلغت أعلاها في الأردن وقاربت (٦٠٪) من إجمالي السكان، وبلغت حوالي (٥٠٪) من السكان في كل من الجزائر، وليبيا.

الجدول رقم (٦)

التوزيع النوعي السكاني في المجتمع العربي

الدولة	٪ الذكور من إجمالي السكان (١٩٩٥)	٪ الإناث في سن العمل (١٩٩٠)	٪ الإجمالي في سن العمل إلى إجمالي السكان (١٩٩٠)	٪ الأطفال عمر ١٥ سنة فما دون إلى إجمالي السكان (١٩٩٠)
الأردن	٥٢	٤٨,٣	٦١,٤	٥٩,٥
الإمارات	٦٠	٣٣,٥	٦٤,٤	٣٣,٤
البحرين	٤٧,٧	٣٨,٣	٦٢,٢	٢٩,٤
الجزائر	٥٠,٦	٥٠,٦	٥٢,١٢	٤٩,٧
السعودية	٥٥,٩	٤٢,٢	٧٣,٤	٤٥,٣
السودان	٥١	٤٩,٩	٥١,٩	٤٥,٤
الصومال	٥٢,٦	٥٤,٤	٤٩,٧	٤٧,٦
العراق	٥٠,٣	٤٨,٢	٥٤,١	٤٨,٥
الكويت	٥٦,٥	٣٨,٦	٥٨,٣	٣٧,٨
المغرب	٥٠,١	٥٠,٦	٥٧,٢	٤١,٨
اليمن	٤٩,٧	٥٣,٥	٣٧,١	٣٣,٦
تونس	٥٠,٧	٥٠	٥٨,٢	٣٧,٨
جيبوتي	٥٠,١	٤٩	٥٢	٤٥,٨
سوريا	٥١,١	٥٠	٤٩	٤٨,١
عمان	٥٤,٧	٥٤,٢	٣٨	٣٩,٦
قطر	٦٧,٢	٣١,٢	٤٧,٤	٢٦,٣
لبنان	٥٠,٢	٥٢,٤	٥٩,٦	٣٥,٣
ليبيا	٥١	٤٨,٧	٤٩,٤	٥١,٠
مصر	٥١,١	٤٩,٣	٥٦,٢	٤١,٦
موريتانيا	٤٩,٥	٤٦,٦	٥٢,٢	٤٤,٦
الوسط	٥٣,٣	٤٥,٩	٥٤	٤٠,٩
الانحراف المعياري	٤,٩	٧,٣	٩,٦	٨

المصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥، ص ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٨٠.

٢ . ٣ التحضر

عند المقارنة بين الدول العربية نجد أن هناك دولاً ذات نسبة تحضر عال تصل إلى أكثر من (٨٠٪) من إجمالي السكان وتضم الأردن، والإمارات، والبحرين، والكويت، وجيبوتي، وقطر. أما المجموعة الثانية فتبلغ نسبة الحضر فيها (٥٠-٧٩٪) من السكان وتشمل العراق، والأردن، والسعودية، ومصر، والجزائر، وموريتانيا، وسوريا، والمغرب، أما المجموعة الثالثة فتشمل الدول التي تقل فيها نسبة التحضر عن (٥٠٪) وهي اليمن، والسودان، والصومال، وعُمان (جدول رقم ٧).

أما معاملات الاختلاف لعدد سكان الحضر فقد بلغت اقصاها في مصر (٤٥,٧٪) وأقلها في تونس (١٣,٧٪). وهذا يعني خللاً كبيراً في انتقال السكان من الريف إلى الحضر .

وهناك تباين بين دول المجتمع العربي في توزيع السكان فيها بين الريف والحضر، فهناك عوامل طرد ريفية للسكان وعوامل جذب حضرية، مما يشكل خللاً في التوزيع النسبي للسكان بين الريف والحضر، ويؤثر ذلك في الزراعة ويسبب تراجعها وانتقال الاستثمارات من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى. أما تدفق المهاجرين إلى المدينة فيؤدي إلى ضغط على الخدمات فيها وتكون الأحياء غير المنظمة مما يسبب انتشار الفقر والجريمة .. الخ.

الجدول رقم (٧)

نسبة سكان الحضر إلى مجموع سكان الدولة (١٩٩٦م)

الـــــدول	٪
الجزائر	٥٣
مصر	٥٤
ليبيا	٨٤
المغرب	٥١
السودان	٣٣
تونس	٥٧
جيبوتي	٨٦
الصومال	٣٥
موريتانيا	٥٥
البحرين	٨٨
العراق	٧٠
الأردن	٧٨
الكويت	٩٦
لبنان	٨٦
عُمان	٢٩
قطر	٩١
السعودية	٧٩
سوريا	٥١
الإمارات	٨٢
اليمن	٢٣

المصدر : Population Reference Bureau, (1996), 1996 World Population Data.

الآثار الاجتماعية للتحضر

إن ظاهرة التحضر ظاهرة عالمية سريعة تمتاز باللاتجانس، والمنافسة والتخصص، وتقسيم العمل، وزيادة الحراك الاجتماعي، وزيادة معدلات الانحراف، والجريمة، وشيوع العلاقات الثانوية، وتحمل المسؤولية الشخصية، والفواصل الثقافية والمكانية والضبط الرسمي (النعيم، ١٩٩١م). وفي المجتمعات النامية هناك ارتفاع لنسبة التحضر وبناء مدن دون الاهتمام بالبنية التحتية المناسبة للإنتاج والخدمات واستقبال الهجرات الريفية والبشرية عامة. هذا وقد زاد سكان المدن في مدن المجتمعات النامية من (٢٥٠) مليوناً عام ١٩٥٠م إلى (٢٢٠٠) مليون عام ٢٠٠٠م، أما في الدول الصناعية فقد زداد سكان المدن من (٥٠٠) مليون إلى (١٠٠٠) مليون للفترة ذاتها. وقد أدت هذه الزيادة في المجتمعات النامية إلى سوء تنظيم الأبنية الحضرية السكانية وعدم التوازن في التوزيع السكاني (وخاصة بين الريف والحضر) والخلل في هرمية السكان (الموقع والحجم والتباعد) مما أضعف قدرة المدن على التطور والتكيف للمستجدات وخاصة الهجرات البشرية. ولقد امتازت المدن في المجتمعات النامية بالتسلط الحضري (Primacy) والهجرة المتجهه للحضر والتحضر الزائد (Overurbanization) وبمعدلات نمو سكاني عالية، وبناءً على ذلك فإن عدد مدن العالم التي يبلغ حجم سكانها مليوناً فأكثر كانت (٧٥) مدينة عام ١٩٥٠م بيد أن العدد قد قفز إلى (٢٧٣) مدينة عام ٢٠٠٠ ومعظمها داخل المجتمعات النامية. أما المدن التي يزيد حجم سكانها عن (١٠) ملايين فقد بلغ عددها (٢٢) مدينة عام ٢٠٠٠ في حين أن هناك (٦٠) مدينة سكانها (٥) ملايين نسمة مع نهاية هذا القرن ثلاثة أرباعها في المجتمعات النامية (نجيب، ١٩٩٦م).

وفي المجتمع العربي ركزت الاهتمامات الحكومية على العاصمة، خاصة بعد الاستقلال، وحظيت باهتمام كبير من الخدمات والتنظيم والتطوير والتخطيط على حساب بقية المدن، حتى غدت العاصمة في بعض المجتمعات هي المجتمع كله. لقد أصبحت العاصمة المدينة الأكثر جذباً للهجرة للبحث عن فرص العمل والتعليم وشروط الحياة الأفضل (ابراهيم، ١٩٧٩م؛ القطب، ١٩٨٢م). لقد أسهمت أوضاع المدينة العاصمة في التدفق البشري الكبير للهجرات من الريف إلى المدينة مما أدى إلى ارتفاع حجم سكانها وشكلت هذه الهجرات ضغطاً على الخدمات مما أدى إلى تراجع نوعية الخدمات المقدمة للسكان، وحجمها، وبدأت تتكون الأحياء غير المنظمة وأحياء وضع اليد (Squatter) وانتشار الفقر، والجريمة، والبطالة. كما أدت إلى حرمان المدن الأخرى من التنمية المناسبة لها.

وتواجه المدينة العربية تحديات رئيسة تتمثل في التحديات السكانية، والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية، وبزيادة السكان السنوية أقل من (٥٪) بقليل وزيادة في المستوطنات البشرية حوالي (١٠٪)، وبحلول العام ٢٠٠٠م أصبح (٧٠٪) من السكان حضراً، بالإضافة إلى عدم التجانس الثقافي والاجتماعي في المدن (الحوت، ١٩٩٧م).

وعانت المجتمعات العربية من ظاهرة التسلط الحضري والتي كما يراها (بري) (Berry) وفق قاعدة الترتيب-الحجم (Rank Size Rule) أن الهيكل الحضري يتسق إذا كانت المدينة الثانية يعادل حجمها السكاني نصف حجم المدينة الأولى من حيث الحجم السكاني، وأن حجم سكان ثالث أكبر مدينة يعادل ثلث حجم سكان أكبر مدينة وهكذا.

ويلاحظ أن هذه القاعدة لا تنطبق على المجتمعات العربية، بمعنى آخر أن ظاهرة التسلط الحضري ظاهرة عامة في المدن العربية، فعلى سبيل المثال كانت نسبة سكان العاصمة إلى سكان المجتمع بأكمله في الكويت (٨٢٪) من حجم السكان، وقطر (٨٠٪) من حجم السكان، وعُمان (٧٧٪) من حجم السكان والإمارات (٧٧٪) من حجم السكان، ولبنان (٦٣٪) من حجم السكان والبحرين (٦٢٪) من حجم السكان والعراق (٤٤٪) من حجم السكان.

وفي مصر يتركز (٩٩٪) من السكان في (٤٪) من المساحة. وإذا ما طبقت قاعدة بيري في التسلط الحضري فإن الفرق بين عدد المدن وترتيبها يساوي صفراً، وفي حالة مصر فقد أظهرت دراسة نجيب أنه في حالة أكبر (١٨) مدينة كان الفرق الناجم باستخدام معادلة بيري يساوي (٦٥) وهذا مؤشر على الاختلال الحضري الكبير (التسلط الحضري) (نجيب، ١٩٩٦م).

يضاف إلى عامل الهجرة عامل النمو السكاني العالي فقد بلغ معدل النمو السكاني في الكويت (٦,٥)، وفي قطر (٧,٤) وفي عُمان (٣,٧) وفي الإمارات (٩,٣) (الأمم المتحدة، ١٩٩٣م). وفي مصر يعيش (٢٠٪) من السكان بمدينة القاهرة (يحيى، ١٩٩٧م).

إن أولويات المدينة والحكومات لا ترتبط غالباً مع احتياجات المواطنين الملحة، فرئيس البلدية وأمناء البلديات ومن يدعمونهم يرغبون في بناء الطرق السريعة وأنظمة المترو وتحسين مواقف السيارات والبنايات الخدماتية، وعندما تحدد احتياجات الفقراء في المدينة فهي رخيصة وتتمثل في المواصلات العادية وحاويات النفايات ومراكز الصحة والمدارس والحماية

ضد الفيضانات، وفرص العمل، أما المشاريع الكبيرة فلا وجود لها عندهم. المدينة التي يعيش فيها الفقراء لا علاقة لها بالمدينة التي يرغب رئيس البلدية أو أمين العاصمة أو وزير البلديات أن يبنيها (Hardoy & Satter Thwaite, 1989).

وتعد عملية التحضر عملية تغير اجتماعي تؤثر في كافة البنى الاجتماعية والسلوكيات والمعتقدات والقيم وذلك بفعل الحراك الجغرافي والاجتماعي للأفراد إلى المدينة والذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها. كما وتؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين الأفراد وفي نوعية الجماعات وعضويتها. ويمكن التحدث عن الوظائف السلبية التالية للتحضر.

١ ـ التحضر والجريمة.

٢ ـ التحضر والسكن العشوائي.

٣ ـ التحضر ونوعية الحياة.

التحضر والجريمة

تستهلك الجريمة (٤ ـ ٧٪) من الدخل القومي المحلي لمكافحتها أو الوقاية منها في الدول الصناعية وحوالي (١٠ ـ ٢٠٪) في الدول النامية (Wickwar,1997). وإن التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة في العالم، وانتشار وسائل الاتصال السريع وخاصة الالكتروني منها، جعلت المجتمع العالمي مجتمعاً واحداً مرتبطاً الكترونياً مما أسهم في تكوين ثقافة عالمية واقتصاد عالمي ومجتمع عالمي، وجعل التمييز بين الدول النامية والصناعية صعباً. يضاف إلى ذلك أن معدلات النمو وسرعته ليست واحدة في جميع الدول بفعل الاختلافات السياسية، والاجتماعية، والدينية.

فبعض الدول الآسيوية قد شهدت تطورات صعود اقتصادي هائل منذ السبعينيات بالمقابل شهدت مجتمعات أخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تطوراً اقتصادياً سلبياً (United Nations,1997) وحتى المجتمعات الآسيوية (النمور الآسيوية) فقد بدأت تتراجع اقتصادياتها مع منتصف التسعينيات .

إن التطورات في وسائل المواصلات والاتصالات وشبكات الحاسب ذات تأثير رئيس في نشر الجريمة على المستوى الدولي، وأدى ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة إلى حراك فعلي والكتروني للمجتمعات خاصة بين المجتمعات النامية والصناعية وما بعدها، مما أفضى إلى عولمة السوق الدولية، فديون المجتمعات النامية وزيادة الفوارق في الدخل بين الدول أسهمت في رفع الجريمة الدولية وخاصة المخدرات، كل هذه الظروف جعلت من الجريمة عابرة للقارات (Transnational) ودولية (International) ومعتمدة (Interdependent) (Shelley,1990) .

لا زالت بعض الدول النامية تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة ويزداد الأمر صعوبة بالزيادة السكانية الكبيرة لهذه الدول والتي لا زالت تصارع المرض والأمية والفقر والتخلف . إن زيادة حجم المدن في الدول النامية يؤدي إلى هدر اقتصاديات هذه المجتمعات وتوظيفها في خفض كلفة المعيشة، ورفع الدخل، وخفض معدلات البطالة، ومعالجة التلوث، ومكافحة الجريمة، وبناء البنية التحتية . ويتوجه التركيز من التنمية إلى معالجة المشكلات الاجتماعية (Vipond, 1974; Miles, 1970; Herrie & Lindsay,1972) لقد أظهرت نتائج دراسة كلينارد (Clindrd) أن زيادة التحضر تقترن بزيادة أشكال مختلفة من السلوك المنحرف في جميع البلدان (Andargatchew,1992) .

وبالإضافة إلى الأوضاع السيئة للمجتمعات النامية بفعل عوامل التغير والتحديث والتحضر والمشكلات الاجتماعية الرئيسة فإن عمليات تحويل الجريمة وانتقالها في العالم قد أثرت سلباً على هذه المجتمعات، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عولمة الجريمةبـ:

١ ـ الانتقال المهم للأفراد من الدول النامية إلى الدول الصناعية (الحراك بين الدول للأفراد)، والعملية المهمة ليست عملية الانتقال بحد ذاتها وإنما الانتقال والاكتساب والصراع الثقافي، حيث أن الجريمة ـ وكما يرى (Sellin) في نظرية الصراع الثقافي ـ أكثر احتمالاً في الحدوث عند تفاعل الأفراد من خلفيات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية مختلفة. وهناك من يعزي زيادة الجريمة في أوروبا واستراليا، وأمريكا، إلى الهجرة من الخارج إلى هذه المجتمعات.

٢ ـ جرائم الإرهاب في المجتمعات النامية ضد مواطنيها، وذلك لكسب اهتمام إعلامي وعرض الأجندة السياسية للإرهاب.

٣ ـ عولمة الاقتصاد والاتصالات أدت إلى بروز جرائم اقتصادية معقدة وجرائم حاسب لم تعد تقترن بالدول الصناعية وإنما أصبح بمقدور الأفراد في المجتمعات النامية ارتكابها.

٤ ـ زيادة ديون المجتمعات النامية وزيادة الاعتمادية في الدول النامية على الدول الصناعية، وبالتالي برزت جرائم المخدرات وغسيل أموالها كوسيلة لنقل الثروة من الدول الصناعية إلى الدول الفقيرة والنامية. ففي حالة كولمبيا فإن ثروة كنج بنس (Kingpins) من المخدرات كافية لدفع ديون كولمبيا (Shelley,1990).

تختار حكومات الدول النامية الفقيرة أن لا تشدد التحكم بإنتاج

المخدرات والتي تؤدي إلى حصولها على عملات صعبة جراء ذلك. وتؤدي المخدرات إلى الحصول على رأس مال أجنبي، ولقد تحول المزارعون الريفيون إلى زراعة المخدرات حيث الفوائد الكبيرة والمردود السريع والربح المادي الهائل، ويساعد الريفيون والفقراء في المدن تجار المخدرات لأنهم يوفرون لهم الخدمات الصحية والاجتماعية التي لا تستطيع الحكومة تأمينها.

وفي المجتمعات النامية الافريقية تبين أن حوالي نصف (٤٦٪) من الشباب يهاجرون إلى المدن بقصد العمل أو التعليم (١٥٪)، حيث أوجدت الرغبة في التعليم الرغبة في الهجرة من الريف إلى المدينة، والشباب أصحاب التعليم المتدني وغير القادرين على تحقيق رغباتهم في الريف ينتقلون إلى المدينة للرغبة في تحقيق أمانيهم وأحلامهم، إلا أن قلة فرص العمل، وضعف المهارات، ومشكلات الإسكان، والشعور بالوحدة والانقطاع، عن الأسرة تؤدي إلى الضغوط وإلى الكحولية والجريمة والدعارة (Andargatchew,1992).

أظهرت دراسة الأمم المتحدة (UNICRI) والتي أجريت في يوغسلافيا لدراسة أثر التحضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي في الفترات (١٩٧٣، ١٩٨٠ أو ١٩٨٦م) في الجريمة أن جرائم الاعتداء على الممتلكات تزداد من خلال فترات النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن جرائم العنف تنخفض وبقية الجرائم الأخرى كما هي. وفي دراسة أخرى قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠م). أظهرت هذه الدراسة أنه كلما زاد النمو مقاساً على نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زادت جرائم التعدي على الممتلكات والعلاقة عكسية بالنسبة لجرائم العنف. إن جرائم السرقة في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في المجتمعات

النامية، أما بالنسبة لجرائم التعديات فإن المجتمعات النامية أعلى من المجتمعات الصناعية (Newman,1990).

وتعد الجريمة ظاهرة حضرية، حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة تعزى للمدينة. ويؤدي التحضر إلى أنماط اجتماعية مرتبطة بالديموغرافيا، وبحجم السكان وكثافتهم واللاتجانس. لقد دعمت العديد من الدراسات الفروق بين الريف والحضر في معدلات الجريمة منها: (Aromaa, 1974; Christie, Andenaes & Skirbekk, 1965; Baldwin & Bottoms,1976).

التحضر والسكن غير المنظم (العشوائي)

على الرغم من إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ عاماً دولياً لإسكان من لا مأوى لهم، إلا أن نسبة كبيرة من المساكن في الدول النامية تنظم، وتخطط وتبنى قبل الموافقات القانونية، فغالبية السكان الحضريين ليس لديهم بديل غير أن يبني، ويشتري ويستأجر (منزل غير قانوني) وذلك لأنهم لا يستطيعون تأمين منزل أو شقة ويسكن حوالي (٣٠ـ٦٠٪) من سكان المدينة في مساكن وأحياء قد بنيت بطريقة غير قانونية، وفي غالبية المدن فإن (٧٠ ـ ٩٥٪) من المساكن الجديدة تبنى بطريقة غير قانونية. إن الحكومات في الدول النامية لا تعترف بهذه الشرائح ولا تنظر إليها كبناة للمدن ولا تقدم لهم الخدمات الأساسية (Hardoy & Satterthwaite,1989).

وفي المجتمع العربي يشكل السكن العشوائي عائقاً للتنمية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية حيث الصعوبة الكبيرة في إعادة تنظيم جيوب السكن العشوائي أو السيطرة عليها أمنياً، بحيث أصبحت مناطق مغلقة. ففي مصر بدأت العشوائيات تشكل مراكز انطلاق

للجماعات المسلحة، وأظهرت بيانات أمن الدولة العليا المصرية أن نسبة كبيرة من أعضاء التنظيمات المتطرفة والإرهابية تأتي من مناطق عشوائية بالقاهرة والجيزة (٥١٪) والصعيد (٣٨٪) (البطران، ١٩٩٧م).

لقد استخدمت الكثير من المصطلحات مثل الحي القصديري أو العشوائي أو الهامشي أو غير المنظم أو وضع اليد . . الخ، لوصف بعض أنواع من المساكن تقام بمواصفات إما غير صحية أو غير قانونية أو غير منتظمة (بلا ترخيص . . الخ. فالأحياء الفقيرة (Slums) أحياء في هوامش المدينة أو وسطها، (Squatters) وضع اليد على قطع أراض للدولة أو للغير واستخدامها كمساكن مؤقتة بدون موافقة، أما السكن العشوائي (Shanty-Towns) فأحياء غير منتظمة إدارياً أو قانونياً، وغالبية هذه الأنواع تخلو من الخدمات الحكومية الأساسية (ماء، كهرباء، وصرف صحي . . . . الخ). وبشكل عام فإن السكن العشوائي سكن غير مرخص أو يقام على أراض غير مخصصة للبناء أو غير مملوكة لأصحابها أو خارج نطاق الخدمات الحكومية.

تشكل العشوائيات السكنية مشكلة في المجتمعات النامية، ناتجة عن ارتفاع معدلات التحضر من (٥٪) في بداية هذا القرن إلى (١٥٪) عام ١٩٥٠ ثم إلى (٣٠٪) عام ١٩٧٥ وإلى (٤٢٪) من إجمالي السكان عام ٢٠٠٠ وفي المجتمع العربي تركزت الأحياء العشوائية في العواصم، ففي القاهرة تقدر نسبة العشوائيات بـ (٨٤٪) من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨١م ويوجد في مصر (١٠٣٤) منطقة عشوائية منها (٩٥٣) مطلوب تطويرها و (٨١) مطلوب إزالتها وفيها (١٢,٦) مليون نسمة، وتشكل حوالي (٤٦٪) من سكان الحضر (البطران، ١٩٩٥ ، ٣٩٠) وفي الجزائر شكلت هذه الأحياء

عام ١٩٨١م (٦٪) من سكان العاصمة الجزائرية وفي المغرب (٥٥ ـ ٦٠٪) من السكان يعيشون في هذه الأحياء (القاسمي، ١٩٩٧م).

وهناك إجماع على انتشار السكن العشوائي بعد فترة الاستقلال وأن أسباب انتشار هذا النوع من السكن يعود إلى:

١ ـ الزيادة الطبيعية للسكان.

٢ ـ الهجرة من الريف إلى المدينة.

٣ ـ تدهور الخدمات وفوضى العمل في الريف (جلال، ١٩٩٦م، البطران، ١٩٩٦م).

٤ ـ ضعف العقوبات بقوانين المباني.

٥ ـ بيروقراطية التراخيص (البطران، ١٩٩٥م).

وينتج عن الزيادة السكانية في الحضر، التضخم الحضري (Overurbanization) والتي يعرفها (هوسر وشنور) «بأنها تعني وجود جزء كبير من السكان يعيشون في المناطق الحضرية تفوق نسبتهم إمكانات النمو الاقتصادي لتلك المناطق» (Hauser & Shnore, 1965,p.36). وينتج عن التضخم الحضري الأحياء العشوائية بسبب زيادة الطلب على المنازل، والكثافة السكانية العالية للسكان في المناطق الحضرية وارتفاع أثمان الأراضي والإيجارات وانخفاض الدخول وتجمع دراسات (الاسطنبولي، ١٩٧٧م؛ والنقيب، ١٩٨١م؛ وأبو عياش، ١٩٨٠م؛ والبطران، ١٩٩٥؛ والغامري، ١٩٨٠م) على أن سكان هذه الأحياء هم من المهاجرين الريفيين.

لقد أظهرت دراسة النعيم والتي أجريت على حي الفيصلية (في مدينة الرياض) أن التحضر في هذا الحي لم يكن متوازياً، ولقد انتشرت الأمية

والمهن الهامشية والدخل المنخفض، وأن عامل القرابة كان عاملاً رئيسياً في استمرار العلاقات والتضامن الأسري، وامتاز هذ الحي العشوائي بشيوع الزواج الداخلي، وكانت الأمية مرتفعة جداً (٥ , ٨٢٪) بين أرباب الأسر و (١٠٠٪) بين ربات الأسر وغالبية سكان الحي من اليمنيين (النعيم، ١٩٩١م).

وفي دراسة معهد إنماء المدن (١٩٩٧م) تبين أن (٦٠٪) من العشوائيات في المجتمع العربي توجد في أطراف المدن، (٣٠٪) خارج النطاق العمراني، (٨٪) في وسط العاصمة، (٢٪) لا توجد، أما وفق طريقة البناء فقد تبين أن (٧٠٪) قد تم بطريقة فردية، (٢٢٪) بطريقة جماعية، (٧٪) تأجير مبان أما وفق الربط الكهربائي فتبين أن (٧٢٪) فيها كهرباء (٦٠٪) ماء (٣٠٪) صرف صحي، ووفق المشكلات الاجتماعية فتبين أن (٥٦٪) مشكلة البطالة، و (٣٤٪) ضعف الخدمات، و (١٠٪) جريمة. وتعاني كذلك من الغلاء (٤٠) والتضخم (٥٪) وارتفاع الأجور (٢٥٪) ونقص المواد الغذائية (٣٠٪) وأن العشوائيات سبب في الإزعاج (٥٠٪) وانتشار المخدرات (٢٥٪) والاعتداء على الممتلكات(١٠٪) (معهد إنماء المدن، ١٩٩٧م).

التحضر ونوعية الحياة

وتساهم العشوائيات في توفير الشروط الموضوعية (عدم التنظيم، والفقر، والبطالة، والأمية . . الخ) وهي مسؤولة عن الانحراف والجريمة بالإضافة إلى مسؤوليتها المباشرة في إنتاج الانحراف والجريمة.

نص ميثاق الأمم المتحدة (United Nations Charter) على: «نحن شعوب الأمم المتحدة نقرر . . . . توفير النمو الاجتماعي ومستويات فضلى في الحياة، . . . . والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الناس» (Leone

(& Zvekic,1990)، إلا أن الصورة في العالم اليوم مختلفة تماماً عما تتمناه الأمم المتحدة، ففي عام ١٩٨٧م تم تقدير أن مليار إنسان بدون مأوى مناسب، وهذا يمثل خمس سكان العالم، وفي المجتمعات النامية فإن هذا الرقم في زيادة بفعل عوامل النمو الاقتصادي السريع (في بعضها) والتحضر والهجرة من الريف إلى المدينة، إن حجم الأحياء الفقيرة (Slums) في المدن الكبيرة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية قد تضاعف خلال العقدين الآخرين، وبناء على تقرير اللجنة الدولية في البيئة والنمو الاقتصادي (World Commission on Environment of Economic Development). إن (٦٠) مليوناً قد توفوا بين عام ١٩٨٤ - ١٩٨٧م من الأمراض الإسهالية (Diarrheal Diseases) كنتيجة لشرب الماء غير الآمن وسوء التغذية غالبيتهم أطفال، وغالبية هذه الحالات في المجتمعات النامية. إن غالبية هذه الدول تضع أقل من (١٪) من ناتجها الإجمالي المحلي للرعاية الصحية، فغالبية السكان أميون، وهناك نسبة منخفضة من المتعلمين وغالبية السكان يعيشون في أوضاع يمكن وصفها بأنهم (متسولون) أو مشردون (Newman,1990).

ويتكدس أكثر من (٢٠٠) مليون فقير في النطاقات والجيوب التي تحيط بالمدن الكبيرة في المجتمعات النامية، حيث يعاني السكان في هذه الجيوب من مشكلات اجتماعية وصحية وتعليمية بالغة الصعوبة، وبالإضافة إلى صعوبات السكن وشروطه غير الصحية، وفرص العمل المتاحة لهؤلاء الأفراد في هذه الجيوب قليلة ومحدودة والمهن والأعمال المتاحة لهم ذات مكانة اجتماعية دنيا.

وتعاني جيوب الفقراء في المدن من أن غالبية السكان دون خط الفقر المطلق، حيث يزيد معدل وفيات الأطفال (٨) مرات عن أمثاله في

المجتمعات الصناعية، ومستوى تغذية ونقص بروتيني لدى الملايين من الأطفال، وفي بداية الثمانينيات كان هناك (٨٠٠) مليون جائع يعانون من الفقر المطلق منهم (٦٠٠) مليون ريفي ويعاني (٤٥٠) مليون من سوء تغذية شديد ويسكن (٢٠٠) مليون حضري في الأكواخ، وباستخدام معايير أخرى يمكن القول أن (٣٨٥) مليوناً من سكان المدن يعيشون في بيوت غير صحية وهذا الرقم يمكن أن يصل إلى (٦٠٠) مليون بحلول العام ٢٠٠٠ (جرانوتيية، ١٩٨٧م).

وفي دراسة الأحياء العشوائية في البساتين في القاهرة فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأحياء العشوائية تمتاز بانتشار الأسر الممتدة وذات الحجم الكبير للأسرة (٧,٨ ـ ١١ فرد) بالمتوسط وانتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والافتقار لمهارات العمل، وارتفاع البطالة (٣٠٪) بالإضافة إلى المشكلات الصحية ومشكلات البنية التحتية والتعليم والمواصلات، وتبين أن معظم السكان من مناطق حضرية وتعد الأمية من أهم المشكلات (٣٥,٧٪) والبطالة (٣١٪) (عيد، ١٩٧٧م؛ عفيفي، ١٩٩٧م).

أما في دراسة مارتيني التي أجريت في مدينة حلب فقد تبين أن سكان العشوائيات نازحون من الريف (٤٧٪) وحضر من المدينة نفسها أو مجاورتها (٣٤٪) وأن قوة العمل تشكل (٥٠٪) وهذا ناجم عن تشغيل النساء والأطفال وهذه الأحياء تشكل حزاماً من الفقر حول المدن وتنتشر فيها الجرائم والأمراض وأن حجم الأسرة فيها مرتفع (٧,٢) فرد (مارتيني، ١٩٩٧م). وفي دراسة الغامدي للجالية البرماوية في مكة المكرمة تبين أن هذه الجالية تمتاز بانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتدني أوضاع المساكن، كما تتماز بالكثافة السكانية العالية، والعزلة الاجتماعية وتدني الوضع الصحي والتعليمي والشعور الدائم بالخوف نتيجة التكتم على

الجرائم والمخالفات التي تحدث داخل الحي ومحاولتها حلها بعيداً عن السلطة الرسمية (الغامدي، ١٤١٢هـ).

٢ . ٤ التعليم

بلغت نسبة الأمية لسكان المجتمع العربي ممن هم في عمر فوق الخامسة عشرة في مطلع السبعينيات حوالي (٧٠٪) (٦٠٪ ذكور، و ٨٥٪ إناث) إلا أن هذه النسبة قد انخفضت وزادت عدد الطلبة في المدارس وزاد عدد المدارس (بركات، ١٩٩١). وبلغ عدد الأميين ممن هم في سن ١٥ سنة فأكثر عام ١٩٩٠ حوالي (٦١) مليوناً، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الأمية من (٤٩٪) عام ١٩٩٠ إلى (٣٨٪) عام ٢٠٠٠ (جامعة الدول العربية، ١٩٩٥). وتكاد تكون أمية الإناث من المشكلات التي لازالت بحاجة إلى رسم السياسات الاجتماعية المناسبة لخفضها والحد منها، وعلى الرغم من التقدم في خفضها إلا أنها لا زالت مرتفعة فقد كانت في عام ١٩٦٠ (٧, ٩٩٪) انخفضت إلى (٧, ٨٣) عام ١٩٧٠ ثم إلى (٥, ٧٣٪) عام ١٩٨٠ فأصبحت (٦٢٪) عام ١٩٩٠ (عثمان، ١٩٩٦، ص ٨).

ونظراً للآثار السلبية الناجمة عن الأمية عامة وأمية الإناث خاصة، فقد أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية، وطالبت بأن يكون عقد التسعينيات عقداً لمحو الأمية وتعميم التعليم للجميع (اليونسكو، ١٩٩١، ص ٣٧). ولقد بذلت الدول العربية جهوداً في توسيع التعليم وإلزامية التعليم، ومراجعة الأهداف التربوية والاهتمام بالمعلمين والمناهج (حمود، ١٩٩٦)، ويظهر الجدول رقم (٨) أن نسبة الأمية للفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤) في المجتمع العربي قد كانت (٢, ٣٦٪) وبانحراف معياري (٧, ١٦٪)، أما لدى الذكور فقد كان الوسط (٢, ٢٦٪) يقابله (٣, ٤٦٪) عند الإناث.

الجدول رقم (٨)

الأمية في الوطن العربي بين السكان ١٥ سنة فأكثر للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤

الدولـــة	متوسط ٪ الأمية بين السكان	متوسط٪ الأمية بين السكان الذكور	متوسط ٪ الأمية بين السكان الإناث
الأردن	٢٠,٧	١٠,٨	٢٩/٠
الإمـــــــارات	٢٥,٠	١٧,٧	٢٣,٤
الـــبـــحـــريـــن	٢١,٩	١٦,٧	٢٩,٩
الجـــــزائــــــر	٤٥,٣	٣١,٩	٥٨,٢
الــســعــوديــة	٣٩,١	٢٦,٩	٥٣,٧
الــــســـــودان	٧١,٦	٥٨,٠	٨٣,٥
الـــصـــومـــال	٨١,٩	٧٢,٩	٨٩,٥
الـــــعـــــراق	٢٣,٣	١٧,٩	٢٨,٥
الـــكـــويـــت	٢٤,٨	٢١,٢	٣٠,٨
المـــــغـــــرب	٤٢,٥	٤٤,٥	٦٩,٥
الـــيـــمـــن	٦٥,٧	٤١,١	٧٩,٣
تـــــونـــــس	٣٩,٠	٢٧,٦	٤٨,٠
جـــيـــبـــوتـــي	٨٥,٦	٧٩,٦	٩٣,٠
ســــوريـــــا	٢٦,٣	١٥,٧	٣٨,٠
عــــمــــان	٥٠,٦	٤٠,٩	٧٠,٩
قــــطــــر	٢٤,٢	٢٣,١	٢٧,٧
لـــبـــنـــان	٢١,٠	١٣,٣	٢٩,٠
لـــيـــبـــيـــا	٣٤,٦	٢١,٦	٤٩,٩
مــــصــــر	٤٨,٧	٣٦,٤	٦٣
مـــوريـــتـــانـــيـــا	٧٤,٠	٤٩,٦	٧٣,٦
المتوسط الـعـام	٣٦,٢	٢٦,٢	٤٦,٣
الانحراف المعـيـاري	١٦,٧	١٣	٢٠,٦

المـصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥، ص ١١٦.

رياض الأطفال

تبين أن متوسط عدد رياض الأطفال في الدول المشاركة (٥٠٨) روضات، ويزيد متوسط عدد رياض الأطفال عن (٨٠٠) في كل من لبنان، وسوريا، والجزائر. ويزيد عن (٥٠٠) روضة في كل من تونس، والعراق، والسعودية، والأردن، ولقياس فاعلية العملية التربوية فقد اعتمد على مؤشرات منها عدد الطلاب لكل مدرس، حيث تبين أن متوسط المعدل هو (٢٥,٤) طفلاً لكل مدرس، وأن هذا المعدل يزيد عن (٢٠) طالباً لكل مدرس في كل من السودان والعراق وجيبوتي وموريتانيا ويقل عن (١٥) طالباً لكل مدرس في الإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت، وعمان، وقطر، وليبيا. أما المؤشر الثاني فهو عدد الطلاب للفصل الواحد، وقد تبين أن متوسط هذا المعدل قد بلغ (٤٠,٦) طالباً لكل فصل، وهناك دول يقل معدل عدد الطلاب لكل فصل عن (٢٠) طالباً وهي الإمارات، وموريتانيا (وهذا يدل على انخفاض الإقبال على التعليم). وهناك دول تراوح فيها هذا المعدل بين (٢٥ ـ ٣٠) طالباً للفصل وشمل الأردن، والبحرين، والسعودية، والمغرب، وعمان، وقطر. أما الدول التي زاد فيها معدل الطلاب عن (٣٠) طالباً في الفصل فهي الجزائر، والسودان، واليمن، ومصر، والعراق، والكويت، وتونس، وجيبوتي، وسوريا. أما نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية من إجمالي المقيدين في هذه المرحلة فيلاحظ أنه أقل من (٥٠٪) لجميع الدول العربية وهو في غالبيته حوالي الأربعين.

ومن المؤشرات الهامة في هذا المجال هو نسبة الإناث في التعليم الجامعي من المقيدات في المرحلة الأولى، ويتضح من الجدول رقم (٩) أن

المتوسط العام للدول المشاركة كان (٢١,٤٪) وأن قطر قد احتلت المرتبة الأولى ولم تتعد النسبة فيها (٢٣٪) . أما الدول التي تنحصر فيها النسبة بين (١٠ـ١٥٪) فهي الأردن، والكويت، ومصر . أما الدول التي تقل فيها عن (١٠٪) فهي الإمارات، والسعودية، والمغرب، وجيبوتي، وأخيراً الدول التي تقل فيها عن (٥٪) فهي سوريا، والعراق، والجزائر، والصومال، ولا تزيد عن (١٪) في اليمن، وعمان . وأخيراً وباستخدام مؤشر ميزانية التعليم ونصيبها من الميزانية العامة للدولة والتي تبين أن متوسطها العام هو (١٢,٣٪) . وتتصدر الجزائر، والمغرب، وليبيا أعلى النسب في ميزانياتها المخصصة للتعليم (٢٥٪، ٢٣٪، ٢١٪) على التوالي . كما ولا تزيد ميزانية التعليم عن (١٠٪) في كل من الأردن، وجيبوتي، وسوريا، وقطر، ومصر، وتصل إلى (٤٪) في الصومال وأقل من (٢٪) في السودان .

الجدول رقم (٩)

متغيرات التعليم في المجتمع العربي

الدولة	متوسط رياض الأطفال ٨٥/٩٤	الأطفال/ المدرسين في المرحلة الابتدائية	عدد الأطفال للفصل	٪ الإناث في المرحلة الابتدائية للاجمالي	متوسط الإناث للتعليم العالي للمرحلة الأولى	٪ ميزانية التعليم
الأردن	٥٢٤,٢	٢٩,٨	٣٤,٣	٤٣,٩	١١,٦	٩,٥
الإمارات	٥٧,٤	١٩,٢	٢٥,٨	٤٧,٢	٧,٣	١٠,٣
البحرين	٦٤,٠	٢٢,٢	٣٦,٢	٤٩,٢	١٩,٥	١٢,٩
الجزائر	٨٢٥,٠	٢٧,٠	-	٤٤,٤	٣,٢	٢٥,٠
السعودية	٥٨٥	١٧,١	٢٠,٩	٤٥٦	٧,٤	١٣,٨
السودان	-	٣٤,٧	٤٦,٩	٤٠,٣	٢,١	١,٥
الصومال	-	-	-	-	٣,٣	٣,٤
العراق	٦٢٣,٥	٢٣,٦	٣٤,٧	٤٤,٠	٤,٢	٦,٥
الكويت	١٦٧,٢	١٧	٣٢,٣	٤٩,٨	١٢,٤	١١,٨
المغرب	-	٢٦,٩	٩٢٦,٨	٣٩,٥	٨,٣	٢٣,٧
اليمن	٤٣,٢	٥٠,٩	١٣٣,٨	١٢٢,٢	١,٦	١٨,٣
تونس	٦٧٢,٧	٣٨,٦	٣١,٠	٤٥,٥	٣,٩	١٥,٦
جيبوتي	٢,١٦	٤٢,٢	٤٤,٩	٤١,٧	٥,٥	٩,١
سوريا	٨٤٥,٩	٢٥,٤	٢٥,٤	٤٦,٣	٠,٥	٨,٧
عمان	٢١,٩	٢٦,٧	٣٣,٥	٤٦,٨	٥,٣	١١,٣
قطر	٥٢,٠	١١,٨	-	٤٥,٨	٢٢,٦	٨,٦
لبنان	١٧٦٦,٥	-	٢٩,٣	-	-	١٦,٦
ليبيا	-	-	٣٠,٨	٤٧,٤	-	٢٠,٣
مصر	١٠٢٨,١	٢٥,٢	٤٣,٩	٤٤,٨	٩,٥	٨,٥
موريتانيا	-	٤٩,٢	٥٤,٠	٤٢,٤	-	١٨
المتوسط	٥٠٨	٢٥,٤	٤٠,٦	٥١,٣	٢١,٤	١٢,٣
الانحراف المعياري	٥٢١,٦	٩,٧	٢٨,٩	٢٠,٥	٥١,١	٥,٩

المصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥، ص ص ١٢٠، ١٢٤، ١٣١، ١٣٤.

ويستنتج من الجدول رقم (٩) أن هناك تبايناً كبيراً في الاهتمام بالتعليم بين الدول العربية، خاصة إذا علم أن النسبة الكبيرة من السكان في المجتمع العربي هي في المرحلة العمرية لفئة الشباب فما دون. إن حقيقة أن المجتمع العربي مجتمع فتي تتطلب الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله، خاصة أن هذه الفئات هي الفئات التي تتعرض للضغوط الاجتماعية النفسية والاجتماعية (فترة المراهقة) والعمل (خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة) مما قد يدفع هذه الفئات نحو الانحراف والجريمة، إن عدم توافر الوسائل الاجتماعية المقبولة (التعليم، والمهنة، والعمل) في تحقيق الأهداف الاجتماعية المقبولة لدى هذه الشرائح السكانية الكبيرة من شأنه أن يدفعها إلى استخدام الوسائل غير المقبولة اجتماعياً في تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً وغير المقبولة اجتماعياً.

وتستفيد الفئات الغنية أكثر من الفئات الفقيرة من الإنفاق العام على التعليم، ففي مسح التوظيف والبطالة والفقر للعائدين من الخارج في الأردن (١٩٩١) ظهر أن (٧٣٪) من الفقراء لم يكملوا تعليمهم الابتدائي (المرحلة ١ ـ ٦) من بينهم (٤٣٪) من الفقراء جداً ولا تخفى أهمية التعليم في تجاوز خطر الفقر من خلال تأمين المهنة المناسبة.

٢ . ٥ الاقتصاد

دخل الفرد

يستنتج من متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التباين الكبير بين دول المجتمع العربي في الدخل القومي. يظهر الجدول رقم (١٠) أن متوسط نصيب الفردمن الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي قد بلغ

(١٤٨٠) مقارنة مع (٧٢٠) دولار لجميع الدول النامية، و(٥٣٩٠) دولار في الدول الصناعية، و(١٨٨٠) دولار في العالم في العام ذاته إرتفعت هذه القيم إلى (٤٥٢٠) دولار عام ١٩٩٨م مقارنة بـ (٣٢٦٠) دولار في الدول النامية و(٢٠٣٦٠) في الدول الصناعية، و(٦٤٠٠) دولار في العالم. ، وتبين أن الإمارات، والكويت، وقطر قد احتلت أعلى متوسطات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (١٢٠٩٢) دولاراً على التوالي ثم تليها البحرين، والسعودية (٨,٦٣٦ و ٦,٧٣٧) دولاراً على التوالي في عام ١٩٩٥م. وكان أدنى متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الصومال (١٢) دولاراً والسودان (٢١٨) دولاراً واليمن (٣٠٥) دولارات (الجدول رقم ١٠) .

الجدول رقم (١٠)

مؤشر تطور الدخل القومي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

البلـد	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
الأردن	٩٩٣	١٧١٥	١٨٢٤	١٤٣٦	١٤٩١	١٤٩١
الامارات	٣٧٥٢٠	٣٧٨٤١	٢٤٩٧١	٢٠٩٨٩	١٥١٧٩	١٦٦٦٦
البحرين	--	١٢٠٢٢	٨٧٩٧	٨٥٥١	٨٦٣٦	٩٢٦٠
تونس	١٣٧٣	١٦٤١	١٧٧١	١٨٢٣	١٨٢٦	٢٢٨٣
الجزائر	١٤٦٠	١٦٩٢	١٨٦٠	١٦٣٨	١٥٤٨	١٥٢١
السعودية	٩٦٥٨	١١٥٥٣	٧٤٣٧	٧١٠٠	٦٧٣٧	٦٥١٦
السودان	٢٣٧	٢٢٩	٢١٠	١٩٨	٢١٨	٢٩٦
سورية	٩٠٧	١٠٧١	١٠٣٦	٩٥٦	١١٠٣	١٢٠٩
العراق	--	--	--	--	٣٩١٠	--
عمان	٣٥١٦	٣٥٠٩	٥٦٠٧	٥٥٨١	٥٦٤٥	--
قطر	--	--	-	--	١٢٠٩٢	--
الكويت	٢١٨٣٨	١٦٩٢٢	١٠٧٣٦	--	١٦٥٠١	--
لبنان	--	--	--	١٧٢١	٢٩٠٧	٢٩٩٩
ليبيا	--	--	--	--	٧٦٩٩	--
مصر	٥١٦	٧٣١	٨٩٠	٩٧١	٨٩٣	١١٤٦
المغرب	٩٥٦	١١١٤	١١٧٣	١٣١٠	١١٦٩	١٣٨٨
موريتانيا	٥٤٩	٥٥٧	٥١١	٤٣٨	٤٥٨	٤٧٨
اليمن	--	--	--	٢٦٦	٣٠٥	٢٥٤
متوسط الوطن العربي	١٤٨٠	٢٦٧٠	٢٩٩٠	٣٨٥٠	٥٦٥٧	٤٥٢٠
جميع البلـدان النامية	٧٢٠	١١٧٠	١٥٢٠	٢١٧٠	--	٣٢٦٠
البلدان الصناعية	٥٣٩٠	٨٦٩٠	١١٢١٠	١٦٠٤٠	--	٢٠٣٦٠
العالم	١٨٨٠	٢٩٧٠	٣٧٤٠	٥١٥٠	--	٦٤٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨م.

إسهام القطاعات الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (١١) إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ١٩٩٨م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة ٥٨٧,٦٠٠ مليون دولار أمريكي، وباستثناء ٨,٣٨٣ مليون دولار عبارة عن ضرائب غير مباشرة، فقد توزع ما تبقى على ١٤ قطاعاً إنتاجياً أولها قطاع الإنتاج السلعي وآخرها قطاع الكهرباء والماء والغاز بإسهام لا يتعدى ٨,٦٠٠ مليون دولار. اللافت للنظر أن قطاع الزراعة والصيد والغابات جاء في المرتبة السادسة خلافاً لما هو متوقع بحكم أن الزراعة هي الحرفة الأكثر انتشاراً في الدول العربية.

ومن القطاعات المهمة أيضاً قطاع الخدمات الاجتماعية ثم قطاع الصناعات الاستخراجية وهكذا تتوالى القطاعات حسب أهميتها النسبية (الجدول رقم ١١).

الجدول رقم (١١)
إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بأسعار السوق الجارية ١٩٩٨م

القطاعات الاقتصادية	مليون دولار
الزراعة والصيد والغابات	٨١,٣٧٢
الصناعات الاستخراجية	٩٠,٦٦١
الصناعات التحويلية	٦٧,٤٠٤
التشييد	٣٧,٦٢٨
الكهرباء والغاز والماء	٨,٦٠٠
قطاعات الإنتاج السلعي	٢٨٥,٦٦٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٣,٨٤
النقل والمواصلات والتخزين	٤٨,١٩٠
التمويل والتأمين والمصارف	٤٣,٠٥٣
قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٦٥,٠٨٧
الإسكان والمرافق	١٥,٩٥٥
الخدمات الحكومية	٨٣,٤٥٦
الخدمات الأخرى	٢٩,٠٥٥
قطاع الخدمات الاجتماعية	١٢٨,٤٦٥
الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة	*٥٧٩,٢١٧*
صافي الضرائب غير المباشرة	٨,٣٨٣
الناتج المحلي الإجمالي	٥٨٧,٦٠٠

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠م)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

يوزع الجدول رقم (١٢) القوى العاملة في الدولة العربية على القطاعات الإنتاجية الثلاثة. قطاع الزراعة كما هو ملاحظ تتراجع نسب العمال فيه لصالح القطاعين الأخرين. أقل معدل للعمالة يصل إلى ١٪ كما هو الحال في البحرين والكويت وقطر. في الأردن يقفز المعدل إلى ٣٪، وفي السعودية يصل إلى ٦٪ وهناك عدة دول تصل النسبة فيها إلى أكثر من ٣٠٪ (الصومال، والسودان، وسورية، وموريتانيا).

قطاع الخدمات يتضخم ويصل أعلى مستوى له في الكويت وجيبوتي والأردن ولبنان، وعلى كل فلا يوجد دولة عربية واحدة يقل المعدل فيها عن ٣١٪.

أما ثالث القطاعات قطاع الصناعة والتعدين فهو وأن كان لا يتمتع بنسب كبيرة من العمالة إلا أنه يشهد نمواً وخاصة في الجزائر والسعودية والبحرين ومصر والإمارات والمغرب وليبيا. وهناك دول لا يتجاوز المعدل فيها ١٠٪ أو دونها كما هو الحال في الصومال، والكويت.

الجدول رقم (١٢)

توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (١٩٩٨م)

القطاعات / الدولة	الخدمات	الزراعة	الصناعة والتعدين
الأردن	٧٢	٣	٢٥[١]
الامارات	٦٠	٨	٣٢[١]
البحرين	٥٣	١	٤٦[١]
الجزائر	٣٧	١٢	٥١[١]
السعودية	٤٧	٦	٤٧[١]
السودان	٤٢	٤١	١٧[١]
الصومال	٣١	٥٩	١٠[١]
العراق	٨١	٦	١٣[١]
الكويت	٩٠	١	٩[١]
المغرب	٥٤	١٦	٣٠[١]
اليمن	٣٨	٢٠	٤٢[١]
تونس	٥٥	٢٢	٢٣[١]
جيبوتي	٧٧	٣	٢٠[١]
سورية	٤٠	٤٠	٢٠[١]
عُمان	٥٠,٦	٣٧	١١,٨[٢]
قطر	٥٠	١	٤٩[١]
لبنان	٦١	١٢	٢٧[١]
ليبيا	٥٤	١٧	٢٩[١]
مصر	٥١	١٧	٣٢[١]
موريتانيا	٣٩	٤٧	١٤[١]

(1) CIA, (2000), World Facts, Washington, D.C. Several Pages.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (٢٠٠٠م)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

البطالـــــة

تعد مشكلة البطالة مشكلة اجتماعية سياسية اقتصادية تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع بكامله. وهي مشكلة ناتجة عن الاختلال بين معدل النمو للقوى العاملة ومعدل نمو فرص التوظيف، وهي تمثل هدراً في استخدام الطاقة البشرية التي تشكل أهم عناصر الإنتاج، وهي تهدد الإنسان في وجوده، وهو الغاية والهدف من التنمية الاجتماعية. وقد بلغ متوسطها (٨, ٢٪) (انظر الجدول رقم ١٣). ومما يزيد الخطورة أنها تشكل مصدراً أساسياً للانحراف والجريمة، ويزداد الوضع تعقيداً عند معرفة الارتفاع في المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل، حيث قدر عددهم (٣, ٢) مليون عاطل سنوياً في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) وبحوالي (٣) ملايين سنوياً خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠).

إن انحراف الفئة المتعلمة العاطلة عن العمل سيكون من أصعب أنواع الانحراف التي على المجتمع مواجهتها، وقد بلغت مشكلة البطالة أعلاها في الأردن، والجزائر، والبحرين، والسودان، والمغرب، وتونس.

الجدول رقم (١٣)

متوسط معدل البطالة في الوطن العربي

المتغير / الدولة	متوسط معدل البطالة
الجزائر	٣,٥٪
البحرين	-
مصر	٢,٦٪
العراق	٣,١٪
الأردن	٣,٢٪
الكويت	٢,٨٪
لبنان	٢,٩٪
المغرب	٢,٨٪
عُمان	-
فلسطين	-
قطر	-
السعودية	٢,٤٪
السودان	٢,٢٪
سوريا	٢,٩٪
تونس	٣,٢٪
الإمارات	-
اليمن	٢,٥٪
ليبيا	٣,٠٪
موريتانيا	٢,٣٪
المتوسط الحسابي	٢,٨٪

المديونية الخارجية

شجع انخفاض سعر الفائدة على القروض كثيراً من الدول العربية على الإفراط في الاستدانة منذ أوائل السبعينيات، إلا أن سعر الفائدة قد ارتفع من أوائل الثمانينيات مما سبب معاناة كبيرة لاقتصاديات هذه الدول. ارتفع إجمالي الديون العربية من (٦٨,٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١١٥,٩) مليار دولار ١٩٨٥ ثم إلى (١٥٤,٨) مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم إلى (١٥٥,٤) مليار دولار عام ١٩٩١. ارتفعت مدفوعات خدمة هذه الديون (نسبة ما تأخذه الديون وفوائدها من حصيلة النقد الأجنبي للدولة من صادراتها) من (١٠,٣) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى (١٦,٨) مليار دولار عام ١٩٩٠.

إن حوالي ثلث صادرات العرب تذهب لتسديد هذه الديون، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع من (٢٦,٤٪) عام ١٩٨٥ إلى (٣٢,٢٪) عام ١٩٩٠. وكذلك استمرت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تصاعدها من (٦,٨٪) عام ١٩٨٥ إلى (٩,٢٪) عام ١٩٩٠ ثم إلى (٩,٣٪) عام ١٩٩١ (كامل، ١٩٩٦).

يظهر الجدول رقم (١٤) أن حجم المديونية العربية قد فاقت حجم المديونية في دول الجوار الجغرافي مجتمعة (إيران، وتركيا، وأثيوبيا) حيث بلغت (١٥٣) مليار دولار مقابل حوالي (٦١) مليار دولار لدول الجوار، وترتفع هذه الديون في كل من مصر والجزائر والمغرب، وتنعدم في دول الخليج العربي. وتعكس المديونية الظروف الاقتصادية الصعبة للدول المدينة مما ينعكس سلبياً في سلوكيات أفراد المجتمع الاجتماعية، حيث تمثل هذه الظروف أبنية ضاغطة تدفع إلى الانحراف والجريمة.

الجدول رقم (١٤)
المديونية الخارجية في البلدان العربية وبعض دول الجوار الجغرافي لعام ١٩٩٠ (مليون دولار)

الدول العربية	المديونية مليون دولار	دول الجوار الجغرافي	المديونية مليون دولار
الأردن	٧,٦٧٨	ايران	٩,٠٢١
الإمارات	-	تركيا	٤٩,١٤٩
البحرين	-	أثيوبيا	٣,٢٥٠
الجزائر	٢٦,٨٠٦	المجموع	٦١,٣٨٠
السعودية	-		
السودان	١٥,٣٨٣		
الصومال	٢,٣٥٠		
العراق	-		
الكويت	-		
المغرب	٢٣,٥٢٤		
اليمن	٦,٢٣٥		
تونس	٧,٥٣٤		
جيبوتي	-		
سوريا	١٦,٤٢٦		
عمان	٢,٤٨٤		
قطر	-		
لبنان	١,٩٣٢		
ليبيا	-		
مصر	٣٩,٨٨٥		
موريتانيا	٢,٢٢٧		
المجموع	١٥٢,٤٨٤		

المصدر: World Bank, 1991-1992 ELU, 1991. P. 30، موثق في الفارس، ١٩٩٣، ص ٣٨٩.

الإنفاق العسكري

يشكل الإنفاق العسكري كلفة اقتصادية صافية (الفارس، ١٩٩٣م، ص ٤٠٣) فخلال عقد السبعينيات والثمانينيات كانت معدلات نمو الإنفاق العسكري في الوطن العربي تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي ومعدلات التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت (الفارس، ١٩٩٣، ص ٤٠٣)، مما أدى إلى التمويل من الموارد النادرة من القطاعات الاقتصادية المنتجة إلى القطاع العسكري، وهذا أدى إلى البحث عن معونات خارجية، والقضية هنا جدلية، فما الحجم الأمثل للإنفاق العسكري اللازم لكي لا يتعرض الأمن الوطني للخطر. وبحجة المحافظة على الأمن الاجتماعي، فإنه ليس من الحكمة بمكان أن يكون لدى المجتمع سياسة عسكرية من شأنها إفلاس المجتمع الذي صممت للدفاع عنه. فالموافقة بين أهمية المدفع والخبز معادلة هامة وقد يكون سباق التسلح بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي وخاصة إسرائيل أحد هذه الأسباب، فلقد أظهرت دراسة (كداوي ١٩٩٧) وجود علاقة قوية (+٠,٨٤٩) بين الإنفاق العسكري العربي والإنفاق العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى تأثير المساعدات الأمريكية لإسرائيل والتي أيضاً تؤثر في الإنفاق العسكري العربي كردة فعل لهذه المساعدات (ر = ٠,٧٦٩) (كداوي، ١٩٩٧، ص ٢٠٠).

الجدول رقم (١٥)
الأهمية النسبية لنفقات الدفاع والتعليم والصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي في دول العالم لعام ١٩٩٠م(*)

الدولــة	الدفاع ٪	التعليم ٪	الصحة ٪
الدول مرتفعة الدخل	١٠,٨٪	١١٪	٤,٥٪
الدول متوسطة الدخل	١٢,١٪	١٤٪	٦,٩٪
الدول منخفضة الدخل	٨٪	٨,٩٪	١٠٪
الدول العربية	٢٣,٣٪	١٣,٥٪	٥,٤٪
دول الجوار الجغرافي	٢٦,٨٪	١٥,٥٪	٥٪

المــصدر : .World Bank, World Development Report, 1992

موثق في الفارس ١٩٩٣، ص ٣٠١.

(*) معيار البنك الدولي في تقسيم الدول وفق نصيب الفرد من الدخل الوطني (GNP : Per Capita)

أ - الدول منخفضة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل الوطني أقل من ٦١٠ دولارات.

ب - الدول متوسطة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل الوطني من ٦١٠ - ٧٦١٧ دولاراً.

ج - الدول مرتفعة الدخل وفيها نصيب الفرد من الدخل الوطني أكثر من ٧٦١٧ دولاراً.

التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام يعكس التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي للأولويات الإنمائية والاجتماعية والأمنية لدى المجتمع أو التي يحددها متخذوا القرار فيه، وتعد الميزانية من أهم أدوات القوة التي تملكها الحكومة ويلاحظ أن الدول العربية تخصص حوالي ربع الميزانية الحكومية للإنفاق العسكري مقارنة بنصف ذلك المقدار في الدول المرتفعة ومتوسطة الدخل، وتزيد دول الجوار الجغرافي مع الدول العربية في هذا التخصيص.

يظهر الجدول رقم (١٦) أن نسبة الإنفاق العسكري في الدول مرتفعة الدخل قد بلغ (٨, ١٠٪) مقارنة بـ (١, ١٢٪) للدول متوسطة الدخل و (٨٪) للدول الفقرة. أما في الدول العربية فكانت نسبة الإنفاق (٣, ٢٣٪)، إلا أن توجه الدول العربية نحو التنمية الشاملة والاهتمام بالتعليم قد رفع نسبة الإنفاق في مجال التعليم إلى (٥, ١٣٪) وهي نسبة أعلى من تلك التي في الدول مرتفعة الدخل وتقارب نسبة الدول متوسطة الدخل (١٤٪) ويجب أن يلاحظ أن استثمارات الدول مرتفعة الدخل في التعليم قد سبقت الدول منخفضة الدخل وأنه بسبب ارتفاع نسبة الأمية وحاجات النظام التربوي للبنية التحتية من مدارس وأبنية . . الخ، فإنه من المتوقع أن تكون نسبة الإنفاق في التعليم عالية، أما في الدول المرتفعة الدخل فمن المتوقع أن يكون هذا الإنفاق في البحث العلمي والتطوير التربوي.

يظهر الجدول رقم (١٦) زيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى وخاصة التعليم والصحة. بلغت أكبر نسبة للإنفاق العسكري في عُمان (٨, ٣٥٪) من الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٢، فالسعودية (٨, ٣١٪) ثم سوريا (٥, ٣١٪) ثم الأردن (٧, ٢٦٪). أما في إسرائيل فقد بلغت هذه النسبة (١, ٢٢٪) والمشكلة هنا هي أن زيادة نسبة الإنفاق في الدفاع مقارنة بإجمالي الإنفاق الحكومي ذات تأثير سلبي على

الجدول رقم (١٦)

الأهمية النسبية لنفقات الدفاع والتعليم والصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية للعام ١٩٩٢م

الدولة	توزيع الانفاق الحكومي		
	الدفاع ٪	التعليم ٪	الصحة ٪
أ. العربية			
الأردن	٢٦,٧	١٢,٩	٥,٢
مصر	*١٢,٧	١٣,٤	٢,٨
سوريا	٣١,٥	٧,٤	١,٩
السودان	**١٢,٣	٩,٨	١,٤
تونس	٥,٤	١٧,٥	٦,٦
عمان	٣٥,٨	١١	٥,٧
السعودية	***٣١,٨	١٧,٦	٧,٥
الامارات	**٤٧,٥	١١,٧	٧,٩
ب. دول اجنبية			
باكستان	٢٧,٩	١,٦	١
ايران	٩,٦	٢٠,٩	٧,٩
تركيا	١١,٣	٢٠	٣,٥
اسرائيل	٢٢,١	١١,١	٤,٤
بريطانيا	١١,٣	١٣,٢	١٣,٨
هولندا	٤,٦	١٠,٨	١٣,٩
الولايات المتحدة	٢٠,٦	١,٨	١٦,٠

* عام ١٩٩١ - ** ١٩٨٠ - *** ١٩٩٣

المصدر: البيانات، كامل، ١٩٩٦ (ص، ٩٨).

نسبة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة، بالإضافة إلى أن الإنفاق العسكري هو على حساب التنمية مما أسهم في رفع نسبة الأمية ونقص الرعاية الصحية وزيادة البطالة والانحراف.

اختلال توزيع الدخل. يعد مستوى المعيشة الأساس في استقرار الحياة الاجتماعية، قال تعالى ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ ﴾ (سورة قريش). فالعدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة والمال في المجتمع عامل أساس لانتماء أفراده وتضامنهم وامتثالهم لقيمه وأعرافه وثقافته.

٢ . ٦ الصحـــة

يظهر الجدول (١٧) المتغيرات الصحية في المجتمع العربي الذي يعاني قطاع كبير منه أزمة غذاء تزايدت حدتها خلال النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وهناك عجز في معظم السلع الغذائية باستثناء السمك. فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى (٤٥٪) في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) مقارنة بـ (٧٨٪) في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) إلا أنها عاودت الارتفاع إلى (٥٨٪) في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢. أما القمح وهو المادة الغذائية الأساسية في الوطن العربي فقد انخفض إلى (٤٠٪) في (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) من (٩٠٪) في فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢). أما الفجوة الغذائية فقد تزايدت قيمها من (٦ , ١٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٥ , ١٢) مليار دولار عام ١٩٨٥ وأصبحت (٨ , ٩) مليار دولار عام ١٩٩٢. وبلغ النمو السنوي لها خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩) حوالي (٥ , ٣) مليار دولار. ولقد زادت الفجوة الغذائية من الحبوب من (٥ , ٣) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٣ , ٦) مليار دولار عام ١٩٨٥ ويرى كامل (١٩٩٦) أن هذه الفجوة ستزيد في المستقبل بسبب الزيادة السكانية (كامل، ١٩٩٦) وللغذاء أهمية خاصة في

الاستقرار الاجتماعي قال تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ (سورة البقرة) . وقال تعالى ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ ﴾ (سورة قريش) . ان زيادة الفقر والجوع مؤشر على زيادة الانحراف والجريمة .

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات الصحية في المجتمع العربي وهي :

معدل وفيات الرضع خلال الشهر الأول من الولادة

يعد الشهر الأول من أهم المراحل العمرية عند الطفل ، وتؤثر صحة الطفل خلال هذا الشهر في مجمل صحته العامة ، وهو مؤشر لمدى تقدم الخدمات الطبية والرعاية الاجتماعية في أي مجتمع . وله تأثير على معدلات الوفاة في هذه المرحلة . ويظهر الجدول رقم (١٧) ارتفاع معدلات الوفيات من الرضع في كل من السودان حيث بلغت النسبة (٣٣) بالألف ، والمغرب (٣١) بالألف ، والأردن (٢١) بالألف ، وسوريا (١٧) بالألف أما الدول التي تقل فيها هذه المعدلات عن (١٠) بالألف فهي الإمارات (٦) بالألف وقطر (٨) بالألف ، ومصر (٩,٥) بالألف (انظر الشكل رقم ٣١)، هذا وقد بلغ المتوسط العام للدول المشاركة (١٦,٨) .

الجدول رقم (١٧)
المتغيرات الصحية في المجتمع العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤

الدولة	معدل الوفيات خلال السنة الأولى ٩٠ـ١٩٩٤	متوسط العمر عند الولادة ٨٥ـ١٩٩٤	التطعيم ضد أمراض الطفولة ٩٠ـ١٩٩٤	معدل وفيات الأمهات ١٠,٠٠٠ مولود	٪ الأطفال الذين تقل أوزانهم عن ٢,٥ كغم ٩٠ـ١٩٩٤م	٪ الاستهلاك الفردي اليومي من السعرات
الأردن	٢١	٦٧,٨	٩٥	٥	٥	١٢١
الإمارات	٦,٩	٦٧,٨	٧٨	٥	٤,٨	-
البحرين	١٧,٠	٦٨,٦	٩٠	١,٥	٦,٨	-
الجزائر	*٢٠,٣٠	٦٤,٢	٧٣	*٢٠,٢	٩,٢	١١٢
السعودية	١٥,٨	٦٥,٦	٨٩	١,٧	٦	١٢٥
السودان	٣٣,٧	٤٩,٦	٤٩	٣٥,٦	١٥	٨٧
الصومال	-	٤٦,٩	*٢٦	١١٠	-	٩٠
العراق	٢٢,٠١	٦٤,٣	*٩٩	١١,٧	١٩,٧	١٢٤
الكويت	٩,٢	٧٣,٤	-	٠,٥٢	٥,٣	-
المغرب	٣١,٠	٦١,٨	٨٦	٣٣,٢	٣,٥	١١٨
اليمن	*٤٩,٠	٤٧,٤	٤٥	١٠٠	٣٥	٩٤
تونس	١٤,٨	٦٦,٤	٨٧,٨	٥	٧,٣	١٣١
جيبوتي	-	٤٧,٥	*٤٥	٧٤	٩	-
سوريا	*٩,٥	٦٥,٥	٨٤	١٠,٧	٨,٢	١٣١
عمان	١٧,٣	٦٣,٣	٩٥	٢,١	٨	-
قطر	٨	٦٩,٩	*٥٧	٥,٥	٨,٣	-
لبنان	-	٦٩,٦	-	١٤	٩,٥	-
ليبيا	-	٦١,٣	٥٠	٥	-	١٢٥
مصر	٩,٥	٦٠,٠	٨٩	١٨,٤	١٠	١٣٢
موريتانيا	*٣٩	٥١,٠	٤٥	*٨	١١,٢	٩٦

المصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥، ص. ١٤١، ١٥٢، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٩.

* بيانات ١٩٨٥ـ١٩٨٩م.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: الذكور والإناث

ويقصد به السنوات التي من المتوقع أن يعيشها الفرد في مجتمع ما. وهذا مؤشر آخر مع الوضع الصحي ومستوى ونوعية الحياة بشكل عام. بلغ المتوسط العام للعمر المتوقع عند الولادة في المجتمع العربي (٦٧,١٢) سنة وهو متوسط بين الدول الصناعية (٧٢,٨) سنة والنامية (٥٩,٤) سنة. سجلت الكويت، وقطر أعلى متوسط عمر (٧٣، ٧٠ سنة) على التوالي. أما الدول التي يزيد فيها متوسط العمر عن المتوسط العام في المجتمع العربي فهي: الأردن، والإمارات والبحرين والسعودية وتونس وسوريا ولبنان. أما الدول التي لا يزيد فيها العمر المتوقع عن (٥٠) سنة فهي السودان والصومال واليمن وجيبوتي وموريتانيا، وقد بلغ المتوسط العام للعمر المتوقع عند الإناث (٦٣,١٤) سنة والذكور (٦١,٣).

التطعيم ضد أمراض الطفولة

تشمل أمراض الطفولة (الدفتريا، والسعال الديكي، والتيفانوس، وشلل الأطفال، والدرن، والحصبة) والتطعيم ضد هذه الأمراض مؤشر لنجاح برامج التطعيم الأساسية ويبرز أهمية تكامل الخدمات الصحية والوقائية. يظهر الجدول رقم (١٧) تفوق الأردن وعمان في نسب التطعيم (٩٠-٩٤٪)، تزايدت نسبة التطعيم في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وتونس وسوريا ومصر، علماً أن المتوسط العام للتطعيم في الدول المشاركة هو (٧٧,١٥٪).

معدل وفيات الأمهات عند الولادة. يبرز هذا المؤشر مدى تلقي الحامل (الأم) للرعاية الصحية والغذائية المناسبة. ويلاحظ من الجدول رقم (١٧)

ارتفاع معدلات وفيات الأمهات في الصومال واليمن وموريتانيا ، وجيبوتي والسودان وتتراوح بين (١١٠) لكل ١٠,٠٠٠ طفل في الصومال و (٣٦) لكل ١٠,٠٠٠ طفل في السودان.

وزن الطفل عند الولادة

يعكس مؤشر وزن الطفل عند الولادة مستوى الرعاية التي تلقتها الأم أثناء فترة الحمل وخاصة في الجوانب الغذائية والصحية. يعد وزن (٥, ٢) كغم معدلاً طبيعياً للطفل، وإذا نقص عن هذا الوزن فإنه يعد من الأطفال ناقصي النمو، وهذا يؤدي إلى نقص المناعة واحتمال الوفاة. ترتفع نسبة الأطفال ناقصي النمو في اليمن والعراق إلى (٣٥٪) في اليمن وإلى (١٩,٧٪) في العراق، و (١٥٪) في السودان، (١١,٢٪) في موريتانيا. أما الدول التي ينخفض فيها معدل الأطفال ناقصي النمو إلى (٥٪) فأقل فهي الأردن (٥٪) والإمارات (٤,٨٪) والمغرب (٢,٨٪) ، هذا وكان المتوسط العام (١٠,٨٪) للأطفال ناقصي النمو.

الاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية

يبين الاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية الوضع الصحي والاقتصادي للفرد والمجتمع. ويبين مستويات المجتمع الاقتصادية وخاصة خط الفقر المطلق والمدقع. وتتصدر ليبيا مستويات الاستهلاك اليومي من السعرات الحرارية والتي بلغت (١٥٢٪) ومصر وسوريا وتونس على أنها دول تستهلك أكثر من النسبة المئوية للاحتياج. أما الدول التي لا يصل فيها الاستهلاك من السعرات الاحتياجات الفعلية للفرد فهي: الصومال، واليمن، وموريتانيا، والسودان.

فيما يلي استعراض لأهم متغيرات الخدمات الصحية في المجتمع العربي وهي :

متوسط عدد الأطباء لكل (١٠,٠٠٠) من السكان

يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تبين مدى تقدم القطاع الصحي في المجتمع ، بلغ المتوسط العام في المجتمع العربي للدول المشاركة (١١,٩) طبيباً لكل (١٠,٠٠٠) نسمة . احتلت الدول التالية أعلى معدلات للأطباء وهي : السعودية ، وقطر ، والكويت ، والإمارات ، ومصر ، والأردن . أما الدول التي فيها انخفاض لهذا المؤشر فهي الصومال والسودان واليمن وجيبوتي والمغرب .

عدد الأسرة في المستشفيات لكل (١٠,٠٠٠) من السكان

يظهر الجدول رقم (١٨) أن عدداً من الدول قد وفرت عدداً كبيراً من الأسرة لكل (١٠,٠٠٠) من السكان وهي ليبيا ، ولبنان ، والإمارات والبحرين ، والكويت ، والسعودية . أما الدول التي لا زالت بحاجة إلى تطوير خدماتها الصحية فهي اليمن ، والصومال ، والسودان ، حيث يقل فيها المتوسط عن (١٠) أسرة لكل (١٠,٠٠٠) من السكان . هذا وقد بلغ المتوسط العام في الدول المشاركة (٢٤,٨) سريراً لكل (١٠,٠٠٠) من السكان .

ميزانية الصحة

تبين أن نسبة ميزانية الصحة من الميزانية العامة في الدول المشاركة (٤,٨٪) وكانت عالية في البحرين ، وتونس وجيبوتي . أما الدول التي

الجدول رقم (١٨)

متغيرات الخدمات والمرافق الصحية في المجتمع العربي(*)

الدولة	متوسط** عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	متوسط نسبة ميزانية الصحة ***	نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالدولار	٪ السكان الذين لديهم مياه الشرب
الأردن	١٦,٥	١٧,٩	٥,٧	٤٥	٩٥
الإمارات	١٦,٩	٣٢,٨	٤,٦	*١٠٤٠	١٠٠
البحرين	١٢,١١	٣١,٣	٨,٣٤	٢٠٠	١٠٠
الجزائر	-	-	-	-	٧٨,٨
السعودية	١٧,٥	٢٩,٦	٥,١٥	٢٧٧	٩٥
السودان	١,٠	٨,٢	-	-	٥٨,٢
الصومال	٠,٥	٨,٧	-	-	٥٦
العراق	٥,٢	١٧,٩	٢,٥	٦٠,٩٥	٧٥,٥
الكويت	١٧,٢	٣٠,٦	٥,٣	٥٦٢,٠	١٠٠
المغرب	٢,١	١٠,٩	٤,٨	٥٨,٣٨	٥٤,٧
اليمن	٢,٣	٨,٨	-	-	٤٢,٨
تونس	٥,١	٢٠,٩	٧,٧	٨٨	٨٦
جيبوتي	٢,٣	٢٩,٧	٧,٤	٢١,٦	-
سوريا	٨,٣	١١,٢	٤,٤	*٨٧٩	٨١,٥
عمان	٩,٦	٢٤,٠	٦,٠	١٥٠	٦٢
قطر	١٧,٤	٢٤,٢	٥,٦	٣٦٥	١٠٠
لبنان	-	٤٢,٣	٤,٠	*١٠٠٠	٩٢
ليبيا	١٤,٩	٤٩,١	-	*٢٧٤	٩٧
مصر	١٦,١	١٩,٨	١,٦	٧,٧	٨٥,٥
موريتانيا	١٠,٧	-	٤,٩	٤,٥	١٠٠

المصدر: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٥، ص: ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣

(*) العملة المحلية. (**) متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤.

(***) متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

يقل فيها الإنفاق على الصحة عن (٥٪) فهي المغرب والإمارات وسوريا ولبنان. وتقل ميزانية الصحة عن (٣٪) في كل من العراق ومصر.

نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحكومي. يعد نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة متميزاً في كل من الكويت، وقطر، والبحرين، وعمان. أما الدول التي فيها نصيب الفرد متدن فهي موريتانيا وجيبوتي (انظر الجدول رقم ١٨).

نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مياه شرب نقية. هناك بعض الدول التي غطت جميع السكان بشبكة المياه الصحية. وهي الإمارات، والبحرين، والكويت، وقطر، وتزيد نسبة التغطية عن (٨٠٪) في كل من السعودية، والأردن، ولبنان، وليبيا (انظر الجدول رقم ١٨).

وتعد الأوضاع الصحية الجيدة مؤشراً على التعليم الجيد، والعمل الجيد والدخل الجيد والوعي الصحي. إن الفرد الصحي قادر على العمل وتوفير الاحتياجات الأساسية لنفسه ولأسرته، أما الفرد المريض فهو عالة على الآخرين ويحتاج إلى العلاج والرعاية مما يشكل كلفة اقتصادية عامة، بالإضافة إلى الفاقد الاقتصادي الناتج عن عدم عمل المريض وتغيبه عن العمل بسبب المرض، حيث يعفى المريض من مسؤولياته الاجتماعية.

٢ . ٧ الخدمات الاجتماعية

شملت متغيرات الخدمات الاجتماعية الرعاية الاجتماعية التي يتلقاها أصحاب الحاجات الخاصة كالمعوقين، ورعاية الأحداث الجانحين والأطفال اليتامى. ويظهر الجدول رقم (١٩) هذه المتغيرات.

مراكز تأهيل المعوقين من الأطفال. يبين هذا المؤشر مدى اهتمام المجتمع

بالفئات ذات الحاجات الخاصة من أفراده. احتلت مصر أعلى عدد من مراكز تأهيل المعوقين حيث بلغ (١٥٦) مركزاً ثم تونس (١٥٢) مركزاً والأردن (٨٩) مركزاً والجزائر (٧٥) مركزاً وفي العراق (٥٧) مركزاً. ويقل عدد المراكز عن (١٠) في كل من البحرين، واليمن، وقطر، والسودان، والإمارات، وجيبوتي وكان متوسط عدد مراكز المعاقين في الدول المشاركة (٣٦,٨).

١ ـ مؤسسات رعاية الأحداث

يبين هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة في تأهيل ورعاية (المذنبين) من صغار السن (دون ١٨ سنة) قبل أن يتطور انحرافهم ويصبحون مجرمين محترفين. احتلت لبنان المرتبة الأولى في عدد دور رعاية الأحداث وفيها (٦٣٦) مؤسسة ثم مصر، وسوريا، والمغرب، والسعودية. ويقل عدد مؤسسات رعاية الأحداث عن (١٠) في كل من تونس والأردن والكويت والعراق واليمن.

٢ ـ دور الرعاية الاجتماعية للأطفال

وهذا مؤشر آخر على الاهتمام بالطفولة المحرومة كالأيتام، يظهر الجدول رقم (١٨) عدد مراكز الرعاية الاجتماعية ففي مصر (٥٧٥٧) داراً والأردن (٣٧٠) داراً والمغرب (٢٨٥) داراً. يقل عدد دور الرعاية الاجتماعية إلى أقل من (١٠) في كل من جيبوتي والسعودية وليبيا.

الجدول رقم (١٩)

المتغيرات الاجتماعية في المجتمع العربي للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤

الدولة	عدد مراكز تأهيل المعوقين	عدد مؤسسات رعاية الأحداث	عدد دور الرعاية الاجتماعية
الأردن	٨٩	٦	٣٧٠
الإمارات	٢	٢	٩٠
البحرين	٧	١	٢٣
الجزائر	٧٥	٣١	٣٩
السعودية	١٦	١٥	٤
السودان	٣	٢	١٨٣٦
الصومال	ـ	ـ	ـ
العراق	٥٧	٥	٢١٢
الكويت	٢٦	٦	٣٨
المغرب	٤٣	١٦	٢٨٥
اليمن	٥	٥	٨
تونس	١٥٢	٨	٩٧
جيبوتي	١	١	٨
سوريا	٢٩	١٧	١٧٥
عمان	١١	ـ	٢٣
قطر	٣	١	٥٧
لبنان	٣١	٦٢٦	٣٧
ليبيا	٤٣	ـ	٦
مصر	١٥٦	٣٦	٥٧٥٧
موريتانيا	ـ	ـ	ـ

المصدر : المجلس العربي للطفولة والتنمية، سنوات مختلفة ، ص ص ٢٥٠ ، ٢٥٦

ويلاحظ من استعراض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي أن الدول المشاركة في هذه الدراسة قد امتازت بارتفاع في الكثافة السكانية، وارتفاع في معدلات المواليد والخصوبة وانخفاض في معدلات الوفيات وارتفاع نسبة الإناث في سن الحمل، وارتفاع نسبة الذكور، وارتفاع نسبة الأطفال أقل من عمر (١٥ سنة)، وزيادة معدلات التحضر. كما وتبين ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، وارتفاع نسبة الأمية بين السكان وبين الذكور وبين الإناث. كما لوحظ انخفاض عدد دور رياض الأطفال، وزيادة معدلات الأطفال بالنسبة للمدرسين في المرحلة الابتدائية واكتظاظ الصفوف في المراحل الابتدائية وانخفاض نسبة الإناث في التعليم الجامعي مقارنة بالمرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة موازنة التعليم مقارنة بموازنة الدولة على الرغم من المشكلات التعليمية الكبيرة والتي أهمها الأمية، كما تبين عدم وجود اتساق في مساهمة قطاعات الإنتاج الرئيسة والتي أهمها انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بشكل كبير. كما وتبين ارتفاع معدلات الإعالة وارتفاع نسبة البطالة، ويلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا زالت متواضعة.

ومن الناحية الاقتصادية، فقد تبين ارتفاع المديونية لحوالي أكثر من نصف الدول العربية، وارتفاع الإنفاق العسكري، والاختلال في توزيع الدخل والنفقات الحكومية، وفي الجوانب الصحية لا زال هناك ارتفاع في معدل الوفيات خلال السنة الأولى من حياة الطفل، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وارتفاع نسبة التطعيم ضد أمراض الطفولة لدى حوالي (١١) دولة وانخفاضها لدى بقية الدول المشاركة.

ولا زال هناك ارتفاع في معدلات وفيات الأمهات عند الولادة وزيادة في نسبة الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة، كما أن معدلات الأطباء لا زالت منخفضة في كثير من الدول العربية، وشهدت المستشفيات تطوراً نسبياً نجم عن عدد الأسرة فيها لكل (١٠,٠٠٠) من السكان والتي بلغت أكثر من (٢٠) سريراً لكل (١٠,٠٠٠) نسمة في (١٠) دول عربية.

وفي الجوانب الاجتماعية الأخرى بدأت الدول العربية الاهتمام بأصحاب الحاجات الخاصة وصغار السن من خلال توفير الرعاية الاجتماعية المناسبة، إلا أن عدد مراكز الأحداث والمعاقين والرعاية الاجتماعية لا زالت في غالبية الدول دون الحجم المطلوب.

تشكل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية وعلى المستوى الكلي والجزئي (المجتمع والفرد) أساساً لفهم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المختلفة، وتسهم هذه الظروف في تهيئة البيئة التي تسهم بدورها في إنتاج الجريمة، فالزيادة السكانية والكثافة السكانية والاكتظاظ السكاني، والأمية والبطالة والفقر والمرض وقلة عدد المؤسسات الاجتماعية التي تعتني بالفئات الشابة في المجتمع، كل هذه الظروف تمثل أبنية ضاغطة نحو الانحراف والجريمة وتشمل أسباباً دافعة إلى ارتكاب الجريمة. إن مكافحة الجريمة بمعزل عن العمل على حل المشكلات التي تشكل البيئة الجرمية عمل ناقص مهما كان تطور أجهزة العدالة الاجتماعية والأمنية. إن فهم الجريمة في المجتمع العربي وواقعها بمعزل عن فهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المنتجة لها يعد فهماً غير مكتمل ولا يعطي الصورة الشاملة والكافية لفهم لهذه المشكلة.

٢ . ٨ مفهوم الجريمة مع إشارة خاصة للمجتمع العربي

يتكون مفهوم الجريمة (Crime) والمجرمين (Criminals) من عدد غير متجانس من الأفعال والفاعلين. ولا يوجد إجماع على الطريقة التي تحدد وتختصر فيها مثل هذه المفاهيم. ويعد التنميط أداة تحليل (Typology as Analytic Device) ، فقد كانت هناك محاولات لتنميط الجريمة منذ الخمسينيات والستينيات أنظر (Clinard, 1965, Gibbons,1957). وقد تركزت هذه المحاولات على تنميط الجريمة وتنميط المجرمين. إلا أن هذه المحاولات لم تلق القبول العلمي والعملي. إن علماء الجريمة لا يبحثون في الجريمة فقط، ولكنهم يبحثون في أنماط الجريمة، وهم لا يدرسون المجرمين وإنما يدرسون أنماط نوعية السلوك. هناك أربع خواص مميزة تساعد في إدراج أي حالة من الحالات تحت نمط معين من هذه الأنماط وهذه الخواص هي:

١ ـ سيرة حياة المذنب.

٢ ـ مدى مساندة الجماعة لسلوكه ورضاها عنه.

٣ ـ مدى العلاقة بين السلوك الإجرامي وأنماط السلوك القانوني.

٤ ـ ردة الفعل الاجتماعي.

أما أشكال الجريمة فهي: الجريمة السياسية، والجريمة التقليدية، والجريمة الموجهة للنظام العام للجريمة منها: وهناك عدة تصنيفات، تصنيف ريد (Reid,1991)، وتصنيف الـ (FBI) وتصنيف الـ , (Uniform Crime Reports (UCR)) وهيرشي وجوتفردسون (Gottfredson & Hirschi, 1990)، والذي يعتمد على خصائص السلوك الإجرامي وليس على

خصائص المجرمين، وقد ذكرا أن الخصائص التي تجعل السلوكيات الجرمية جاذبة للمجرمين هي: المال، النجاح، والقبول الاجتماعي، وتجنب الألم أو البحث عن السعادة. كما واعتمد التنميط في الدراسة الحالية على واقع الإحصاء الجنائي في عينة من الدول العربية. ولقد اعتمد في التصنيف الأنموذج الذي طوره البداينة (البداينة، ١٩٩٧)، والذي يأخذ بالحسبان التطوير النظري لتفسير الجريمة، والبحث العلمي، وفي تنظيم المعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرمين بشكل متجانس في المجتمع العربي ويشمل الأنماط السبعة التالية:

١ ـ الجرائم الخطرة (أ ـ ضد الإنسان، ب ـ ضد الممتلكات).

٢ ـ جرائم التعدي على الإنسان.

٣ ـ جرائم التعدي على الممتلكات.

٤ ـ الجرائم المالية.

٥ ـ الجرائم المنظمة والإرهاب.

٦ ـ جرائم التعدي على النظام العام.

٧ ـ الجرائم السياسية.

٢ . ٨ . ١ الجريمة في الشريعة الإسلامية

وردت كلمة جرم ومشتقاتها في القرآن الكريم ٦٦ مرة (مجمع اللغة العربية، ص ص١٩٨ـ١٩٩). والجريمة تعني التصدي والذنب والكسب الآثم والجريمة شرعاً فعل ما نهى الله عنه أو الامتناع عن فعل ما أمر الله به، وهي فعل سلبي أو اقناع عن فعل إيجابي (البشرى، ١٩٩٩).

وتعرف الجريمة بأنها محظور شرعي زجر الله عنه بحد أو تعزير.

والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به. والمحظورات وصفت بأنها شرعية لأنها يجب أن تكون محظورة بنصوص شرعية وأن الفعل والترك لا يعد بذاته جريمة إلا إذا كان معاقباً عليه .

ولما كانت الأوامر والنواهي تكاليف شرعية فإنها موجهة لكل عاقل مدرك التكليف. فالتكليف خطاب وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال كالجماد أو البهيمة. ومن استطاع أن يفهم أصل الخطاب ولا يفهم تفاصيله من كونه أمراً أو نهياً ومقتضياً للثواب والعقاب كالمريض العقلي والصبي الذي لا يميز فهو في عجزه عن فهم التفاصيل وكالبهيمة في العجز عن فهم أصل الخطاب ومن ثم يتعذر تكليفه لأن المقصود من التكليف لا يتوقف على فهم أصل الخطاب وإنما يتوقف على تفاصيله (المهيزع، ١٩٩٨م).

٢ . ٨ . ٢ تصنيف الجرائم في الشريعة الإسلامية

تقسم الجرائم في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة اقسام :

جرائم الحدود

الحد ويعني العقوبة المقررة بنص من القرآن أو السنة وتعد حقاً لله تعالى. فلا يسمى القصاص حداً لأنه حق العبد ولا التعزير حداً لأنه غير مقدر من قبل الشارع وإن كان مقدراً من قبل ولي الأمر. ولا تقبل في الحدود العفو ولا الشفاعة ولا التنازل إذا تم إثباتها ووصلت إلى علم الوالي.

والحدود التي تعد خالصة لوجه الله وليس للفرد فيها أي حق هي : جريمة الزنا وجريمة شرب الخمر، وجريمة الردة، وجريمة السرقة، وجريمة القذف، وجريمة قطع الطريق.

جرائم القصاص

وهي عقوبات الدماء بشكل عام سواء كان موضوع الاعتداء فيها النفس أو كان الاعتداء موضوعه الأطراف أو كان الاعتداء موضوعه جرح من الجروح. وتعد عقوبات القصاص حقاً للفرد يجوز له فيها العفو والتنازل أو طلب الدية.

جرائم التعزير

الجرائم التعزيرية وهي التي لم ينص الشارع على عقوبة مقدرة عليها بنص من القرآن والسنة مع ثبوت نهي الشرع عنها.

ويرى (عودة ١٩٥٠م) أن التشريع الإسلامي يصنف الجرائم إلى أنواع بناءً على معايير أخرى مثل:

أ - التصنيف بناءً على النية. ويشمل. الجرائم المقصودة، والجرائم غير المقصودة. ويكون التعزير. أشد في الجرائم المقصودة، أما الجريمة غير المقصودة فيعاقب عليها بالإهمال وعدم التثبت.

ب - التصنيف بناءً على التلبس. فهناك الجرائم المتلبس بها والتي تكتشف وقت وقوعها أو ارتكابها أو عقب ارتكابها بفترة يسيرة، وهناك الجرائم التي لا تلبس فيها ولا تكتشف وقت ارتكابها أو التي يمضي على ارتكابها واكتشافها زمن كبير.

ج - التصنيف بناءً على نوع الفعل. ويشمل: الجرائم الإيجابية، والجرائم السلبية. والجريمة الإيجابية تتكون من إتيان فعل منهي عنه كالسرقة والجريمة السلبية تتكون من الامتناع عن فعل مأمور به مثل الامتناع عن إخراج الزكاة. كما يمكن أن تأتي الجرائم السلبية بعدم إتيان الفعل فالمنع

عند استيلاء الجوع والعطش يؤدي إلى الهلاك. والأم التي تمنع ولدها الرضاع قاصدة قتله تعد قاتلة عمداً ولو أنها لم تأت بعمل إيجابي.

د- التصنيف بناءً على الشدة. وهذا يشمل الجرائم البسيطة والجرائم الاعتيادية: فالجرائم البسيطة تتكون من إتيان فعل واحد كالسرقة، أما جرائم الاعتياد فهي التي تتكون من تكرر وقوع الفعل أي أن الفعل بذاته ليس جريمة ولكن الاعتياد على ارتكابه هو الجريمة وكل مكرر عوقب عليه فهو من باب الاعتياد.

هـ- تصنيف الجرائم بناءً على طبيعتها الخاصة. ويعرف الشرع كذلك أنواع الجرائم حسب طبيعتها الخاصة وهذا يشمل: جرائم ضد الجماعة، وجرائم ضد الأفراد. أما الجرائم ضد الجماعة فهي التي شرعت عقوبتها لحفظ مصالح الجماعة ويجعلون عقوبتها حقاً لله أي لا يجوز العفو أو تخفيفها أو إيقافها، أما الجرائم التي تقع ضد الأفراد فهي إما من جرائم القصاص أو التعزير.

و- التصنيف بناءً على كونها جرائم عادية أم سياسية. وتسمى الجريمة السياسية في اصطلاح الفقهاء البغي ويسمى المجرمون السياسيون بالبغاة أو الفئة الباغية ويعرفهم الفقهاء بأنهم «القوم الذين يخرجون على الإمام بتأويل شائع ولهم منعة وشوكة».

أما في القانون فتقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع هي: (١) الجنايات، (٢) الجنح، (٣) المخالفات، وهذا يعتمد على جسامة العقوبة المقررة لها في القانون (المهيزع، ١٩٩٨م).

٢ . ٩ نظريات الجريمة

هناك العديد من النظريات التي اهتمت بدراسة وتفسير السلوك المنحرف وذلك برده إلى الأسباب المؤدية إليه، فهناك نظريات قد ركزت على السلوك الانساني في سياقه العام وبحث الأسباب المؤدية إلى خروج الأفراد على الأعراف الاجتماعية والقانون، وهناك مجموعة نظريات ركزت على الظروف الاجتماعية السيئة والصعبة التي يتعرض لها الإنسان وتدني شروط الحياة وعدتها مسؤولة عن خرق الأفراد للنظام الاجتماعي العام والتعدي على القانون وفيما يلي استعراض لأهم هذه النظريات :

نظرية التفكك الاجتماعي (Social Disorganization):

هناك افتراض عام أن النمو الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير على حجم الجريمة وأنماط السلوك الإجرامي (Shelley,1981)، والتنبؤ بهذه الفرضية مبني على بعض الأفكار النظرية المستقاة من نظرية الأنومي (Anomie Theory)، والتي تفترض أن الفوضى في التأقلم الاجتماعي، تحدث عندما يكون هناك تغير اجتماعي سريع ناتج عن النمو الحضري والتحديث. وكنتيجة لذلك فإن حالة من التشويش (Confusion) تسود، حيث تفشل آليات الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم (Durkheim, 1957; Merton, 1974). وتعود جذور نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثر الإنسان بالبيئة، وفي المجتمع الحضري يتحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للأفراد كلما كان مكان سكنهم بعيداً عن مركز المدينة التجاري، حيث يتمركز في هذا المركز العمال والمهاجرون والفقراء. ففي دراسة برجس

(Burgess) وهو من رواد هذه النظرية، تبين أن الأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء والمهاجرين (Douglast & Waksler,1982).

ولقد قام شو ومكي(Shaw & Macky) بالعديد من الدراسات الامبريقية وخلصا إلى القول أن هناك اختلافاً في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة، حيث تتركز أعلى هذه المعدلات في مركز المدينة والأحياء المتاخمة لمركز المدينة التجاري، وتقل كلما ابتعدنا عن المركز. كما وتزداد معدلات الجريمة مع زيادة معدلات البطالة، كما وتبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد (Sutherland & Cressey,1974)، ولقد عزيت أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتضيع والتعقد الاجتماعي والنمو الإسكاني الكبير والكثافة السكانية العالية. (Douglas & Waksler,1982)

نظرية الفرصة (Opportunity Theory)

يرى أصحاب هذه النظرية أمثال كوك (Coock,1986)، وكون وفيلسون (Cohen & Felson,1979) أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يستلزم توافر ظروف معينة مثل توافر الهدف، والشخص المدفوع للجريمة، وغياب الحماية اللازمة ضد الجريمة (عدم وجود شرطة أو رقابة داخلية عند الفرد أو ضبط اجتماعي). أما لافري وبيركبك (Lafree & Birckek,1991) فيريان أن ذلك يمثل حقلاً جاذباً للفرد في وقت ما، ولذلك فإن الأماكن العامة تمثل مجالاً يقل فيه أنتباه الناس ومراقبتهم مما يسمح بانتشار جرائم

النشل، بينما تمثل الأماكن السكنية قليلة الكثافة السكانية والأماكن العامة والخاصة مجالاً جاذباً لجرائم السطو المسلح .

أما دراسة الحواس (١٩٩٧) حول النمذجة للتوزيع المكاني لقوة الشرطة والجرائم في مدينةالرياض بالسعودية، والتي تم تحليل البيانات فيها على محورين :

١ ـ عرضي يغطي أجزاء الرياض في وقت معين وتمت المقارنة بين نطاقات مراكز الشرطة بالنظر إلى حجم الجريمة وكثافة قوة الشرطة في كل نطاق مع الأخذ بعين الاعتبار الدوريات السيارة والراجلة في كل مكان .

٢ ـ التغير الزمني في حجم الجريمة وقوة الشرطة في كل نطاق لوحده (Temporal Variation)، وتمت معالجة البيانات مع بعد سكاني ومساحي .

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً ذا دلالة قوية بين الكثافة السكانية لقوة الشرطة والكثافة السكانية لمعدلات الجرائم، مما يدعم اعتماده مقياساً لتحديد قوة الشرطة . وأن هناك قوانين بين التوزيع المكاني لقوة الشرطة بمعدلاتها المساحية والمعدلات المساحية للجرائم مما يدعم المقولة بأن العلاقة بين الشرطة والجريمة علاقة تحديد فرص وليست علاقة مواجهة مباشرة (الحواس، ١٩٩٧) .

نظرية الأنومي (Anomie Theory)

تطورت هذه النظرية من أفكار دوركايم في التضامن والتفكك الاجتماعي عند دراسة للانتحار، ولقد طور ميرتون هذه النظرية، حيث يرى أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة . ويعد الفقر من الأبنية الاجتماعية التي تدفع

للسرقة، ويظهر الانحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف، ويرى ميرتون الأنومي كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها المجتمع في تحقيق هذه الأهداف، والأنومي حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي (Merton,1975).

ويمكن تطبيق هذه النظرية في العلاقة بين التحضر والانحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا لدينا. مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية. ونظراً لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً. فغياب الوسائل المقبولة اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية مما يجعلهم يخبرون حالة الأنومي والانخراط في الانحراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والتي أهمها تحسين الوضع المادي لهم.

الثقافة والجريمة

تعني الثقافة أسلوب الحياة الاجتماعية لدى مجموعة من الأفراد، ويشمل ذلك الموجودات المادية والحضارية والمعنوية من أعراف وقيم ومعايير دينية وأخلاقية وقانونية وسلوكية. إنها تشكل الإطار العام السلوكي الذي

يتعرف بموجبه الأفراد في جماعة ما (داخل المجتمع) أو المجتمع بأكمله، وتمثل الثقافة بإطارها العام الإجماع الاجتماعي على السلوكيات المقبولة اجتماعياً والتي يمثل خرقها أو التعدي عليها انحرافاً اجتماعياً عن القواعد الاجتماعية والسلوكية والقانونية (الثقافية عامة) في المجتمع.

وقد تكون هذه الانحرافات بسيطة لا يتوقف عندها أحد إلا من الناحية الاجتماعية أو القانونية، وقد تكون خطرة. والانحرافات الخطرة هي تلك السلوكيات التي تهدد أمن المجتمع. ولذلك حددها المشرع القانوني ووضع لها عقوبات وحددها نصاً، وهذه تسمى بالجرائم والتي هي انحرافات محددة بعقوبة قانونية.

ومن الخطأ بمكان أن يُحكم على سلوكيات مجتمع بمعايير مجتمع آخر، حيث أن المعيار الثقافي لكل مجتمع قد يختلف عن المجتمع الآخر خاصة في تحديد السلوكيات المقبولة اجتماعياً أو المنحرفة، وبالتالي ولكي يكون الحكم أكثر دقة لابد من استخدام معايير المجتمع الواحد في الحكم على سلوكيات أفراده، أما الحكم بمعايير مجتمع ما على سلوكيات مجتمع آخر أو ما يسمى بالتمركز العرقي فهذا غير مقبول اجتماعياً. كذلك الحال فإنه يتوجب أن لا يحكم على سلوكيات الأفراد داخل المجتمع الواحد بالصح أو الخطأ وإنما بمعيار القبول أو الرفض، فهذا سلوك مقبول اجتماعياً وذاك سلوك غير مقبول اجتماعياً أو منحرف، لأن معايير السلوك متغيرة عبر الزمن والمكان، وبالتالي ما يعد سلوكاً منحرفاً بعد (٥٠) سنة من الآن قد لا يكون سلوكاً مقبولاً اجتماعياً الآن والعكس صحيح. فالمجتمع يتطور ويكتسب ثقافة وعناصر ثقافية جديدة من المجتمعات الأخرى بفعل الانتشار الثقافي وبالتالي يحصل على تغير وتبدل وتعديل في البنى الثقافية

والاجتماعية والسلوكية مما يؤدي إلى تغير في معايير السلوك وبالتالي في السلوكيات ذاتها من حيث كونها مقبولة اجتماعياً أو منحرفة.

ويوجد في المجتمع ثقافة سائدة هي ثقافة الأغلبية وثقافة أو ثقافات فرعية تخص مجموعة بعينها، وتشترك الثقافات الفرعية مع الثقافة الأم في قواسم مشتركة كثيرة إلا أن لها خصوصيتها الثقافية، وقد تتصارع الثقافات داخل المجتمع الواحد، فهناك من يرى أن القانون ما هو إلا تعبير عن الثقافة المسيطرة في المجتمع، فمحتوى القانون يعكس اهتمامات أصحاب النفوذ والسلطة في المجتمع، وليس بالضرورة أن يعبر عن اهتمامات الفقراء والطبقات الدنيا، ولذلك يمكن أن يؤدي القانون إلى صدام بين قواعد السلوكيات الخاصة بالجماعة المسيطرة مع القواعد السلوكية الخاصة بالجماعات التي تنتمي إليها الأقليات (Shellin,1941)، وقد يؤدي الصراع الثقافي إلى الجريمة من خلال:

١ ـ فرض السيطرة. ويتضح فرض السيطرة خاصة من قبل المستعمر وهذا واضح من خلال فرض الفرنسيين قوانينهم على الجزائريين مما أدى إلى تجريم الجزائريين لسلوكيات مقبولة أصلاً لديهم. وقد تغلب الثقافة القوية والمنتشرة في المجتمع الدولي على الثقافات الفرعية والضعيفة فتفرض وجودها وأنماطها السلوكية على الآخرين (كما يلاحظ في عادات الطعام والأكل والملابس . . الخ)، خاصة مع توحد المجتمع الدولي وتحوله إلى قرية صغيرة بسبب التطور الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات وخاصة الالكترونية منها (الانترنت).

٢ ـ الهجرة. إن انتقال الفرد أو الجماعة من ثقافة إلى ثقافة أخرى يتطلب التكيف مع الثقافة الجديدة، وليس بالضرورة أن تتطابق الثقافتان في

موجوداتهما، فمثلاً تُعد الأنثى سلوكها الجنسي خارج إطار الزواج الشرعي جريمة كبيرة تتعدى الأنثى ذاتها لتصيب بأوصمتها كافة أفراد الأسرة، ولكن لا تعد هذه مشكلة في المجتمعات الغربية، بل على العكس تماماً فالأنثى التي ليس لها خليل (صاحب) تعيش مشكلة قد تصل إلى مراجعة المرشد النفسي لبحث الأسباب التي تجعل الشبان يتجنبونها ولا يعاشرونها.

٣ ـ الاتصال الثقافي. فقد يودي إلى تصارع وتلوث داخل الثقافة الواحدة مما يؤدي إلى تشويش المعايير الثقافية في المجتمع وتصارعها وبالتالي التفسخ الاجتماعي فالانحراف.

نظرية الثقافة Culture Theory

وهذه مجموعة من النظريات أهمها نظرية الصراع الثقافي لسلين (Sellin) (Cultural Conflict) ونظرية الانتقال الثقافي (Cultural Transmission) ونظرية الفجوة الثقافية (Cultural Lag). وتقترب هذه النظريات في تفسيرها للانحراف من تفسير نظرية الأنومي (Ogburn, 1964)، ففي نظرية الفجوة الثقافية تحدث الفجوة الثقافية في المجتمعات التي تمر بنمو صناعي رئيس ويكون فيها التغير الثقافي المادي أسرع بكثير ولا يواكبه تغير ثقافي معنوي، مع تكيفات الاجتماعية بطيئة جداً. إن الفجوة بين مسار التغير التكنولوجي والتغير الثقافي تؤثر في عمليات الضبط الاجتماعي، ويتلاشى تدريجياً التأثير للجماعات الأولية (كالعائلة) ولا يملأ الفراغ الناتج من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية، وينتج عن هذه العملية زيادة حجم السلوك اللاجتماعي والمنحرف (Schichor,1990).

أما نظرية الانتقال الثقافي فترى أن السلوك المنحرف سلوك متعلم بالطريقة نفسها التي يمتثل فيها الأفراد للأعراف الاجتماعية والقانون من

خلال التفاعل مع الأفراد الآخرين. ويركز أصحاب هذه النظرية على عمليات التنشئة الاجتماعية لأنها من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تعلم السلوك المنحرف ثقافياً واجتماعياً مثلما يتعلمون الأمثال للقانون (البداينة، ١٩٩٠م).

وترى نظرية الصراع الثقافي أن التباين في معدلات الجريمة ناتج عن التباين الثقافي بين الجماعات الأولية وثقافتها الفرعية، وهذه تحدد المعايير النسبية للسلوك المنحرف. وقد تكون المعايير الجماعية معارضة لمعايير جماعية أخرى ينتمي إليها الفرد مما يؤدي إلى الصراع الثقافي. فمثلاً يعد سلوك خطف الزوجة عند الزفاف لدى الشركس سلوكاً مقبولاً اجتماعياً وعرفاً اجتماعياً، في حين أن المجتمع الأردني العام يعد سلوك الخطف جريمة يعاقب عليها القانون.

ويمكن تطبيق هذه النظريات الثقافة في علاقة الثقافة بالانحراف وخاصة (الثقافة الفرعية والثقافة الأم) أوثقافة الريف وثقافة الحضر، ففي حين يحمل المهاجرين من الريف ثقافةً ريفية محافظة قد تتعارض مع تلك الموجودة في المدينة. وتطغى الجماعية والتعاون على السلوك الريفي بالمقابل تطغى الفردية والتنافس على السلوك الاجتماعي المدني. ويؤدي تواجد المهاجرين من الريف إلى المدينة في أحياء مغلقة ومتجانسة سكانياً وثقافياً إلى تكوين ثقافة فرعية ذات جذور ريفية قد لا تساعد المهاجرين في التكيف الثقافي الحضري، وقد يعاني المهاجرون من أزمة الثقافة الناجمة عن الصراع بين ثقافتهم الأم وثقافة المدينة الجديدة، وقد يلجأ الأفراد إلى تكوين هذه الأحياء في محاولة لا شعورية لحماية ثقافتهم الأصلية، وفي ظل التناقض الثقافي والظروف المعيشية الصعبة قد تضعف معايير السلوك نتيجة لاختلافها بين الجماعات التي ينتمي إليها الفرد ويصبح الانحراف سلوكاً مقبولاً في هذا

السياق. خاصة أن الفرصة الاقتصادية المشروعة في الأحياء الفقيرة غير متاحة للسكان، وبالتالي تزداد احتمالات خروجهم على القانون (Shoemaker,1984).

لقد أظهرت دراسة بروان وآخرون (Brown; Mcgullog and Hick, 1972)، وجود علاقة عكسية بين الجريمة والاكتظاظ السكني ولقد تبين أن جرائم التعدي على الممتلكات والسرقة ترتبط بالبطالة، والفقر، وارتفاع الجريمة وخاصة المخدرات في المناطق المرتفعة البطالة. وهذا ما دعمته دراسة ريبيتو (Reppetto,1974)، بأن اختلاف الجريمة متباين مع اختلاف البناء السكني كذلك دعمت نتائج دراسة ويلك (Wilk,1976) من أن هناك علاقة إيجابية بين الكثافة السكانية والجريمة (موثق الخليفة، ١٩٩٤، ص ٧٦). وأظهرت دراسة الخليفة أن نسبة المساكن التي يقطن فيها أسر من الدول غير العربية والإسلامية ذو أثر إيجابي في جميع معدلات الجريمة (في جميع أنماط الجريمة والنمط العام) (الخلفية، ١٩٩٤م).

نظرية علاقات الدور (Role Relation Theory):

ينطلق فرايدي وهيج ومارويل من إن أنماط العلاقات المرتبطة بالدور تؤثر على التكامل مع المجتمع. وتعني علاقات الدور التفاعل بين مركزين اجتماعيين وبالتالي فإن هذه النظرية تركز على التفاعل ومداه واستمراريته. ويرى فرايدي أن هناك خمسة أنماط لعلاقات الدور هامة في عملية التنشئة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي لدى الفرد وهي:

١ ـ علاقة القرابة.

٢ ـ الحي أو الجيرة.

٣ ـ المدرسة .

٤ ـ العمل .

٥ ـ الرفاق .

والفرضية الأساسية التي تقوم عليها النظرية هي أن العلاقات الودية في الأنماط الخمسة التي حددتها النظرية تبعد (تحصن) الفرد عن الانحراف، وبالتالي فإنه ليس بالضرورة للمنحرف أو الحدث الجانح أن يكون متسرباً من المدرسة أو عاطلاً عن العمل، أو ذا أسرة متصدعة لكي ينحرف على الرغم من أهمية هذه العوامل في إضعاف علاقات الدور، ولكن الانحراف والجنوح يظهران إذا كانت العلاقات لدى الفرد مع كل من القرابة والجيرة والعمل والمدرسة والعائلة والرفاق تعزز الانحراف .

ويمكن قياس علاقات الدور من خلال :

أ ـ التقارب ويشمل . ١ ـ نوع النشاط وحجمه .

٢ ـ تكرار النشاط .

٣ ـ استمرارية النشاط .

ب ـ الاكشاف الذاتي . ويقصد به كمية المعلومات الظاهرة من كل طرف .

ج ـ التداخل . ويقصد به التداخل بين النشاط والآخرين (Dison,1977 موثق في البداينة والزغاليل، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠) .

نظرية التوقع الفارقي Differentional Anticipation Therory

تؤكد هذه النظرية على أن انخراط الأفراد في السلوك المنحرف ناتج عن توقعاتهم لنتائج هذا السلوك، ويعتمد التوقع على قوة الرابطة الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، حيث تمثل فترة المراهقة (الأحداث) فترة

صراع وعدم استقرار بين الفرد وبين رموز السلطة (في البيت، والمدرسة، والعمل . . الخ) ولذلك فإن الرابطة القوية بين الحدث، والأهل والمدرسة والأصدقاء (غير الجانحين) من أقوى وسائل التحكم والضبط ضد الجنوح .(Glaser,1979)

نظرية التحكم الاجتماعي Social Control Theory

شكل عمل دوركايم (Durkheim) ومدرسة شيكاغو (Chicago School) أسأساً للفرضيات الأساسية للعلاقة بين الإنسان والنظام الاجتماعي، وقد أدى هذا إلى تطور نظرية الضبط أو التحكم (Control Theory) والتي تقترح أن الجريمة والجنوح ستستمر في الحدوث إلا إذا انصاع الناس وامتثلوا للمتطلبات العرفية الاجتماعية، ومن أمثلة نظريات التحكم نظرية رايس (Reiss) في الضبط النفسي والاجتماعي (Personal & Social Control) ونظرية ني (Nye) المعروفة بنظرية التمركز العائلي في الضبط الاجتماعي (Family-Focused Theory of Social Control)، ونظرية التلوث (Containment Theory) لركلس (Reckless)، ونظرية الحياد (Neutralization Theory)، لسايكس وماتزا (Sykes & Matza)، ونظرية هيرشي (Hirschi) في الضبط الاجتماعي (Social Control)، (Lilly, Cullen & Ball,1989). تنطلق نظريات التحكم من افتراض مؤداه، بأن الانحراف ينجم عن ضعف تفكك الرابطة بين الفرد والمجتمع، حيث تحتوي هذه النظريات في طياتها على مفهومين أساسيين في تفسيرها للانحراف وهما: (١) قوة الرابطة، (٢) العلاقة بين الفرد والمجتمع، لقد وضع العالم هيرشي العناصر الأساسية التي تفسر في مجملها ما يسمى بعلاقة الفرد مع المجتمع أو الرابطة الاجتماعية بين الفرد والمجتمع وهذه العناصر هي:

١ ـ الالتصاق (التعلق) (Attachement) ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين، ولقد وجد هيرشي أن الالتصاق بالعائلة والمدرسة والرفاق يرتبط سلبياً مع الجنوح (Hirschi, p.131-139). ويمثل الشعور الذي يشد الفرد إلى الجماعة المتمثل في حساسية الفرد نحو هذه الجماعة واشتراك أفراد المجتمع بمجموعة من المعايير والقيم، وبالتالي فإن التصرف بشكل يناقض رغبات وتوقعات الآخرين فيه خروج على المعايير وعدم اكتراث من قبل الفرد لرغبات وتوقعات الآخرين وبالتالي يختار الفرد طريق الانحراف وهنا ينشأ الرادع الخلقي من خلال علاقة الفرد بالمجتمع.

٢ ـ الانغماس (Involvement). ويعني الوقت المبذول (المستمثر) في النشاطات التقليدية الاجتماعية، لقد وجد هيرشي أن الوقت المبذول خلال الواجبات ذو علاقة سلبية مع جنوح الأحداث، وأن جنوح الأحداث أكثر انتشاراً بين الأحداث الذين يتناولون الكحول، والتدخين. وأن ممارسة النشاطات التقليدية ذات تأثير مانع للانحراف (Hirschi, 1969, p190-196). ويشمل انهماك الفرد في القيام بالأمور التقليدية (الأعمال المقبولة اجتماعيا) حيث لا يوجد متسع من الوقت للجوء إلى السلوك المنحرف أو التفكير فيه، فانهماك الفرد في الأنشطة الاجتماعية التقليدية يعني ارتباطه بالمواعيد وخطط العمل والإنجاز وساعات العمل، وهنا فإن هيرشي في هذا العنصر يؤكد على أهمية الأنشطة الترويحية والمهنية في برامج حصر وتقليص انحراف الأحداث.

٣ ـ الالتزام (Commitment). وتعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الأهداف التقليدية. ولقد وجد

هيرشي أن التزام المراهقين بميزات من حق الكبار (تناول الكحول) دون تحمل المسؤولية قد ارتبطت إيجابياً بالامتثال (Hirschi, 1969, p.163-186)، وبالنسبة لهيرشي فإن الفرد الملتزم يختار الامتثال على الانحراف لأن الأخير يهدد تحقيق الأهداف المرغوبة من الفرد والمجتمع، وهو المكون المنطقي العقلاني للطاعة فالفرد يطيع القوانين أحياناً بسبب، الخوف من النتائج المترتبة على عدم الطاعة، إن الفرد الذي يستثمر الوقت والجهد وقدراته في النشاطات الاجتماعية كالتعليم أوالمهن يضع ذلك في حساب الربح والخسارة عندما يتعرض لموقف يقضي قيامه بسلوك منحرف.

٤ ـ المعتقد (Belief): ويعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة. لقد وجد هيرشي أن الجانحين لديهم احترام قليل للقانون وأن الفرد المتلزم بالقانون هو الشخص ذو التنشئة الاجتماعية التي تمت في سياق النظام الاجتماعي العام. ويقصد به الإيمان بالقيم والنظم الاجتماعية، حيث تفترض نظرية التحكم وجود نظام قيمي عام ضمن المجتمع وأن الانحراف يظهر عندما يتم خرق هذاالنظام، ولا تفترض النظرية أن النظام القيمي الخارق للقانون هو غيرالنظام القيمي للجماعة التي ينتمي إليها، وتفسر النظرية ذلك من خلال مسلمة تقول بأن كثيراً من الأفراد لا يشعرون بالتزام خلقي نحو الخضوع والطاعة.

ويمكن تطبيق هذه النظرية في مجال الجريمة، حيث أن هذه النظرية قائمة على فكرة التحصين الذاتي للفرد من خلال الإيمان بقيم المجتمع والانتماء له، والابتعاد عن الرذيلة، قال تعالى ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام)، وقال تعالى ﴿ ... **وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا** ... ﴿٥٥﴾ ﴾ (سورة النور).

إن ضعف الرقابة الداخلية في سلوك الفرد، وزيادة البطالة يوفر لدى الفرد الوقت الكافي للتفكير في الانحراف، ونظراً لتغير معتقدات الأفراد وقيمهم بسبب التغير الاجتماعي والقيمي يضعف ايمان الفرد في القيم الاجتماعية السائدة، وقد استثارت هذه النظرية العديد من الدراسات في مجتمعات مختلفة.

فقد درس جنجر - تاس (Junger-Tas,1992) عينة مكونه من (٢٠٠٠) حدث في نذرلاند وتبين أن هناك علاقة بين التغيرات في التضامن الاجتماعي وتكرار الجنوح، وأن الأصدقاء الجانحين يدعمون السلوك الجانح، وأن الحدث الذي لايجد تعزيزاً ودعماً من النظام التقليدي الاجتماعي يرتد إلى الأصدفاء الجانين مما يؤدي إلى جنوحه من عوامل مثل السرور والسعادة، والهروب في الشوارع، كما تبين أن أكثر عامل ههم في التنبؤ بالجنوح نو الفشل في المدرسة (Junger-Tas,1992).

وفي ستكهولم فحصت تورسينسون (Tortensson) نظرية الضبط الاجتماعي، لهيرشي لدى عينة من الإناث الجانحات، حيث قارنت بين (١٥١١٧) من الذكور والإناث والمدة (٣٠) عاماً، حيث كان من بين الإناث (٧٩١) ممن كان لهن سجل جنوح (١١٪) أو مخدرات أو جريمة حتى عمر (٢٦) سنة، وخلصت الدراسة إلى أن الجنوح متباين مع قوة الرابطة الاجتماعية (Orstensson,1990).

وفي أستراليا فحص ماك (Mak) نظرية الضبط الاجتماعي، حيث أظهرت نتائج الدراساة أن (٥٢٪) من التباين في الجنوح من خلال أسلوب التقرير الذاتي قد تم تفسيره من خلال دمج متغيرات الضبط الاجتماعي للمعتقد (الصدق الأخلافي للقانون، وحب المدرسة، والرابطة مع الأهل،

والشبط الأسري، والتعاطف) والمتغيرات الديموغرافية مثل الجنس والعمر (Mak,1990)، وفي الصين طبقت شو (Sheu) النظرية على عينة من المجتمع الصيني حيث تم جمع بيانات من (٣٧١٧) من الطلبة في المدارس، وقد دعمت نتائج الدراسة نظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي (Sheu,1988). وفي كندا أظهرت دراسة لندن (Linden) دعماً لنظرية الضبط الاجتماعي، حيث تبين أن رابطة العائلة ، والدين، والمدرسة قد ارتبطت بالانغماس في الجنوح. وأن الوالدين اللذين لا يتفاعلان مع ابنائهم، ولا يهتمون بهم، ولا يرشدونهم، من المرجح جداً أن يكونوا آباء لجانحين (Linden,1988).

لقد درس فردمان وروسنبام (Friedman & Rosenbaum) نظرية الضبط الاجتماعي وحددا الظروف التي تمكن النظرية من التنبؤ بأنماط الجنوح، أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن أنموذج النظرية قد فسر الجرائم الشخصية أكثر من بقية أنواع الجرائم الأخرى، وهذا يختلف عن الأنموذج الذي يفسر جرائم الممتكات (Friedman, & Rosenbaum,1988).

لقد طبق لأسلي (Lasley) نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي في مجال جرائم أصحاب الياقات البيضاء، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل داخل المنظمة مثل الالتصاق بالمدير، والالتزام بالعمل، والانغماس به، والمعتقد في قواعد العمل قد أثرت، وبدرجة مهمة في التعديات التي أقر بها المفحوصون. وبالتحديد فإن المدراء الذين لديهم رابطة قوية مع المدراء والمرؤوسين والمنظمة هم أكثر بعداً عن الانغماس في جرائم أصحاب الياقات البيضاء (Lasley,1988)، كما أظهرت دراسة جنجر (Junger) التي أجراها عام ١٩٨١ ، و١٩٨٣ علي العينة نفسها، أن متغيرات نظرية الضبط الاجتماعي في مجالات العائلة، والمدرسة، والنشاطات الترفيهية، قد

ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر مع الجنوح، وتبين وجود علاقة عكسية بين الالتصاق بالرفاق والمعتقد مع الجنوح. اما أصدقاء الجنوح فقد ارتبطت مباشرة مع السلوك الجانح. إن دور متغيرات الضبط الاجتماعي تبدو قد تغيرت عبر الزمن حيث كانت أقل أهمية عام ١٩٨١ منها في عام ١٩٨٣. ولقد بقي التضامن المدرسي أقوى المؤشرات في التنبؤ بجنوح الشلة (Junger,1988).

درس لندكوست، وسموز، دورنر (Lindquist; Smusz & Doerner) أسباب الامتثال كتطبيق لنظرية الضبط الاجتماعي، حيث فحصت الفرضيات الرئيسة لهيرشي وهي: الالتصاق بالآخرين المهمين، والانغماس في النشاطات التقليدية، والالتزام في خطوط الفعل لتحقيق الأهداق المقبولة اجتماعياً، ولقد تم تعريف الامتثال إجرائياً بالأفراج الشرطي الناجح. وأظهرت النتائج ارتباط عناصر الرابطة الاجتماعية بالامتثال الاجتماعي (Lindquist; Smuz & Doerner,1985).

النظرية العامة في الجريمة

تقوم النظرية العامة في الجريمة على فرضية عامة مؤداها أن الفرد قد يتورط في الجريمة إذا أتيحت له الفرصة لذلك، وذلك بسبب الضبط الذاتي المنخفض، وترجع النظرية التباين بين الأفراد في ارتكاب الجريمة إلى انخفاض الضبط الذاتي، أما تحديد مستوى الضبط الذاتي فيرجع إلى عمليات التطبيع اثناء التنشئة الاجتماعية (البداينة، ٢٠٠٠م)، وتناقش جتفردسون وهيرشي النظرية العامة للجريمة (Ageneral Theory of Crime) حيث قدما مفهوماً جديداً قائماً على أساس تفسير جديد، ويمكن فحص هذه النظرية في أنماط مختلفة من السلوك المنحرف امبريقياً.

ولحدوث الجريمة، فإن الشروط الضرورية هي الفرصة الكافية وتقييم أن المنفعة التي سيحصل عليها تفوق الثمن (الكلفة) الذي سيدفعه (تقدير العواقب). فالفرصة مرتبطة بليونة النتائج السلبية لهذه الأفعال، وتعتمد الحسابات على الإدراك والاهتمام بالنتائج بالنسبة للشخص وللآخرين، ويرتبط تقييم الثمن مباشرة مع الضمير ومستوى ضبط الذات (الرشيد، ٢٠٠٠م).

ويستعرض الرشيد (٢٠٠٠م، ص ص ٣٩-٤٢) الدراسات التي فحصت النظرية والتي أهمها :

دراسة أجراها أرنكليف(Arneklev,1995) فحصت أربعة فروض مستمدة من نظرية جتفردسون وهيرشي على عينتين من الأفراد ضعاف ضبط الذات، والعناصر الستة التي يعرفها جتفردسون وهيرشي في نظريتهما. وقد تبين وجود نمط ثابت من الاستعداد الإجرامي لدى الأفراد، كما أن العناصر الستة هي مكونات أساسية لضعف ضبط الذات، إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أن ضعف ضبط الذات لا يتنبأ به في كل سلوك إجرامي تم فحصه واختباره، فأفعال مثل السرقات الكبرى (الأفعال التي تتطلب تخطيطاً طويل الأجل) أثبتت أن النظرية ينقصها القوة التنبؤية، وأخيراً وجد أن الآثار السببية لضعف ضبط الذات والفرصة تتصل اتصالاً قوياً بالجريمة في عينة دون الأخرى، وهذا يدل على الحاجة لاكتشاف خصائص أو عناصر أخرى لتفسير كل الجرائم.

كما قام جيفر (Giever,1995) بدراسة لفحص الفرضية الرئيسي للنظرية العامة للجريمة، أي أن التنشئة الأسرية غير الكافية ينتج عنها ضبط ذات منخفض، والذي تظهر نتائجه في السلوك الإجرامي والأفعال الطائشة

عن طريق تعبئة استبانة للتقرير الذاتي على عينة مكونة من (٤٢٢) من طلبة الجامعة، أظهرت النتائج دعماً للنظرية من خلال أن الإدارة الأبوية تؤثر على الانحراف من خلال ضبط الذات، وتدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نموذج الإدارة الأبوية المؤثر على الانحراف من خلال القدرة على ضبط الذات أكثر مما كان يدعمه النموذج الذي يفضله جتفردسون وهيرشي.

وفي دراسة جبس وجيفر (Gibbs and Giever,1994) للعلاقة بين ضبط الذات والانحراف المعترف به ذاتياً، والسلوك المنحرف وتعاطي الكحول والغياب عن المدرسة على عينة غير عشوائية من الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين ضبط الذات وعدد مرات الغياب عن المدرسة وباقي المتغيرات، وعدم وجود علاقة بين تعاطي الكحول وباقي المتغيرات.

وأجرى جبس وجيفر وكير (Gibbs, Giever and Kerr,1994) دراسة لفحص مستوى ضبط الذات والانحراف على عينة غير عشوائية مكونة من (٢٦٢) من طلبة البكالوريوس في جميع التخصصات، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين ضبط الذات والغش في الاختبارات وباقي أنواع السلوك المنحرف.

اما دراسة من (Min,1994) أظهرت نتائجها دعمها للنظرية، كما أظهرت نتائج الاختبارات أن الأحداث ذوي ضبط الذات المنخفض هم أكثر احتمالاً من غيرهم لارتكاب الجريمة، والانحراف وغيرها.

كما فحص بولاكوسكي (Polakowski,1994) العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي (المشاكل السلوكية، والنشاط الزائد، والالتزام، والرقابة الأبوية)، والمتغيرات التابعة وهي (الانحراف المعترف به ذاتياً والانحراف المسجل رسمياً)، وذلك على عينة غير عشوائية من (٤١١) من الذكور،

واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين ضبط الذات والسلوك المنحرف (المعترف به ذاتياً والمسجل رسمياً) في الفترة العمرية من (١٤ ـ ١٦) سنة، ووجود علاقة غير دالة إحصائياً بين ضبط الذات والانحراف المعترف به في الفئة العمرية (١٦ ـ ١٧) سنة.

ودعمت دراسة زاغر (Zager,1993) افتراضات جتفردسون وهيرشي فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والنفوذ الأبوي على أنظمة القيم عند الأطفال، وعلى قدرة الفرد إلى الميل لسلوك يدرك أنه غير لائق.

اما دراسة لأرنيكليف وجراسميك وتتل وبيرسك (Arneklev, Grasmik, Tittle, and Bursik,1993) فقد درسة العلاقة بين مستوى ضبط الذات والسلوك الطائش مثل التدخين وتعاطي الكحول والقمار، وذلك لفحص فرضية أن الانغماس في الجريمة والسلوك الطائشة التي تمت دراستها التدخين والشرب والقمار، وفحص العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوكات الطائشة، أظهرت النتائج دعمها للنظرية العامة للجريمة.

كما درس جراسميك وتتل وبيرسك وارنيكليف (Grasmik, Tittle, Bursik and Arneklev,1993) العلاقة بين ضبط الذات ومتغيرات التهور، والمهام السهلة، والمخاطرة، والنشاطات الجسمانية، والتمحور حول الذات، والمزاجية، وعلاقتها بالفرصة والخداع والقيام بالعمل الإجرامي، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين الجنس والنوع والعمر مع الخداع وممارسة أفعال القوة.

كما درس كين وماكسيم وتيفان (Keane, Maxim and Teevan,1993) السواقة تحت تأثير الكحول وربط حزام الأمان وعلاقتها بمستوى ضبط

الذات والجنس، حيث ينظر إلى مرتكبي هذه السلوكات على أنهم منخفضي مستوى ضبط الذات وأنهم مغامرون، وبمسح بيانات الطرق والمرور عن طريق فحص العلاقة بين مستوى ضبط الذات والسواقة تحت تأثير الكحول واظهرت النتائج وجود علاقة بين مستوى الذات والسواقة تحت تأثير الكحول وطرق الرحلة والجنس.

ودرس وود وبفيفارباوم وارنكليف (Wood, Pfefferbaum and Arneklev,1993) العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي المخاطرة، والسهولة، والغضب، والجسمانية، والفورية، والإرضاء، والتمحور حول الذات، والمتغيرات التابعة وهي ضبط الذات متمثلة في الاعتداء الجسدي، والسرقة، والتخريب المتعمد للممتلكات، واستخدام المواد غير القانونية، والسلوك الجانح، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين السلوكات المنحرفة ومستوى ضبط الذات، والالتصاق مع المدرسة، والدين والعمر، ووجود علاقة قوية بين ضبط الذات واستخدام المواد غير القانونية.

وفحص براونفيلد وسورنسن (Brownfield and Sorenson) العلاقة بين السجل المدرسي وضبط الذات والالتصاق بالوالدين والقيام بالواجبات البيتية والانغماس، والانحراف، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين مقاييس الانحراف وضبط الذات والالتصاق بالوالدين والالتصاق بالمدرسة والالتزام وانحراف الاصدقاء، أي أن لضبط الذات علاقة سلبية قوية مع الإنحراف وعلاقة ايجابية قوية مع الالتزام والقيام بالواجبات.

واظهرت دراسة درسكول (Driscoll,1992) وجود علاقة بين اربعة انواع من الانغماس، ووجود علاقة نسبية بين المشاركة في الأفعال الجانحة وكل من الجنس والعمر والنوع، ووجود علاقة قوية جداً بين ضبط الذات

والمشاركة في الأفعال الجانحة، والانغماس، أي أن هذه الدراسة قدمت بعض الدعم للنظرية العامة للجريمة، على الرغم من أن مستوى ضبط الذات، كما تقيسه هذه الدراسة لم يؤثر على الانحراف كما تنبأت به النظرية العامة للجريمة، وأن الأفعال الطائشة لا تشترك في نفس الخصائص (الرشيد، ٢٠٠٠م).

نظرية الوصم (Labelling theoryy):

تركز نظريات الوصم (Labelling theory) على أنه لا يوجد سلوك منحرف بحد ذاته، ولا يحمل في جوهره أية معان للانحراف وإنما الطريقة التي يصنف بها المجتمع السلوك ويستجيب نحوه أفراد المجتمع هي التي تحدد السلوك المنحرف من غيره. فمثلاً سلوك القتل، يوصف المجتمع القتل العمد بالإجرام ويعاقبه أشد عقاب، أما القتل دفاعاً عن النفس أو قتل الفرد من قبل شرطي أو القتل في الحرب فالاستجابة له مختلفة وردود الفعل تجاهه مختلفة. ويرى ليمرت (Lemert) أن الانحراف سلوك تم عدم قبوله بفعالية أثناء التفاعل الاجتماعي.

فالانحراف ناتج عن الوصم من وسائل التحكم الرسمية بمنع الانحراف، وذلك من خلال:

١ - المواجهة بين الفرد والنظام العدلي الذي يؤدي إلى أن يتطور الفرد ذاته كمنحرف.

٢ - الوصم بالانحراف مما قد يخرج الأفراد من دائرة التفاعل التقليدي في المجتمع إلى التفاعل مع المنحرفين.

٣ - يدفع الوصم الفرد إلى استدماج الثقافة المنحرفة (Horwitz & Wasserman, 1979).

نظرية شيف (Scheff Theory)

تعد نظرية شيف(Scheff) نظرية وصم ذات تطبيقات هامة في مجال المرض العقلي والانحراف، وتقوم على الفرضيات التالية:

١ - الانحراف الكامن متعدد المصادر، فمنه ذو أساس عضوي واجتماعي، ونفسي، وقد تكون أسبابه الفقر والضغوط النفسية، والحرمان، والهلوسه، والاكتئاب.

٢ - مقارنة بمعدلات الحالات العقلية المعالجة فإن مصادر الانحراف غير المسجلة مرتفعة. فهناك بعض الأفراد ممن يتخليون أشياء معينة أو يسمعون إصواتاً معينة لايوصمون لا من المجتمع ولا من أنفسهم، وبالتالي فإن انحرافهم (عن معيار الصحة) غير مدرك أو مهمل مبرر وهذا النوع من الانحراف يدعى المنكر (Denial).

٣ - معظم الانحراف الكامن منكر وعابر، ذلك أن هذا النوع من الانحراف غير مدرك من الآخرين (وهو مشابهه لما أسماه ليمرت بالانحراف الأولي)، وحيث أن أهم عامل في ثبات الانحراف المتأخر هو ردود الفعل الاجتماعية عليه، ويمكن أن يثبت الانحراف المتأخر إذا استخدم كدليل للمرض العقلي أو/ و وصمه بالانحراف.

٤ - الأنماط الخاطئة التخيلية عن الاضطراب العقلي متعلمة في الطفولة. إن غالبية الاضطرابات العقلية يمكن النظر إليها كأدوار اجتماعية، وإن لعب هذه الأدوار يعكس المنزلة التي يحتلها المريض لبناء الاجتماعي.

٥ - الأنماط الخاطئة للمرض يتم تأكيدها باستمرار في التفاعل الاجتماعي. يتم خلال عمليات التفاعل الاجتماعي وصم الإعاقة، ثم وصم المعاق كشخص، وبالتالي تتم المحافظة على حالة المرض. إن حالة الثبات

والتوحد للانحراف المتأخر يكتمل عندما يقبل المنحرف جوانب دور المريض كإطار مرجعي ينظم داخله سلوكه الخاص.

٦ـ الانحرافات الموصمة تعزز بلعب دور الأنماط الخاطئة المنحرفة. فالمرضى الذين يظهرون (من خلال كشف خبراتهم السابقة، أو مشاعرهم) ما يثبت مرضهم بالنسبة للمعالجين إنما يؤكدون التشخيص الطبي والاجتماعي لحالاتهم وبالتالي يتلقون ميزات اجتماعية (مساعدات أو إيواء).

٧ـ الانحرافات الموصمة تعاقب عندما تحاول العودة للأدوار التقليدية. إن المريض وعلى الرغم من تشجيع التأهيل والاندماج في المجتمع، إلا أن هناك تحيزاً ضده في هذا المجال، فمثلاً لايجد العمل المناسب، ولايستطيع الزواج بسهولة.

٨ـ عندما تحدث الأزمة، ويتم وصم الانحراف الأولي علنياً فإن الانحراف هو البديل، وبالتالي يقبل لعب دور المريض على أنه البديل الوحيد.

٩ـ إن الوصم هو أهم عامل يسبب بامتهان الانحراف الكامن، إن الظروف المتكررة وردود الفعل الاجتماعية للانحراف ناتجة عن عوامل حددها شيف بسبعة وهي: (١) درجة خرق القواعد (٢) كمية الخرق، (٣) ظهور الخرق (٤) قوة الخارق (المسافة الاجتماعية بين الخارق ووكلاء الضبط الاجتماعي، (٦) تحمل المجتمع المحلي، (٧) توافر البدائل للأدوار غير المنحرفة.

النظرية النسوية (Feminist Theory)

ركزت النظرية النسوية في تفسير الانحراف والجريمة لدى الإناث. حيث ركزت هذه النظرية في تفسير جرائم النساء على السلوك الاجتماعي

للمرأة المرتبط بفسيولوجية المرأة، وإلى الاعتقاد أن النساء أقل ارتكاباً للجرائم لهذا السبب مقارنة مع الذكور، ولذا فقد تركزت الدراسات على الطريقة التي تظهر المرأة بصفات ذكرية «كرجل» لقد فسر الاتجاه النسوي جرائم النساء من خلال:

١ - التنشئة الاجتماعية المختلفة للإناث. حيث الإجماع لدى علماء الاجتماع في تفسير السلوك الاجتماعي برده إلى الفروق بين الجنسين (الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالجنس) ويدعم هذا الاتجاه انخفاض معدلات جرائم العنف عند الإناث، حيث ان الجرائم التي تعتقل فيها الإناث في غالبيتها ذات طبيعة نسوية هي جرائم الدعارة والنشل وهذه مرتبطة بالتوقعات الاجتماعية المختلفة المرتبطة بأدوار الإناث، فالنشل مرتبط بدور الأنثى الأمومي (كمعطاء)(Family-provider). اما جرائم الدعارة فمرتبطه بدور لأنثى كمعطاء للجنس، وتبادله كسلعة اقتصادية.

٢ - الضبط الاجتماعي الصارم للإناث. يفرض الذكور ضغوطاً تتعلق في انصياع الأنثى للقانون والأعراف الاجتماعية في ثلاثة مجالات هي:

أ - البيت. هناك من يرى ان الأسرة النموذجيةهي سجن للمرأة، وهذا ناتج عن الاعتقاد بان مكان المرأة هو التزام المنزل ورعاية الاطفال، والإناث اللواتي يفشلن في هذه الأدوار غالباً ما يعانين من أوصمة اجتماعية سلبية.

ب - في العامة. إن الطريقة التي يتحكم بها في الإناث في المنزل تعمم إلى المجتمع عامة. ومن الضغوطات التي تواجهها الإناث في المجتمع، السيادة الذكرية للعنف، إن التنشئة الاجتماعية للذكور تعزز العنف بعكس التنشئة الاجتماعية للإناث والتي تعزز الرعاية

والحنان، فالعنف عند الرجال أسلوب مقبول لحل المشكلات. وكذلك الخوف من السمعة السيئة، حيث يتوقع من الأنثى أن تكون أكثر سلبية (Passive)، ومن تكن عكس ذلك تعاني من السمعة السيئة في المجتمع وأخيراً سيطرة الرجال على الحياة العامة. لكل من النساء والرجال عالمهم الخاص بهم، فعالم الإناث هو عالم خاص(Private) (المنزل والأمكنة العامة المرتبطة به مثل البقالات والمحلات التجارية المكملة للمنزل) وللرجال عالمهم الخاص بهم وهو عالم عام(Public) مثل مكان العمل، الشارع في الليل، ولذا فإن غالبية المناطق خارج المنزل تشكل خطراً على الأنثى.

٣- الفرص القليلة لدى المرأة لارتكاب الجريمة. ان نتيجة الضبط الاجتماعي الصارم تقليل فرصة الإناث في الانغماس في السلوك الإجرامي. ففي مرحلة المراهقة والتي تمثل أخطر المراحل لارتكاب الجرائم عند كلا الجنسين نجد أن الضبط الأسري للإناث أكثر صرامة منه عند الذكور، وبالتالي فإن الإناث تطور ما وصفه (McRobbie & Garber) «بثقافة غرفة النوم» والمقصود بها ثقافة المنزل التي تشمل الزيارات المتبادله بين الإناث، واللعب، أو التدريب على الرقص. أما في مرحلة الشباب فإن الإناث تضبط من خلال كثرة المتطلبات الزواجية المتمثلة برعاية الصغار، والمنزل، والزوج، وهذه المتطلبات تأخذ جميع الوقت والطاقة عند الأنثى، وبالتالي لايوجد وقت للنشاطات الأخرى. ولذلك فإن أكثر الجرائم شيوعاً لدى الإناث هي جريمة النشل (Shoplifting) وهي ان المرأة تخرج للتسوق وهذا أحد المجالات المحدودة التي لدى الإناث الفرصة فيها لارتكاب الجريمة. وفي مجال العمل فإن الإناث غالباً ما تعطي عملاً روتينياً ومتدنياً، ولذلك فمن النادر وجود فرصة للانغماس

في جرائم أصحاب الياقات البيضاء. وأخيراً فإنه من المستبعد توفر المعرفة الفنية لدى الإناث (الكهرباء) ولذلك فإن سرقة مسجل سيارة مناسب أكثر للذكر منه للأنثى (Moore, 1991, p.99-101).

٤ ـ عدم الرغبة بالمجازفة بخرق القانون. ان الرجال تتحكم بالإناث بطرق مختلفة، ولذلك هناك احتمال كبير لوصم الإناث بالانحراف عندما يقمن بسلوكايت تتعارض وأدوارهن في المجتمع. وكذلك فإن معايير الاستقامةوالانحراف في المجتمع قد وصمت النساء ومن قبل الرجال. وفي المجتمعات (الذكرية) يبرر الرجال حاجتهم للجنس بسبب وجود دافع جنسي قوي لديهم، بينما تزج الإناث في سلوكات الدعارة بسبب العامل الاقتصادي، ولذلك فالسلوك السوي في المجتمع هو سلوك الرجل السوي، وهذا المعيار يطبق على الأنثى وتوصم من خلاله (Moore, 1991, p.13). موثق البدانية، ١٩٩٦). وكما ذكر بيكر في كتابه الخوارج (Outsiders) «صحيح انه في غالبية الجوانب فإن الرجال يضعون القوانين للنساء» (Becker, 1963, p.17).

الجدول رقم (٢٠)

أسباب الانحراف والحلول المقترحة وفق النظرية

النظرية	السبب	الحلول
نظرية التفكك الاجتماعي	التغير الاجتماعي عدم القدرة على التأقلم مع الأنماط الاجتماعية الجديدة. غياب المعايير أو ضعفها أو تشويشها.	ـ التغير الاجتماعي البطيء والمخطط. ـ اعطاء دور المؤسسات بالمجتمع (الأسرة والمدرسة . .) في ضبط السلوك. ـ تقوية نظام القيم.
نظرية الفرصة	ـ توافر المكان والزمان والهدف والفرصة لارتكاب الجريمة.	ـ التركيز مع نشر الشرطة في الأقاليم العامة والرقابة. ـ الذاتية من الأفراد لمتلكاتهم.
نظرية الأنومي	ـ غياب التضامن والتكامل الاجتماعي. ـ الفقر والمشكلات الاجتماعية. ـ التناقض بين الأهداف والوسائل في تحقيقها.	ـ توفير فرص العمل. ـ تعزيز الوسائل المقبولة اجتماعياً في الحصول على الأهداف المقبولة اجتماعياً. ـ عدم تعزيز الأهداف غير المقبولة اجتماعياً في الحصول على تحقيقها.
نظرية الثقافة	ـ وجود ثقافة فرعية وعامة. ـ الفجوات الثقافية. ـ التلوث الثقافي. ـ الانتقال الثقافي. ـ الصراع الثقافي.	ـ التنشئة الاجتماعية السليمة. ـ دعم دور المؤسسات الاجتماعية في عمليات (الضبط الاجتماعي). ـ تقوية نظام القيم والمعتقدات لدى الأفراد. ـ التكيف الثقافي.

تابع ـ الجدول رقم (٢٠)

النظرية	السبب	الحـــلول
نظرية علاقات الدور	علاقات الدور والتفاعل غير الودي ومداه واستمراريته مع القرابة أو الحي أو المدرسة أو العمل أو الرفاق تؤدي للانحراف	العلاقات الودية للأدوار والتفاعل مع الاستمرارية مع القرابة أو الحي والمدرسة والعمل والرفاق يحصن ضد الانحراف .
نظرية التوقيع الفارقي	توقع الفرد المبني على قوة علاقته بالمجتمع وخاصة في مجال الانخراط في السلوك المنحرف وخاصة في فترة المراهقة	تأكيد أهمية الرقابة الأسرية والإرشاد الأسري وتفهم مشكلات المراهقين ومساعدتهم وتجاوز مرحلة المراهقة
نظرية التحكم (الضبط) الاجتماعي	ضعف العلاقة بين الفرد والمجتمع والمتمثل بضعف الالتصاق بالأهل والرفاق أو المدرسة وضعف الانغماس في النشاطات المقبولة اجتماعيا وضعف الالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية وضعف الاعتقاد بالقيم الاجتماعية .	قوة العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال تقوية الالتصاق والانغماس والالتزام والمعتقد في قيم المجتمع .
نظرية الوصم	الأوصمة الاجتماعية السلبية والرسمية والصادرة من الأفراد المهمين لسلوكات الفرد وأفعاله .	تجنيب الفرد المرور بالنظام العدلي قدر الامكان، وخاصة الأحداث الجانحين والتركيز على البرامج المجتمعية .
النظرية النسوية	التنشئة الاجتماعية للأنثى، مشاركة المرأة الاقتصادية وخروجها للعمل، زيادة الفرص الجرمية للأنثى من خلال العمل .	ـ التنشئة الاجتماعية السليمة . ـ استقلالية المرأة وحصولها على المكانة المناسبة . ـ خفض التبعية عند الأنثى .
النظرية العامة للجريمة	الفرصة وضبط الذات المنخفض يؤدي إلى الانحراف .	ـ عمليات التنشئة ـ الاجتماعية الراعية لضبط الذات . ـ تكوين الضمير ـ الضبط الخارجي لرفع كلفة الجريمة .

٢ . ١٠ دراسات الجريمة في المجتمع العربي

أ ـ الدراسات العربية على مستوى المجتمع العربي

ومن الدراسات على مستوى المجتمع العربي دراسة البصول (١٩٩٦) والتي أظهرت أن معدلات الجريمة مرتفعة في كل من البحرين وليبيا ومصر، وكانت أقلها في سوريا واليمن. أما وفق فئة الجريمة فقد سجلت جرائم التعدي على الإنسان ارتفاعاً لدى الإمارات والبحرين وانخفاضاً لدى السعودية وسوريا. أما الجرائم ضد المال فقد كانت الأكثر ارتفاعاً في ليبيا والإمارات والأقل انخفاضاً في اليمن وسوريا، أما جرائم المخدرات فكانت أكثر ارتفاعاً في ليبيا، والإمارات، وأقل انخفاضاً في العراق وسوريا والأردن (البصول، ١٩٩٦).

أظهرت دراسة عبدالحميد (١٩٩١) أن معدل جرائم القتل العمد والسرقات بكافة أنواعها والمخدرات قد زاد في الفترة من (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧) وأن دراسة نسبة الزيادة بين عامي (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥) في جرائم القتل العمد تراوحت بين (٢٥, ٨٪ ـ ٧٤, ٤٠٪) وأن الزيادة في جرائم السرقات على اختلاف أنواعها قد زادت بين (٦٩, ٧٪ ـ ٦٥, ٣٣٪). أما جرائم المخدرات فقد تراوحت نسبة الزيادة فيها بين (١, ٤ ـ ٩٩, ١٦٪) (عبدالحميد ١٩٩١، ص ٢٢).

أظهرت دراسة البداينة (١٩٩٩) توجه هياكل الانتاج في المجتمع العربي إلى الخدمات حيث بلغت (٧, ٤٧٪) من ميزانية المجتمع العربي والصناعة (٧, ٣٠٪) فالتعدين والبترول (٧, ٢١٪)، وأخيراً الزراعة (٢, ١٥٪) مما يظهر تحولاً في أنماط النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع العربي والذي

يواكبه تغيرات اجتماعية وسلوكية كثيرة، أما في مجال التعليم فيلاحظ ارتفاع نسبة الاناث المسجلات في المراحل الابتدائية (٥٠٪)، أما نسبة الاناث في التعليم العالي فمنخفضة جداً مقارنة مع الإجمالي في المرحلة الابتدائية (١٨٪). ولا زالت ميزانية التعليم (٦ , ١٢٪) منخفضة مقارنة بالحاجة إلى المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية البشرية ولأغراض محو الأمية.

كما ولا زالت نسبة الأمية مرتفعة نسبياً بين السكان (١٥) سنة فأكثر حيث بلغت (٣٩٪) من السكان، وفيما يتعلق بالجريمة أظهرت الدراسة أن معدلها كان (١٠٨) جريمة لكل (٠٠٠ , ١٠٠) من السكان، وأن العلاقة بين حجم الجريمة وكل من المتغيرات السكانية والاقتصادية، والاجتماعية، ومتغيرات التعليم والصحة، والخدمات والمرافق العامة. ويلاحظ أن حجم السكان قد فسر (٢ , ٦٦٪) من التباين في حجم الجريمة وأن النمو الحضري كان مسؤولاً عن (٢٨٪) من التباين في متغير حجم الجريمة.

أما المتغيرات الاقتصادية فقد أظهرت أن متوسط معدل قطاع الزراعة كنشاط اقتصادي منسوباً إلى ميزانية الدولة قد فسر (٢٣٪) من التباين في متغير حجم الجريمة تلاه متغير التعدين (٥ , ١٨٪) فالصناعة (١٠٪). وأظهرت النتائج أن متغير عدد الأطفال في رياض الأطفال قد فسر (٦ , ٥٠٪) من متغير حجم الجريمة ونسبة الأمية بين السكان ممن هم في عمر ١٥ سنة فأكثر فقد فسرت (٨ , ٢٠٪)، ونسبة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة قد فسرت (٣ , ١٦٪). ويلاحظ أن متوسط عمر الفرد المتوقع عند الولادة كان أقوى المتغيرات الصحية حيث فسر (٤ , ١٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما وفسرت نسبة ميزانية الصحة من ميزانية الدولة (٥ , ٢٨٪) من التباين في متغير حجم الجريمة. ولقد فسر متغير عدد دور الرعاية

الاجتماعية أكبر نسبة تباين في متغير حجم الجريمة حيث بلغت هذه النسبة (٩٩٪) (البداينة، ١٩٩٩).

أظهرت دراسة الأمم المتحدة (١٩٧٠-١٩٧٥م) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة وانماطها بين المجتمعات النامية والصناعية، حيث ارتفعت جرائم التعدي على الممتلكات وجرائم الاناث في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية.

ان زيادة معدل جرائم السرقة في المجتمع العربي ووجود علاقة إيجابية بين معدل جرائم السرقة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (٠,٥٠٧) مؤشر قوي على التحضر والتحديث (البداينة، ١٩٩٩). وهذا يتفق مع أن التحضر مؤشر على شيوع قيم الانجاز وليس على المكانات المعطاه (Eisenstudt,66) وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (IKSI) والذي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين معدل جرائم السرقة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وفي الوطن العربي أظهرت دراسة الخليفة أن هناك علاقة بين معدلات الجريمة في الوطن العربي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت معاملات الارتباط بين الجريمة وكل من المتغيرات الاجتماعية على النحو التالي:

معدل الإعالة (-٠,٠٤٦)، ونسبة العمالة النسائية (٠,١٥٦)، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة (٠,٠٦٦) وعدد الأشخاص لكل تلفون (٠,٠٥٧)، ومعدل الناتج الوطني للفرد (٠,٠١٧)، ومعدل القوى العاملة (٠,٠٨٩)، ودول إقليم الجزيرة العربية (٠,٢٣٢)، ودول إقليم الهلال الخصيب (٠,٣٩٠)، ودول إقليم حوض النيل (٠,٠٨٢) (الخليفة، ١٩٩٨، ص ٢٩).

وعند تقسم الدول العربية إلى أقاليم تبين أن معاملات الارتباط كانت أكبر لدول الهلال الخصيب وهي دول فقيرة نسبياً، في حين كانت العلاقة سلبية لأقليم الجزيرة العربية، وعلى المستوى المحلي للمجتمع فإن تراكم المديونية والانفاق العسكري الزائد، والأمية كلها عوامل تؤثر في تنمية الإنسان وهي إنفاق موجه حساب التنمية الشاملة في المجتمع (الخليفة، ٢٠٠٠).

كما أظهرت دراسة الخليفة (٢٠٠٠) جملة من النتائج من أهمها :

١ - انخفاض معدلات الجريمة وبكافة أنواعها باستثناء جرائم القتل غير العمد في الدول العربية مقارنة بالمجموعات الدولية.

٢ - تنخفض معدلات الجريمة في كبريات مدن الدول العربية، كما هو الحال على مستوى الدولة، إذ تقل تلك المعدلات بشكل ملحوظ عن المتوسط العام لكبريات المدن في سائر المجموعات الإقليمية الدولية.

٣ - تتجاوز المعدلات الخاصة بالملاحقين قضائياً في كافة جرائم القتل، وجرائم القتل غير العمد على وجه الخصوص، وكذلك قضايا الاحتيال في دول العالم العربي نظائرها بشكل ملحوظ على مستوى كافة الدول.

٤ - ارتفاع العدل الكلي حسب النوع والعمر للملاحقين قضائياً عن نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.

٥ - ارتفاع معدل الأشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم الجنائية عن المتوسط العام لكافة الدول بمعدل ثلاثة أضعاف.

٦ - ارتفاع المعدلات الخاصة بالذكور والإناث المدانين من الراشدين إذ تتجاوز نظيراتها على مستوى الدول كافة، وعلى مستوى كافة المجموعات الإقليمية الدولية كل على حده.

٧ـ ارتفاع حجم إدانة الذكور عنه مقارنة بالإناث.

٨ـ انخفاض المعدل العام للأشخاص المودعين في السجن بما يعادل الربع تقريباً عن نظيره المتوسط العام لكافة الدول.

٩ـ ارتفاع معدل المسجونين المحكوم عليهم بالسجن مقارنة بالأنواع الأخرى من العقوبات.

١٠ـ أن مدة العقوبة بالسجن في الدول العربية تختلف عن الوضع على مستوى كافة الدول، إذ تأتي مؤشرات جرائم المخدرات في مقدمة سائر الجرائم من حيث طول فترة عقوبة السجن، حيث تفوق جميعاً نظائرها من المؤشرات على مستوى كافة الدول.

١١ـ إن جرائم السرقة تحتل المرتبطة الثانية بعد جرائم المخدرات من حيث متوسط مدة العقوبة بالسجن، كما أن هذا المتوسط يتجاوز نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.

١٢ـ تزيد فترة العقوبة بالسجن في جرائم القتل باستثناء القتل العمد، وكذلك جرائم الاعتداء والاختلاس والرشوة على المتوسط العام لكافة الدول. ولا يستثنى من هذا الاتجاه إلا مدة العقوبة التي يقضيها السجناء بالنسبة لجرائم القتل العمد إذ تقل هذه المدة عن نظيراتها بالنسبة لكافة الدول. والذي ربما يعود السبب في ذلك إلى تطبيق حكم القصاص في جرائم القتل العمد في حين أن العديد من الدول في العالم تطبق عقوبة السجن المؤبد في جرائم القتل العمد.

١٣ـ أن جميع معدلات الإيداع في السجون حسب النوع والعمر للدول العربية تفوق من حيث الحجم نظيراتها على مستوى المتوسط العام لكافة الدول. ولا يستثنى من ذلك إلا ما يتعلق بمعدل الذكور الراشدين

المودعين في السجون حيث يقل عن نظيره الخاص بالمتوسط العام لكافة الدول. كما تبين وجود علاقة إيجابية بين «التنمية الاقتصادية» ومعدلات الجريمة في الدول العربية (الخليفة، ٢٠٠٠، ص ص ٣٢٨،٣١٧).

اما دراسة الخليفة (٢٠٠٠) المعتمدة على بيانات الاستقصاء الخامس للأمم المتحدة حول اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية في العالم للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، حيث شاركت سبع من الدول العربية في هذا المسح هي (مصر، السودان، الأردن، قطر، الكويت، سوريا، والمغرب) فقد اظهرت الدراسة فيما يخص الدول العربية المشاركة إن متوسط الجريمة (٧١٦,٧٨) يقل فيها بكثير عن المتوسط العام لكافة المجموعات الإقليمية الدولية في جميع الجرائم عدا جرائم القتل غير العمد (٣,٩٤) مقابل (١,٦١) للعالم (انظر الجدول رقم ٢٠م).

الجـــــدول رقـــم (٢٠) م

متوسط معدل الجرائم المسجلة في احصاءات الشرطة لكل مائة الف نسمة حسب المجموعات الإقليمية (متوسط الاعوام من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م

المجموعات الاقليمية الدولية	الدول الافريقية	الدول العربية	دول شرق آسيا	دول جنوب شرق آسيا	دول جنوب آسيا	دول امريكا اللاتينية والوسطى	دول امريكا الشمالية	دول الكتلة الشرقية	دول غرب اوروبا وجنوبها	جميع الدول
المجموع الكلي للجرائم	١٩٤٩	٧١٦	٢١٤٧	٦٥١	١١٤٥	٣١٤٣	٨٢٣٤	١٣٩٥	٧٨٦٢	٣٢١٦
القتل العمد وغير العمل	٩	٧	٦	٦	٥	٢٧	٥	١٠	٨	١١
محاولة القتل العمد	٣٩	١	--	--	٢	١١	--	١	٤	٥
القتل العمد	٤	١	١	١	٢	٢٥	--	٧	٢	٦
مجموع جرائم القل	٣٥	٣	١	١	٤	٢٦	٢	٩	٧	١١
القتل غير العمد	٣	٣	٤	٢	١	١	--	١	--	١
الاعتداءات الجسيمة	١٦٣	١٨	١٢	٤٦	٢١	٢١٩	٧٦٦	٢٠	٤٢	٨٧
مجموع الاعتداءات	٤٨٩	٦٧	١٢٢	٤٧	١٣٨	١٩٧	٥٩٩	٢٨	١٨٥	١٧٢
الاغتصاب	٩	١	٦	٣	١٢	٢٩	٧٦	١٤	٨	١٣
سرقة المنازل	١٣٧	٦٨	١١٦	٧٧	٨٨	٢٥٣	١٢٩٩	٢٥٢	١٦٦٥	٦٠٨
السرقات الجسيمة	٦٨	١٦	٢٦٠	٢٣٤	١١٥	٧٦٤	٣٧٣٨	٤٥٩	١٦٩٠	٧٥٢
مجموع السرقات	٥١١	٥٠	٥٢٩	٥٠٧	٤١٨	٥٠٩	٣٧٣٨	٧٧٧	٣٢٣١	١٣٦٦
السرقه بالأكراه	٤٥	٤	٧١	٢٠	١٢	٢٤٥	١٨٢	٤١	٦٩	٨١
الاحتيال	١١٨	٢٣	١٠٤	٢٦	٤٣	٤١	٤٣٢	٣٨	٢٠٧	١١٠
الاختلاس	٢٩	٢	٣٨	٧	١	١٩	--	١٨	٤٠	٢٦
جرائم الاتجار بالمخدرات	٤٤	٣٥	٣٠	٥٥	٦١	٩٧	٢٠٨	١٤	١٦٣	٨٥
حيازة المخدرات للتعاطي	٣٣	٥	٢٤	٣٨	٥١	٣٦	١٢٤	١١	١٩٨	٥٨
مجموع جرائم المخدرات	١١	١٣	٦	٤	٢٣	٢٢	٨٣	٧	٦٢	٢٤
الرشوة	٣	٦٨	١٧	٤	١	١	--	٣	٣	٣
الجرائم الأخرى	١٦٤١	٢٥٢	١٣٦٥	٢٠٤	٢٢٩	٤١٢	٤٠٤٣	١٨٠	٨٦٧	٦٦٢

المصدر: الخليفة، ٢٠٠٠، ص١٥٧.

أما دراسة البشرى (١٩٩٩) فقد أظهرت ارتفاع الجريمة في الوطن العربي للفترة (١٩٨٥-١٩٩٤) حيث تراوحت هذه الزيادة بين (٧٪ -٢٠٠٠٪)، وتراوحت معدلات الجريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان في العام ١٩٩٤ بين (١٣٩-٤٣٣٥). كما تبين أن إجمالي الجرائم قد ارتفعت عام ١٩٩٤م مقارنة مع عام ١٩٨٥م، في جميع الدول الدول العربية (عدا عُمان انخفاض ٣١٪)، ووصلت هذه الزيادة أعلاها في الأردن، والعراق، ومصر، وكانت (١٢٤٪، ١٢٤٪، ١١٨٪) على التوالي وأقلها في السودان (٧٪)، ولبنان (٨٪)، والحد الأعلى قريب من المعدلات العالمية حيث كانت في ألمانيا (٦٩٦٣)، وفي الولايات المتحدة (٥٥٥٣)، وفي فرنسا (٦٢٨٣).

أما معدلات جرائم القتل فقد كانت أعلى (الحد الأعلى) من بعض الدول الصناعية، حيث كانت (٨,٥-٨,٠) في المجتمع العربي يقابلها (٩,٧) في الولايات المتحدة، و(٢,٢٣) في بريطانيا، و(٥,٤) في ألمانيا، و(٣,٤) في فرنسا، و(٥,١) في اليابان. وعند ربط حجم الجريمة مع السكان (٠٠,١٠٠ شخص) تبين أن قطر، والبحرين، والسودان، وتونس قد احتل أعلى المعدلات (٤٣٣٥, ٤١٣٧, ٦,١٧٥٨, ١٥٠٣) على التوالى وكان أقلها العراق، والسعودية، وعُمان، وسوريا حيث كانت (١,١٣٩, ١٤٥٩, ٩,١٨٧, ٨,٢٧٠) على التوالي والمعلوم أن قياس الجريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان أكثر دقة في المقارنات بين الدول. كما تبين أن معدل جرائم القتل تراوح بين (٨,٥-٨,٠) وجرائم الاغتصاب بين (٤,٦-٤٩,٠).

كما اظهرت دراسة البشرى (١٩٩٩) أظهرت زيادة كبيرة في حجم الجريمة في الوطن العربي للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ ولجميع الدول المشاركة تراوح بين ٧٪ في السودان إلى ٢٩١٪ للجزائر وتجاوزت الـ ١٠٠٪ للأردن والعراق ومصر، وقطر ١٠٠٪، في حين تجاوزت الـ ٥٠٪ للكويت والامارات العربية المتحدة وليبيا، وأقل من ٥٠٪ لتونس وسوريا والسعودية والبحرين. والجدول رقم (٢١) يبين حجم الجرائم في الدول المشاركة للفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤م (البشرى، ١٩٩٩).

الجدول رقم (٢١)

إجمالي الجرائم (جنح وجنايات) المسجلة في الدول العربية خلال عشر سنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤م

الدول / الأعوام	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م
المملكة الأردنية الهاشمية	١٦٣٤١	١٩٥٧٩	١٨٢١٩	١٨٧٩٠	٢٠١٢٩	٢١٨٨٥	٢٦٢١٣	٣٠١٢٢	٣٣٦٩٤	٣٦٧٥٣
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠٨٣٥	٢٢٣٤٠	٢٣٩٢٩	٢٢٧٦٨	٢٤٣٤٧	٢٨٥٤٠	٢٨١١٣	٣٠٠٩٢	٣٠٢٣٢	٣٥٣٣٨
دولة البحرين	١٢٧٨٩	١٢٢٤	١٢٨٧٦	١٣١٨٠	١٣٠٢١	١٣٦٦٥	١٤٨٧٠	١٦٢٦٠	١٧٤٥٩	١٧٨٨١
الجمهورية التونسية	٩٠٠٤٣	٨٩٨٠٨	٩١٦٨٦	١٠٩٥٦٠	١١٠١٥٣	١١٢٥٧	١١١٤٥٠	١١٣٠٩١	١٢٣٥٧٥	١٣٣٤٧١
الجمهورية الجزائرية(*)	٢٦٤٧٧	٤٣٤٣٨	٤٤٩٥٦	٥٢٨٧٩	٥٧٤٠٢	٦١٢٢٥	٨٤٥١٥	٨٥٨٢٧	٧٥٧٨٩	١٠٣٤٦٣
جمهورية جيبوتي(*)										
المملكة العربية السعودية	١٩٠١٤	٤١٤٥٢	٢١٥١٣	٢١٠٥٤	٢٣٤٩٠	٢٢٩٥٢	٢٣٤٨٨	٢٤٧١٦	٢٤٩٦٤	٢٧٣٠٧
جمهورية السودان	٤٩٤١٣٣	٤٦٢٨٠٤	٢٥٧٩٠٠	٥٠٤٤٠٦	٣٨٣٦٢٢	٣٥٥٨٧	٣٩١١٨٧	٤٢٣٥٧٩	٤٣٩٥١١	٥٢٩٦٩٦
الجمهورية العربية السورية	٢٩٢٤٦	٢٥٠٠٤	٣٦٣٧٤	٢٤٧٩١	٢٣٩١٨	٤٤٤٨٠	٤٣٢٥٣	٤١٦٦٢	٤٦٤٤٨	٤١٨٣٩
جمهورية الصومال(*)										
جمهورية العراق	١٢٧٨٥	١٦٨٩٢	٢٩١٣٥	٣٢٦٧٥	٣٣٥٧٣	٤٥٦٥٤	٢٧٨٥١	٣٥٥٤٢	٣٠٥٠٣	٢٨٧١١
سلطنة عمان	٥٧٨٥	٤٤٣٦	٤٥٧٨	٤٢١٢	٣٦٥٢	٢٩٧٣	٣٠٠٩	٣٢٢٧	٣٦٧٨	٣٩٨٥
دولة فلسطين(*)										١٤٨٩
دولة قطر	٢١٦٠١	٢٨٥٨٥	٣٢١٦٥	٣٢٥٩٣	٢٩٩٨٥	٣٥٣٤٦	٢٦٠٣٢	٢٦١٩٠	٣٤٥٧٨	٢٣٤١٠
جمهورية جزر القمر(**)										
دولة الكويت	١١٠٩٨	١١٩٤٢			١٦٩٠٧			١٢٨٩٨	١٥٢٧٩	١٨٩٦٩
الجمهورية اللبنانية	١١٤٤٤	١٠٩٩٤	٥٦٣٥	٦٨٧٩					١٤٦٤٠	٣٢٨٧٣
الجماهيرية الليبية(*)	٢٩١٥٦	٣٠٨٤٩	٢٩٧٥٦	٣٣٦٧٩	٣٦١١٢	٣٥٢٣٤	٣٨٠٧٠	٣٩٩٠٠	٤٤٤٠٠	٤٥١٦٦
جمهورية مصر العربية	٣٥٨٢٦٦	٣٦٩٤٨٩	٤٢٢٨٣٧	٥٢٥٥٥٢	٤٦٩٨٠٨	٥١٢٤٩٠	٥٩٢٠٥٠	٦٠٨٥١٨	٦٤١١٥٢	٧٨٤٠٥٨
المملكة المغربية(*)										
الجمهورية الإسلامية الموريتانية(*)										
الجمهورية اليمنية(*)										٧٧٩٠

(*) الأرقام غير متوفرة. (**) انضمت إلى عضوية مجلس وزراء الداخلية العرب في دورة انعقاده الرابع عشر بتونس في ٤/١/١٩٩٦م

المصدر: البشرى، ١٩٩٩، ص١٤٣.

وتناول السراج (١٩٩٢) في دراسة عن ملامح الجريمة في الوطن العربي في الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢) التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما رافقها من تغيرات اجتماعية في الوطن العربي ساهمت في بروز مشكلات اجتماعية مثل الفقر والتشرد والتفكك الاجتماعي. ولقد بينت الدراسة ان انماط الجريمة التقليدية في فترة السبعينات والثمانينات (قتل، سرقة، اختلاس، تزييف، نصب، احتيال، هتك عرض، اغتصاب) قد استمرت وبمعدلات أعلى لما كانت عليه سابقاً. كما أظهرت الدراسة بروز أنماط جديدة (جرائم مخدرات، وعنف، وبيئة). ويعزو السراج الجريمة في الوطن العربي في الفترة التي درسها إلى التطور الحضاري (التغير الاجتماعي) وما رافقه من مشكلات اجتماعية وزيادة الفقر وزيادة الثراء، والأمية، والتفكك الأسري، والايدي العاملة وضعف قدرة الإنسان مع التكيف (السراج، ١٩٩٢).

وفي دراسة أخرى للخليفة (١٩٩٨) فقد أظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي) ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة، (صراع ثقافي). وتبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الجريمة وكل من: النمو السكاني، والديون الخارجية (علاقة إيجابية مع جريمة القتل، والملكية وسلبي مع المخدرات)، وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية)، ونسبة التحضر (علاقة إيجابية مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

ففي دراسة البداينة المسحية (١٩٩٩م)، تبين أن توزيع الجرائم في الوطن العربي لعام ١٩٩٣م، كان على النحو التالي: بلغ المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي (٤٠٩) لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان

وبانحراف (٣٣٢)، بلغ المتوسط العام للجرائم الخطرة (التعدي على الإنسان) (٥ , ٢٨) وبانحراف معياري (٩ , ٤٣).

أما الجرائم الخطرة ـ التعدي على الممتلكات ـ فقد كان متوسطها العام (٦ , ١١١) وانحراف معياري (٧ , ١١٥). كان متوسط معدل جرائم التعدي على الإنسان (٩ , ٢٩) لكل (٠٠٠ , ١٠٠) من السكان على مستوى المجتمع العربي، وانحراف معياري (١٠٠). بلغ المتوسط العام لمعدل جرائم التعدي على الممتلكات (٧ , ١٢)، وبانحراف معياري (٦ , ١٤).

إن المتوسط العام لمعدلات الجرائم المالية في الدول المشاركة (٢ , ١٧) وبانحراف معياري (٥ , ١٦٦) وهذا يدل على الاختلاف الكبير بين الدول المشاركة في معدلاتها في هذه الجرائم. أما جرائم النظام العام فكان المتوسط العام لها (٥ , ٥٠).

وتستهلك الجريمة (٤ـ٧٪) من الدخل القومي المحلي لمكافحتها أو الوقاية منها في الدول الصناعية وحوالي (١٠ـ٢٠٪) في الدول النامية (Wickwar,1977). ففي دراسة البداينة (١٩٩٩) حيث استخدم مؤشر الأمم المتحدة في قياس كلفة الجريمة والذي يربط كلفه الجريمة بنصيب الفرد من الدخل القومي (GDP) كمعدلات لكل (٠٠٠ , ١٠٠) من السكان. ويبين هذا المؤشر الأمم المتحدة في قياس كلفة الجريمة والذي يربط كلفة الجريمة بنصيب الفرد من الدخل القومي (GDP) كمعدلات لكل (٠٠٠ , ١٠٠) من السكان. ويبين هذا المؤشر النسبة المئوية التي يمكن أن تستهلكها الجريمة من نصيب الفرد من الدخل القومي. ويظهر من هذا المؤشر أن الدول ذات الاقتصاد القوي قد لا تتأثر كثيراً بارتفاع أرقام الجريمة فيها نظراً لأنها توظف إمكانات مادية جيدة في مكافحتها. أما الدول الفقيرة فتتأثر أكثر بالجريمة.

توزع تكلفة الجريمة في المجتمع العربي وفق نمط الجريمة والدول المشاركة، ويلاحظ أن السودان جاءت في مقدمة الدول العربية ذات الكلفة العالية للجريمة فيها وذلك نظراً لانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومي وزيادة معدلات الجريمة حيث بلغ هذا المؤشر للجريمة عامة (٥ , ١٣٢) مقارنة بالمتوسط العام للمجتمع العربي وهو (٧ , ٢٣).

بلغ متوسط نسبة كلفة الجريمة في الوطن العربي ٢١٢٪. أما كلفة جرائم التعدي على الإنسان (العادية) فقد كان المتوسط العام فيها (٣ , ٨) وبانحراف معياري مقداره (٣ , ١٤). أما جرائم التعدي على الممتلكات فقد كان المتوسط العام (١) وبانحراف معياري (٦ , ٢).

أما كلفة الجرائم المالية فقد كانت بالمتوسط (٧ , ١) وبانحراف معياري (٩ , ٢). وأما الجرائم المنظمة فقد كان متوسطها العام (٤ , ٢). وأخيراً جرائم النظام العام فقد كان متوسط كلفتها (٥ , ٢)، وانحراف معياري (٢ , ٤). ويلاحظ أن متوسط كلفة الجرائم بأنماطها المختلفة كانت أقل من المتوسط العام للجريمة. واحتلت جرائم التعدي على الإنسان أعلى متوسط (٣ , ٨٪)، تلتها الجرائم الخطرة (تعد على الممتلكات) وبمتوسط (٥٪)، ثم تلتها بقية الأنماط والتي تراوحت متوسطاتها بين (١ـ١ , ٣٪).

تم تناول الدراسات العربية التي بحثت بمتغيرات مختلفة وربطتها مع الجريمة، سواء كانت جرائم البالغين أوالأحداث أو الإناث، وتباينت هذه الدراسة في منهجيتها فمنها الوصفي ومنها الاستدلالي.

ب ـ الدراسات العربية القطرية

ففي دراسة (البداينة والزغاليل، ١٩٩٣)، والتي درست طبيعة العلاقات العائلية السائدة عند أسر الأحداث الجانحين على عينة من (٥٥)حدثاً جانحاً أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين جنوح الأحداث من جهة وكل من: علاقة الحدث الجانح بكل من الأب والأم والعلاقات المتبادلة مع الحدث والتعديات داخل الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية من جهة أخرى، وأظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في نظرة الحدث الجانح وعلاقته مع كل من الأب والأم.

أما دراسة (العكايلة، ١٩٩٢) حول العلاقة بين أنماط التنشئة الأسرية وجنوح الأحداث على عينة من (٢٢٠) حدثاً جانحاً من الجنسين الذكور والإناث و(٢٢٠) حدثاً غير جانح للجنسين من الذكور والإناث، أظهرت النتائج أن الذكور والإناث الجانحين ينتمون إلى أسر متسلطة في التنشئة الأسرية بينما الذكور والإناث غير الجانحين ينتمون إلى أسر متسامحة في التنشئة الأسرية.

دعمت نتائج دراسة البداينة والتوايهة فروض نظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي والتي مفادها أن قوة العلاقة بين الفرد والمجتمع تقلل احتمالية انحرافه.

تبين وجود علاقة ايجابية بين الرابطة الاجتماعية وكل من الالتصاق والانغماس، والالتزام، والمعتقد (٧١٤, ٠ و٤٩٤, ٠ و٤٦١, ٠ على التوالي) ويظهر الجدول رقم (٢٢) مصفوفة معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات.

الجـــدول (٢٢)

مصفوفة معاملات الارتباط بين عناصر نظرية الضبط الاجتماعي

المتغير	الالتصاق	الانغماس	الالتزام	المعتقد	الرابطة	الجنوح
الالتصاق	١					
الانغماس	٠,١٥٣	١				
الالتزام	٠,١٤٣	٠,٠٥	١			
المعتقد	٠,٠٢٣	٠,٤٢	٠,٠٦١-	١		
الرابطة	٠,٧١٤	٠,٤٩٤	٠,٥٧٣	٠,٤٦١	١	
الجنوح	٠,١٥٧-	٠,٢٤٦-	٠,١٤٤-	٠,٢٢٣-	٠,٣٠٥-	١

المصدر: البداينة والتوايهه (١٩٩٩).

ودرس (الربايعة، ١٩٨٨) أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة عينة من المسجونين في بعض السجون الأردنية، وأظهرت النتائج وجود مجموعة من الظروف غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل ارتكابهم الجريمة ولعبت هذه الظروف دوراً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة ومن هذه الظروف المستويات الاقتصادية المتدنية والأوضاع الأسرية غير الملائمة في بعض الأحيان والنمو الاجتماعي غير السليم ووجود علاقة وثيقة بين الأصدقاء والرفقاء حيث قاموا بأفعال مشتركة وأن البيئة الطبيعية المتخلفة التي عاش فيها الأفراد لعبت دوراً هاماً في ممارسة السلوك الإجرامي.

كما درس (البداينة، ١٩٨٥) الفروق ما بين الجانحين وغير الجانحين في أساليب العلاقة السلوكية المتبادلة والسائدة في العائلة والمحيط البيئي وعلاقتها بجنوح الأحداث، حيث كشفت النتائج وجود علاقة قوية بين أساليب العلاقة السلوكية المتبادلة والسائدة في عائلة الحدث الجانح وجنوحه حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٣).

وفي السعودية درس مرشان (١٤١٢هـ) الأنماط المكانية لتوزيع جريمة السرقة في مدينة الرياض على مستوى الأحياء السكنية وعلى توزيع أقسام الشرطة، شملت بيانات هذه الدراسة الفترة (١٣٩٩ـ١٤٠٨هـ) و (١٤٠٩ ـ١٤١٠هـ)، أظهرت النتائج أن حي العليا قد احتل نسبة (٨,٦٪)، وحي النسيم الغربي (٢,٦٪)، ومنفوحة (٣,٥٪)، والديرة (٣,٥٪) والملز (٧,٤٪) والمرقب (٧,٤٪)، وجاء في أدنى النسب أحياء العربي والفوطة والمصيف والمنصورة والنزهه واليمامة حيث بلغت النسبة (٣,٠٪)، وتبين أن أحياء أطراف المدينة (العليا والنسيم الغربي) تقدمت على أحياء وسط المدينة (مثل الديرة).

أما وفق مراكز الشرطة فكان مركز شرطة البطحاء هو الأكثر حالات وسجل (٥٧) حالة، فمنفوحة (٤٩) حالة، والسليمانية والعليا (٤٤) حالة والنسيم (٣٧) حالة، والديرة (٣٠) حالة والسويدي وشبرا (٣٠) حالة والملز (٢٤) حالة، والمعذر (٢٢) حالة والروضة (١٥) حالة وأخيراً الصناعية والاسكان (١٢) حالة. أما وفق المساحة التي يغطيها قسم الشرطة فتبين أن عدد السرقات/ كم٢ كان في البطحاء (٦,٢)، ومنفوحة (٧,١) والسيمانية والعليا (٧٨,٠)، النسيم (٦٢,٠) والديرة (٥,٠)، والسويدي وشبرا (٣٩,٠) والملز (٣٩,٠)، والمعذر (٣٧,٠) والروضة (١٧,٠) والصناعية والاسكان (١٢,٠) (موثق في الحواس، ١٩٧٧، ص ١٢، ١٥، ١٧).

أما دراسة (التوايهة، ١٩٨٤) حول العوامل المساهمة في تكرار السلوك الجانح عند الأحداث الجانحين والمكورين، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن هنالك مجموعة من العوامل التي كان لها أثر فعال في تكرار جنوح الأحداث منها مرافقه أصدقاء السوء والحرمان من الأم والطلاق والهجر.

ولقد أظهرت نتائج دراسة (حسون، ١٩٨٤) أن ظاهرة الجنوح بدأت تنتشر، وبدأتها الأحداث غير العرب وتسربت إلى أبناء العرب وذلك من خلال قوة الاحتكاك والمصاحبة (رفقاء السوء) وبروز هذه الظاهرة في بداية السبعينيات بسبب التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع العربي وترد أسباب الانحراف إلى العمالة وما تحمله من ثقافات مختلفة.

أما دراسة (الياسين، ١٩٨١) حول أهمية العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وذلك عند مقارنة عوائل الجانحين وغير الجانحين، وتميزت عوائل الجانحين بما يلي: كثرة السلوكيات الخارجة عن الأعراف الاجتماعية. وجود تاريخ جرمي للعائلة، أساليب التربية الخاطئة من حيث القسوة والاهمال. واتصفت مشاعر الجانحين نحو الآباء بالكراهية وعدم الاهتمام وكان الآباء أكثر قسوة وشدة واستعمالاً للضرب، ووجود علاقة ما بين الخصام العائلي والطلاق وجنوح الأحداث.

وأظهرت دراسة (توق، ١٩٨٠) أن هناك ميلاً واضحا في العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وخصوصاً العلاقات الانفعالية بين الآباء والأبناء وبين الأبوين أنفسهم، وأهمية إدراك الجانح لنوع العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وذلك من خلال شعور الجانح بالرفض من قبل الأبوين مما يجعله أقل تعلقاً بهم وفي الأسرة والمجتمع وعدم الاعتقاد في المعايير والأدوار وخروجه عن القانون والأعراف الاجتماعية.

أما دراسة (العزة، ١٩٨٠) دراسة استطلاعية لظاهرة تكرار الجنوح عند الأحداث في الأردن حيث أشارت النتائج إلى أن رفقاء السوء يشكلون عاملاً أساسياً في تكرار الجنوح (٢٥٪) من أفراد العينة، وأن (٦٣٪) من الأحداث المكررين هم دون مستوى المرحلة الابتدائية حيث كانت السرقة

أكثر تكراراً بالنسبة للعاطلين عن العمل . وأن مشاكل الانحراف أخذت الطابع الجماعي فكلما زاد عدد أفراد الأسرة ارتفعت نسبة الجنوح وأنه لا توجد علاقة ما بين انحراف أحد أفراد الأسرة وتكراره .

وأظهرت دراسة (الربايعة ، ١٩٨٤) أن الأميين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية أكثر ميلاً إلى ممارسة الجريمة من الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية مرتفعة وأن الأفراد بين سن ٢٠ ـ ٢٩ أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة من غير هؤلاء، ومن نتائج هذه الدراسة أيضاً أن الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل أكثـر أنماط الجرائم انتشاراً، وتوصلت إلى أن الأفراد الأميين والذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية يسجلون درجة مرتفعة من جرائم الزنا وهتك العرض وجرائم الاحتيال والتهريب (الرباعة ١٩٨٤).

وفي المجتمع السعودي أظهرت نتائج دراسة (ابوالغر ، ١٩٨٠) التي أجريت في مجتمع المملكة العربية السعودية حول حجم الجريمة واتجاهاتها ، أن جرائم الاعتداء على المال (كالسرقة ، والرشوة ، والاختلاس) تصدرت قائمة الجرائم وتليها في المرتبة الثانية الجرائم الأخلاقية إذ بلغ متوسطها (٢٥٪) وجريمة القتل في المركز الثالث (٥٪) وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة مكة المكرمة أتت في المركز الأول إذ بلغت نسبة الجريمة فيها (٣٤٪) وتأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة (١٩٪) ومدينة الرياض في المرتبة الثالثة (١٨٪) (ابو الغر ، ١٩٠).

وفي المجتمع المصري أظهرت دراسة (عبدالرحمن ١٩٨١) حيث درست أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية وتوصلت إلى أن هناك موقعاً ثابتاً لصفحة الحوادث في كل من الأهرام، الجمهورية

والمساء بينما لم تعتمد صحيفة الأخبار مكاناً ثابتاً لها، هذا وقد اختلفت أساليب التعبير ففي في كل صحيفة عن الأخرى فقد اعتمد بعضها علي تقديم الحقائق الاجتماعية المجردة (الأهرام والجمهورية) إلى المبالغة في الوصف (الأخبار). وتبين انتقال التركيز على الجرائم من جرائم القتل والمخدرات، والثأر في الستينيات إلى جرائم التزوير والتهريب، والرشاوي (عبدالرحمن ١٩٨١).

وفي المجتمع الكويتي أظهرت دراسة (الثاقب، وسكوت، ١٩٨٠) حول موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب أن الأفراد يدركون أن أخطر الجرائم (Seriousness of Crime) هي جرائم العنف القتل، والاغتصاب، والسرقة المسلحة، والمخدرات. وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعدي لكل من الجنس، والعمر والحالة الاجتماعية في إدراك خطورة الجرائم (الثاقب وسكوت، ١٩٨٠). وفي مجتمع الإمارات أظهرت دراسة (سالم ١٩٨٣) حول أخبار الجريمة في صحافة الإمارات أن موجة الجريمة التي تصل إلى انتباه الناس ليست إلا موجات العمالة الوافدة الأجنبية (سالم، ١٩٨٣).

وفي دراسة (زهران، ١٩٠) أظهرت النتائج أن نسبة مرتفعة من الجانحين والمكررين يعيشون في أسر مزدحمة أو في أحياء مزدحمة في المدينة أو في أبنية ريفية، وكان الدخل الشهري والمستوى التعليمي متدنياً عند الذكور وغالبيتهم من الأحداث ومن أبرز العوامل الدافعة إلى الانحراف هو التفكك الأسري ومناطق السكن المزدحمة والبيوت المكتظة وأن الأسباب الاقتصادية لها دور حيث بلغت (٢٨٪) من مجموع النسب.

وفي دراسة (الكتاني، ١٩٧٦) التي أجراها على الأحداث المنحرفين

فيمن حكم عليهم بالسجن، وجد أن آباء المنحرفين جميعهم من العاطلين عن العمل ومن العمال والمزارعين أو ذوي مهن مختلفه وصناعات تقليدية، ويقومون بأعمال غير منتظمة وأن غالبية الأسر من ذوي الدخول غير الثابتة، وإن نسبة كبيرة من الأسر كانت مفككة إما بالطلاق أو الانفصال بين الوالدين وإن نسبة كبيرة من الأحداث المحكومين لا يواصلون دراستهم أو بدون عمل.

وأظهرت دراسة (الحسكي، ١٩٧٢) في مدينة دمشق لبيان أثر التصنيع في ظاهرة انحراف الأحداث على عينتين من الريف والحضر أن السرقة هي من أبرز صور الانحراف بين الريفيين والحضريين وانتشار التفكك العائلي عند أسر الأحداث.

أما دراسة (حسن، ١٩٧٠) حول علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جنوح الأحداث فقد أجريت الدراسة على (٥٠) حدثاً جانحاً ودلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة بين الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق بمشاعرهم نحو والدتهم واتجاه سالب نحو التربية الخاطئة والمعاملة الأسرية ومعاملة الجانحين في ظروف عائلية رديئة.

وأظهرت دراسة (العامري، ١٩٦٩): عن أثر البيئة الاجتماعية في انحراف الأحداث في البيئة الأردنية وقد خلصت الدراسة (٣٧٪) من أسر الجانحين لا يستخدمون أسلوباً ثابتاً في معاملة الأبناء وأن (١٧٪) يستخدمون أسلوب القسوة وأن (١٧٪) يستخدمون أساليب الإهمال وأن (١٣٪) يستخدمون أساليب التدليل في مقابل (١٥٪، ٦,٢٪، و١١٪) على التوالي عند أسر الجانحين، وأن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين يعانون من حالةتفكك أسري أو طلاق الوالدين أو غياب الوالدين وعائلات الجانحين تستخدم أسلوب العقاب وتفشي الأمية وأن السرقة تأتي في المقام الأول في انحراف الأحداث.

أما دراسة (عويس، ١٩٦٥) فقد خلصت إلى وجود عوامل عديدة تؤثر في مشكلة الانحراف منها سن الحدث، رفقاء السوء، المستوى التعليمي المنخفض للحدث وازدحام السكن.

وفي دراسة البصول، (١٩٩٦) كانت معدلات الجريمة مرتفعة في كل من البحرين وليبيا ومصر، وكانت أقلها في سوريا واليمن. أما وفق فئة الجريمة فقد سجلت جرائم التعدي على الإنسان ارتفاعاً لدى الإمارات والبحرين وانخفاضاً لدى السعودية وسوريا. أما الجرائم ضد المال فقد كانت الأكثر ارتفاعاً في ليبيا والإمارات والأقل انخفاضاً في اليمن وسوريا، أما جرائم المخدرات فكانت أكثر ارتفاعاً في ليبيا، والإمارات، وأقل انخفاضاً في العراق وسوريا والأردن (البصول، ١٩٩٦).

أظهرت دراسة عبدالحميد (١٩٩١) أن معدل جرائم القتل العمد والسرقات بكافة أنواعها والمخدرات قد زاد في الفترة من (١٩٨٤ - ١٩٨٧) وأن دراسة نسبة الزيادة بين عامي (١٩٨٤ - ١٩٨٥) في جرائم القتل العمد تراوحت بين (٢٥ ,٨٪ - ٧٤ , ٤٠٪) وأن الزيادة في جرائم السرقات على اختلاف أنواعها قد زادت بين (٦٩ , ٧٪ - ٦٥ , ٣٣٪). أما جرائم المخدرات فقد تراوحت نسبة الزيادة فيها بين (١ , ٤ - ٩٩ , ١٦٪) (عبدالحميد ١٩٩١، ص ٢٢).

أظهرت دراسة عبدالموالى (١٤١٤هـ)، أن جرائم الجنايات قد ارتفعت في مصر (٦ , ٧٪) في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩). كذلك ارتفعت جرائم هتك العرض والاغتصاب (٥٥٪) والسرقات (١٠٤٪)، والاختلاس (١٩٤٪)، كذلك ارتفعت جرائم الرشوة والتزوير في الأوراق الرسمية بنسبة بين (٥٧٪ - ٦٣٪)، كانت نسبة الإناث في الجريمة (٢ - ٤٪). أما الحالة التعليمية فقد كانت نسبة الأميين في جرائم السرقة أعلى منها في بقية الحالات التعليمية

الأخرى. وكان معدل الزيادة في جرائم سرقة السيارات (٧٣٪) وسرقة الماشية (٩٩) وسرقة المنازل (١٤٪)، أما الجنح فتحتل جنح الضرب والجرح أعلى نسبة بلغت (٨٥٪) عام ١٩٨٠, (٦٤٪) عام ١٩٨٩، ثم إصدار شيك بدون رصيد والتي ارتفعت من (٤, ٧٪ ـ ٣٠٪) خلال الفترة نفسها. كما سجلت الجرائم الموجهة ضد الأسرة كجريمة الزنا والفعل الفاضح ارتفاعاً، وكذلك الحال في جرائم وجنح الضرب والجرح، واتلاف المزروعات، وتسميم الماشية والتخريب مما يعطي مؤشراً لشيوع العنف بين الأفرد. أما جرائم الأحداث فقد زادت بنسبة (١٦٦٪) وارتفع عدد المتهمين فيها ليصل إلى (٢٠٢٪) وتركزت غالبية جرائمهم في هتك العرض، والاغتصاب حيث بلغت (٤١٪)، والسرقة بالإكراه (١٧٪)، وبلغ معدل الزيادة في جنح الأحداث للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩) حوالي (٢٢٪).

أما في السودان فقد أظهرت الدراسة أن جرائم التعدي على الأموال قد زادت للفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥) بمقدار (٥١٪) وشملت السرقة من المساكن والاحتيال، والسطو، والاتلاف وخيانة الأمانة، والإيذاء والنهب، أما جرائم الأمن والنظام العام فقد زادت بمقدار (٢, ٣٪) وزادت جرائم النقد والغش في الموازين بمقدار (١٧١٪) والجرائم المنافية للآداب (١٧١٪). أما جرائم الأحداث في السودان فقد زادت بمعدل (١٩٪)، وارتفعت جرائم السرقة عندهم إلى حوالي (٥٢٪) ثم الإيذاء.

وفي تونس تبين أن الجرائم المتعلقة بالإنسان شكلت ما نسبته (٢٤٪) ثم جرائم السلطة والنظام العام بنسبة (٢٢٪) ثم مخالفات الطرق (١٤٪) فالجرائم المالية والاقتصادية (٦, ١١٪) وجرائم الأخلاق (١١٪) ومخالفات الصحة (١, ٣٪).

أما في السعودية فأظهرت الدراسة زيادة حجم الجرائم بين (١٠ ـ ١٥٪) خلال الفترة (١٤٠١ ـ ١٤٠٩هـ). لقد تركزت معظم الجرائم في السرقات والمسكرات والاعتداء والمضاربة، والجرائم الأخلاقية. تبين زيادة حجم الجرائم المالية التزوير والنصب والاحتيال. وصلت جرائم السرقة إلى (٢٤٪) من حجم الجرائم، ثم المسكرات (٢٤٪) والجرائم الأخلاقية (١٢٪)، شهدت جرائم التعدي على الأموال ارتفاعاً مقداره (١٦,٢٪) وسجلت جرائم سرقة السيارات نسبة عالية (٢٩٪) عام ١٤١٠هـ تلتها جرائم سرقة المنازل (٢٨٪).

وفي سوريا تزايدت الجرائم بنسبة (٩٪)، ومثلت جرائم السرقات والشروع فيه ونسبتها (١٨٪) فتزوير الأوراق الرسمية والمالية (١٤,٦٪) من إجمالي الجرائم عام ١٩٨٥، زادت جرائم الحريق العمد بنسبة (٧٠٪) تلتها جرائم التزوير بزيادة (٦٠٪) فجرائم القتل والشروع فيه بزيادة (١٢,٥٪) عام ١٩٨٥، مقارنة مع عام ١٩٨٤، زادت جرائم الأحداث حوالي ثمانية أضعاف.

كما أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بالكويت ارتفاع حجم الجريمة بحوالي (١٤٪)، وكانت أعلى نسب الزيادة قد وقعت في جرائم التعدي على المال وبزيادة (٤٧٪) وشملت هذه الجرائم التزوير الرسمي وإصدار شيك بدون رصيد، وجرائم الرشوة والحريق العمد، (عبدالمولي، ١٤١٤هـ).

وفي دراسة زهار عن الجانحات في تونس أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الجانحات اللواتي يعشن في مناطق حضرية قد شكلن (٥٨٪) وأنهن قد أتين من أحياء فقيرة في تونس (٤٤,٥٪) ومن أسر متصدعة بسبب غياب

الأب (٥, ٣٠٪) وأنهن عاطلات عن العمل (٥, ٦٢٪) وشاعت الانحرافات الجنسية بينهن (موثق في بوكراع، ١٩٨٦، ص ٢٣).

الخوف من الجريمة

هدفت دراسة البداينة (٢٠٠١) إلى التعرف إلى مستويات الخوف من الجريمة لدى المواطنين الأردنيين من مستخدمي المواصلات العامة. كما وهدفت إلى بيان الخصائص الاجتماعية للفئات الأكثر خوفاً من الجريمة، وبيان أثر كل من الجنس والعمر، والتعليم، والمهنة، ومكان السكن، والمخاطرة بالتعرض لجرائم التعدي على الإنسان، والمخاطرة بالتعرض لجرائم التعدي على الممتلكات، وخبرة الضحايا المباشرة، والسابقة، والخبرة بالإنابة في الخوف من الجريمة. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

إن الإناث أكثر خرفاً من الذكور، وصغار السن أكثر خوفاً من كبار السن، وإن سكان المدن الكبيرة أكثر خرفاً من سكان المدن الصعيرة. كما إن من يخافون إن يقعوا ضحية للجريمة هم أكثر خوفاً من الجريمة مقارنة مع غيرهم. إن ذوي الخبرات السابقة كضحايا الجريمة أكثر خوفاً من الجريمة. كما تبين أن أصحاب الأعمال الخاصة أكثر خرفاً من بقية فئات العمل من الجريمة. وأن هناك اثراً ذا دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية (العمر، والجنس، والتعليم، والمهنة، ومكان السكن) وإدراك المخاطرة، وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة.

ويمكن القول إن النتيجة الأكثر اتساقاً بين الدراسات عامة ومع هذه الدراسة هي أن الإناث أكثر خوفاً من الجريمة من الذكور. التقت هذه النتيجة مع نتائج درأسات (LeGrange) (Parker & Ray, 1990) (Schwind, 1991 & Ferraro, 1989) (Smith, 1989) (Smith, 1987) (Kennedy &

Silverman,1985) . ويمكن رد ذلك إلى عمليات التنشئة الاجتماعية وتوزيع الأدوار، وإلى البناء الاجتماعي، حيث تحتل الإناث نظرة دونية، وهي تحتل موقعاً مقدساً اجتماعياً حيث ترتبط بالشرف ليس للفرد وإنما للأسرة وهي بحاجة إلى الحماية الدائمة من الأهل، والإخوة، والزوج. ويمثل هذا الوضع اعتماداً نفسياً واجتماعياً أثر في خوف الإناث من الجريمة عامة، حيث تفقد القدرة على الدفاع الذاتي، وتحتاج إلى القوى الخارجية في حمايتها. بالإضافة إلى أن الدور الاجتماعي الأنثوي لا يفضل العدوانية عند الإناث بل على العكس تماماً الحساسية والشفافية من الصفات الأنثوية المنسجمة مع الدور الاجتماعي الأنثوي، وبالتالي من غير المتوقع من الأنثى أن تدافع عن نفسها حتى إن تعرضت لتعد جرمي، وإنما تناط هذه المسؤولية بأشخاص آخرين كالأخ، أو الأب، أو الزوج.

اماما يتعلق بالعمر، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن صغار السن أكثر خرفاً من كبار السن. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان صغار السن يحتلون مكانة متدنية في السلم الاجتماعي، وهم بحاجة إلى حماية الأسرة وخاصة الأب، والإخوة الكبار. ويمتازون بتبعية كبيرة للكبار، بالإضافة إلى أن عدم الخوف من الجريمة صفة ذكرية غالباً ما تلازم كبار السن وأصحاب الخبرات الحياتية الطويلة، اما الخوف فصفة تلصق بالصغار دائماً. إن هذه النتيجة تتعارض وغالبية نتائج الدراسات الغربية، وهذا الاختلاف يرجع إلى موقع كبار السن وصغار السن في الهرم الاجتماعي، ففي المجتمعات الغربية يعاني كبار السن من العزل، والوحدة ويكثر ارتكابهم لجرائم قتل النفس (الانتحار) (البداينة، ١٩٩٥). بينما نجد كبار السن في المجتمع العربي ذوي مكانة اجتماعية عالية ويلاقون كل الدعم الاجتماعي من الأبناء ومن سائر أفراد المجمع. أما الصغار فيحتلون مكانة دونية في المجتمع

العربي، وهم بحاجة لحماية الكبار حيث تمتاز التربية العربية بالتبعية والحماية الزائدة، في حين يركز المجتمع الغربي على الاستقلالية والفردية.

المرأة والجريمة

لم يكن موضوع (المرأة والجريمة) من المواضيع الشائعة في الأدبيات الاكاديمية حتى بداية السبعينيات. إلا أنه ومع زيادة مساهمة لمرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد سلطت الأضواء على جوانب كثيرة في حياة المرأة الإيجابية والسلبية. لقد نُفذت العديد من الدراسات وأظهرت نتائجها زيادة مشاركة المرأة في الجريمة عامة، وفي جرائم كانت تعد جرائم ذكرية مثل تكوين العصابات وجرائم العنف والقتل. ولقد ساهم كتاب فريدا ادلر (Freda Adler) والذي كان بعنوان اخوات في الجريمة (Sisters in Crime) والمنشور عام ١٩٧٣ مساهمة كبيرة في لفت الاهتمام لجرائم النساء. هذا ويزخر علم الجريمة والاجتماع في الدراسات التي تناولت الجرائم الواقعة على الإناث، وخاصة تلك التي تنظر إلى المرأة كضحية (Victim)، إلا أن هناك تجاهلاً لجرائم المرأة كمذنب (Offender) أو كجان (Victimizer) امتد لفترة طويلة أما في المجتمعات العربية، فهناك ندرة في درأسات الجريمة عند المرأة ما عدا دراسة الثاقب الذي راجع فيها الاتجاهات الحديثة في المرأة والجريمة (الثاقب، ١٩٨٦)، وبعض المقالات التي تربط المرأة بشكل غير مباشر كفاعل في الجريمة من المنظور القانوني (نمور، ١٩٨٧). وجاء تضمين محور (عمالة المرأة وجرائم النساء) في المؤتمر الإقيلمي للسكان دليلاً على هذا الاهتمام (القاهرة ١٨ ديسمبر، ١٩٩٦)، حيث لم يعد السلوك الجرمي حكراً على الذكور، وانما أصبحت مشاركة المرأة في الجريمة في تزايد مستمر.

وهناك من يرد ارتفاع مشاركته المرأة في الجريمة في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مشاركتها في سوق العمل (Cernokovich & Giordno, 1982,Hill & Crawford1990) ويلاحظ الاهتمام المتزايد بدراسة جرائم الإناث في العقود الأخيرة، فهناك من نبه إلى موضوع التهميش الاقتصادي للمرأة وعلاقة ذلك بجرائم النساء (Gora,1982)، وهناك من عزى جرائم النساء إلى تحرر المرأة (Simon Box,1983 & Hale,1975) وهناك انتقاد على التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية لجرئم النساء (Klein,1973). وهناك الكثير من التوصيات بتنفيذ درأسات مقارنة ين جرائم الذكور وجرائم الإناث (Heidensohn,1968).

حجم جرائم النساء في المجتمع العربي مقارنة مع بعض الدول الأجنبية

كشف لدراسة (البداينة والتوايهة، ١٩٩٩) للفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، عن وجود (٣٠٤٥٦) مذنبة في الاردن، كما أظهر تقرير الأمن العام للعام ١٩٩٢ عن وجود (١٤٨٠) جريمة نسوية ارتكبت عام ١٩٩٠ وهذه تشكل ما نسبته (٦,٨٪) من مجموع الجرائم العامة، وتتقارب هذه النسبة مع كل من السعودية، والعراق، وقطر، وسوريا (٦,٥٪، ٦,٨٪، ٨٪، ٨,٧٪ على التوالي) وتصل أعلى مستويات هذه النسبة إلى (١٤,٩٪) في السودان. اما في الدول الصناعية فتصل حوالي ثلاثة أضعاف ما هو موجود في الدول العربية، ففي الولايات المتحدة بلغت (١٨,٤٪) وفي فرنسا (١٨,٣٪) النمسا (١٩,١٪)، وفي بلجيكا (١٣٪) وبلغت أقصاها في المانيا (٢٣,٣٪) (ص. ١٤١) (انظر الجدول رقم ٢٣).

الجدول رقم (٢٣)

نسبة معدل جرائم الإناث في بعض الدول العربية والاجنبية

الدولة	٪	الدولة	٪
الأردن	٦,٨	المانيا	٢٣,٣
السعودية	٦,٥	النمسا	١٩,١
مصر	٣,٧	بلجيكا	١٣,٠
ليبيا	٥,١	اليابان	٢٠,٧
قطر	٨,٠	أمريكا	١٨,٤
سوريا	٨,٧	فرنسا	١٧,٣
السودان	١٤,٩	بريطانيا	١٤,٠
العراق	٦,٨	السويد	١٤,٥

المصدر : التقرير الجنائي للأمن العام الأردني، ١٩٩٢ ص. ١٤٢ .

ويتوقع ان تزيد نسبة جرائم النساء في المجتمع الأردني بـ. (٩٧٪) عام ٢٠١٠، وقد بينت دراسة (خربطلي) أن زيادة جرائم الإناث بين الفترتين (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ و١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)، كانت (٦٠٪) وترد خربطلي أسباب ذلك إلى الطفرة الاقتصادية التي امتازت فيها الفترة الأولى مقارنة مع الفترة الثانية والتي شهدت كساداً اقتصادياً عانت منه الشرائح الاجتماعية الفقيرة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة (خربطلي، ١٩٩٢، ص، ٤٠).

بينت نتائج دراسة (البداينة والتوايهه، ١٩٩٩) وجود علاقة قوية بين مشاركة الإناث الاقتصادية والجريمة، حيث كان معامل الارتباط

(٨٨ , ٠٠) . ولقد ساهم التعليم مساهمة كبيرة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما أدى إلى منافسة المرأة للرجل في كثير من الميادين الحياتية، كان أهمها القطاع التربوي والإداري . ويمكن تفسير جرائم النساء بردها إلى المتغيرات الاقتصادية على مستوي النسق العام، فيلاحظ ازدياد حجم جرائم الإناث ومنذ بدايات الثمانينات، حيث امتازت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة من (٥ , ٣٪) عام ١٩٩٠ إلى (١٧٪) عام ١٩٩١، والفقر والذي وصل خطه المدقع إلى (٥ , ٤٠) ديناراً للأسرة التي معدل حجمها (٢ , ٧) فرد، ووصل خط الفقر المطلق إلى (٦ , ٩٤) دينار (الصقور، ١٩٨٩) . كما يلاحظ أن اعداد المتعطلين عن العمل قد ارتفع من (١٧ , ٠٠٠) عام ١٩٨١ إلى (٦٠ , ٠٠٠) عام ١٩٨٩ (أبو جابر وآخرون، ١٩٩١) . ويمكن تفسير هذه النتيجة بردها إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الأردني والتي تمثلت بزيادة اعتماد الأردن على القروض الخارجية، وتزايد حجم المديونية في فترة الثمانينيات، حيث أظهرت دراسة اللوزي (١٩٨٩) أن القروض قد شكلت (٩ , ٥٤٢) من مجموع المساعدات الخارجية عام ١٩٨٦ بعد أن كانت تشكل (٦ , ١٦٪) عام ١٩٧٣ . وأن حجم المديونية الخارجية زاد من (٣ , ٢٨) إلى (٣ , ٣١) في عام ١٩٧٣ على التوالي إلى (٥ , ٦٧) و (٨ , ٧٤) عام ١٩٨٧ . ولقد زادت فوائد وأقساط الديون الخارجية زاد من (٣ , ٢٨) إلى(٣ , ٣١) في عام ١٩٧٣ على التوالي إلى (٥ , ٦٧) و(٨ , ٧٤) عام ١٩٨٧ . ولقد زادت فوائد وأقساط الديون الخارجية من (٦٣ , ٣) ملايين دينار عام ١٩٧٣ إلى (١٩٠ , ٧) مليون دينارعام ١٩٨٧ .

التقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ستيك التي أظهرت وجود علاقة بين البطالة والانتحار (ر=٨٨ , ٠)، والطلاق والانتحار (ر=٣٥ , ٠) حيث

أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تشكيل أبنية اجتماعية ضاغطة نحو الجريمة (كالفقر بناء ضاغط يدفع إلى جرائم السرقة).

اما خصائص الإناث المذنبات فقد كانت غالبيتهن من الشابات مقارنة مع كبيرات السن، ومن المتزوجات والعازبات مقارنة مع المطلقات والأرامل، ومن فئة الأميات وصاحبات مستويات التعليم المتدني أكثر من ذوات مستويات التعليم العالية. ومرد ذلك إلى التراكيب والبنى الاجتماعية في المجتمع الأردني التي تعطي كبار السن مكانة مرموقة في المجتمع، وتجعلهم أكثر اندماجا وتكاملاً اجتماعياً. بالإضافة إلى دور الدين الإسلامي في إلزام الأبناء في رعاية الكبار وخاصة الإناث، مما يوفر لهم بيئة اجتماعية متكاملة تحول دون انحرافهم.

ويمكن تفسير ارتفاع عدد الحالات من الشابات إلى كون المجتمع الأردني مجتمعاً فنياً (أكثر من ٥٠٪ على مقاعد الدراسة) (دائرة الإحصاءات، ١٩٩١)، وبالتالي يتوقع الارتفاع في عدد المجرمات من فئة الشابات. أن انخفاض حجم الجريمة بين كبيرات السن، يعود إلى الأدوار الاجتماعية المطلوبة منهن (كجدة) بالإضافة إلى عامل الخبرة والنضج الاجتماعي. التقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البداينة١٩٩٥) والتي أظهرت بأن غالبية حالات الانتحار قد تركزت لدى الإناث، والشابات.

اما ارتفاع حجم الجريمة بين المتزوجات والعازبات فيرجع إلى الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية والنفسية التي تعاني منها هاتان الفئتان. أما انخفاض حالات الجرائم لدى الأرامل والمطلقات فيعود إلى التكامل الاجتماعي الذي توفره الأسرة بما في ذلك الكفاية المعيشية للأنثى وخاصة في حالة الارامل والمطلقات وكبيرات السن، حيث تعد تلك مسؤولية

اجتماعية يتولاها الذكور. وقد يكون ارتفاع الجريمة لدى المتزوجين مؤشراً على العنف في الأسرة، وعلى تفشي الصراعات الأسرية مما يؤدي إلى انحراف الإناث المتزوجات، بفعل تراكم الإحباطات وانسداد القنوات المقبولة اجتماعياً في تحقيق الأهداف الاجتماعية، مما يدفع بالإناث إلى البحث عن قنوات غير مقبولة اجتماعياً. أما العازبات فيمكن رد ارتفاع الجريمة لديهن بمستوى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها هذه الفئة مما يؤدي إلى انحرافها. أن هناك ارتفاعاً في حجم جرائم الإناث وقد اقترن هذا الارتفاع بارتفاع في كل من: معدلات البطالة والتي ارتفعت من (٥, ٣) عام ١٩٨٠ إلى (١٧) عام ١٩٩١، وفي حجم وقوعات الطلاق والتي ارتفعت من (٢٧٣٣) عام ١٩٨٠ إلى (٥٣٦٣) حالة طلاق عام ١٩٩١ والجرائم عامةً من (١٥٩٥٢) حالة طلاق جريمة عام ١٩٨٠ إلى (٢٧٢١٣) جريمة عام ١٩٩١. وتلتقي هذه النتيجة مع تفسير لستربارن الظروف الاقتصادية الصعبة ترتبط إيجابياً بجرائم الانتحار.

يظهر الشكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات النسق الكلي وحجم المذنبات حيث تبين وجود علاقة إيجابية بين عدد المذنبات وكل من: البطالة، والمشاركة الاقتصادية للأنثى في سوق العمل، وحجم الطلاق، وحجم الزواج. كذلك تبين وجود علاقة بين المشاركة الاقتصادية للأنثى وكل من حجم الزواج والطلاق، والبطالة. أما متغيرات النسق الجزئي فقد تبين وجود علاقة قوية وسلبية بين حجم المذنبات والتعليم، وعلاقة سلبية مع الحالة الاجتماعية (١ = متزوج) وسلبية ضعيفة مع التعليم.

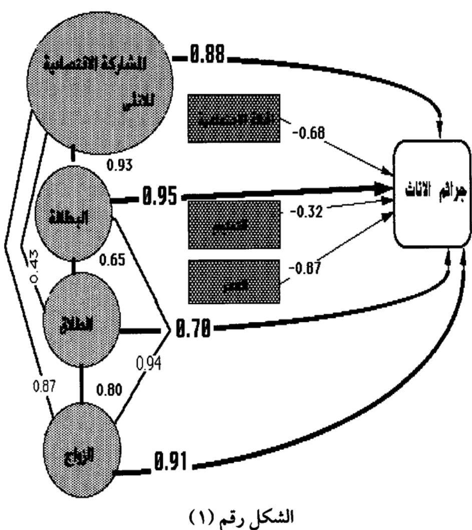
أما ما يتعلق بالتعليم فقد امتازت الإناث المجرمات بأن هناك ارتفاعاً لمستوى الأمية، وأنهن ذات تعليم منخفض جداً. ان للتعليم وظيفة وقائية

في مجال الانحراف والجريمة فهو يساعد الأفراد على احترام القانون لمعرفتهم نتائج خرق القانون وللتعليم وظيفة وقائية في مجال الانحراف والجريمة فهو يساعد الأفراد على احترام القانون لمعرفتهم بنتائج التعدي عليه، وكذلك في إكساب الأفراد المهارات اللازمة لتامين العمل المناسب، وأنه من المتوقع ان يساهم المستوى التعليمي المتدني والأمية في زيادة المعاناة والإحباط عند الأنثى في تحقيق أهدافها الاجتماعية، مما يدفعها للطرق غير المقبولة اجتماعياً في تحقيقها. خاصةً مع تدني نوعية المعيشة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وكبر حجم الأسرة، وإلى توليد ضغوط كبيرة على الأنثى لتأمين الحاجات المعيشية الأساسية، ويشعر الأفراد (الإناث) بالضغط نحو الانحراف عندما تمر بخبرات تعرض واضحة بين طموحاتهن وفرص الإنجاز المسدودة اجتماعياً (Cloward & Ohlin, p.87).

وتسهم المكانة الاجتماعية المتدنية التي تحتلها الأنثى في المجتمع في دفعها إلى الانحراف. ولقد ظهرت هذه الدونية في الامثال الشعبية لايفوقها فيها هذه الدونيه سوى الطفل الصغير. إن تبعية الأنثى للذكر (الأب أو الأخ أو الزوج) والتي تبدأ منذ الصغر لاتساعدها في مواجهة المواقف الحياتية الصعبة لاحقاً، وعلى الرغم من التكريم الديني لأهمية ودور المرأة في المجتمع قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ (سورة الروم).

وفي دراسة البداينة (١٩٩٩) تبين أن أسر السجينات في الأردن تمتاز بارتفاع نسبة الأمية عند السجينة وعند والديها، وارتفاع البطالة والإعالة وانخفاض الدخل لكل من الأبوين والسجينة، وكبر حجم الأسرة ووجود تاريخ جرمي للأسرة (البداينة، ١٩٩٧)، أما دراسة العسيري فأظهرت أن

نسبة جرائم الإناث في السعودية كانت (٦ , ٥٪) من حجم الجريمة وأن غالبية جرائم الإناث هي أخلاقية وسرقة، ومخدرات (العسيري، ١٤١٧هـ).



الشكل رقم (١)

أنموذج العلاقة بين عدد المذنبات ومتغيرات المستوى الكلي والجزئي

المصدر: البداينة، ١٩٩٩، ص٢٧٠.

٢ . ١١ الدراسات الأجنبية المختارة

أظهرت دراسة (البيرخ وبتغير) أن الأقليات العرقية توصم بارتفاع الجريمة ويفسر ذلك بالتعارض والصراع في القيم الثقافية والتي تمثل معايير السلوك أو إلى الوسائل المحدودة للمهاجرين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والمهنية والسياسية، ولقد أظهرت مقارنات الجريمة الرسمية في ألمانيا بين الأجانب والمواطنين أن معدلات الجريمة منخفضة لدى الأطفال المهاجرين والشباب ولكنها مرتفعة لدى المهاجرين من الأحداث والبالغين مقارنة مع المواطنين العاديين، وللفترات العمرية ذاتها وتبين أن الجرائم المهنية مثل جريمة السرقة والجرائم الجنسية كانت أكثر بين المهاجرين مقارنة بالمواطنين. كما تبين أن جرائم مثل الجرائم المحترفة، والابتزاز، وشراء المواد المسروقة، من الجرائم نادرة الانتشار بين الأقليات (Albrecht & Pfeiffer, 1979).

وفي الهند أظهرت دراسة (كان وكرشنا) أن معدلات زيادة الجريمة في (١١) سنة (١٩٦٦-١٩٧٦) قد فاقت معدلات زيادة السكان بكثير في المدة ذاتها. وقد كانت نسبة زيادة السكان (٢٥٪) زادت نسبة التعديات المعلومة (Cognizable Offences) (٣٨٪)، أما باقي التعديات فزادت (٥٥٪)، ولقد تبين وجود علاقة إيجابية بين الزيادة السكانية وزيادة معدلات الجريمة، ولقد أظهر تحليل الانحدار أن الجريمة ترتبط بالوضع السكاني (Khan & Krishna,1979).

ولقد أجريت دراسات فحصت العلاقة بين التنمية والتحديث وأنماط الجريمة ومعدلاتها منها (Archer & Gartner, 1984; Clinard and Abbotte 1973; La Free,and Schichor,1985).

وتبين أن عملية التصنيع السريع في أوروبا قد أتبعت بمعدلات عالية للجريمة (Schilley, 1981; Zehr,1981) . وأدت هذه التغيرات إلى تغيرات أصابت الأسرة والعمل والسلطة السياسية والتعليم (Dalton, 1970; Black, 1966; Lerner, 1958) .

وفي دراسة لمركز (هاواي للعدالة الجنائية) عن العلاقة بين الكثافة السكانية ومعدلات الجريمة في المدن العملاقة ومدن أخرى، شملت الدراسة ٣٣ مدينة عملاقة و ٥٣ مدينة في منطقة الباسفيك، و ٥٠ مدينة عملاقة و ٦٥ مدينة من الشمال الشرقي للولايات المتحدة. لقد أظهرت النتائج في منطقة الشمال الشرقي وجود علاقة مهمة بين الكثافة السكانية وجرائم السرقة والعنف(HCJDC, 1984) .

هدفت دراسة (دلباك) لفحص نظرية أن جرائم التعدي على الممتلكات هي نتيجة لعوامل أربعة، هي: معدل حراك الأفراد في المجتمع ومعدل توفر كميات البضائع لهؤلاء الأفراد، ومعدل الكثافة السكانية في الضواحي، ومعدل احتمالية ارتكاب الجريمة عندما تكون الفرصة مواتية لذلك. فحصت هذه النظرية في السويد في عام ١٩٧٥م و ١٩٧٦م. أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الكثافة السكانية والجريمة (Dahlback, 1990) .

أما شنايدر فقد درس العلاقة بين التطور الاقتصادي والجريمة مستخدماً ذلك للوصول إلى توصيات في الوقاية من الجريمة وضبطها، استخدم بيانات تتعلق بوسط استراليا، والصين، وألمانيا، وسوسيرلاند، واليابان. إن المقارنات بين التاريخ والثقافات قد دعمت الخلاصة التي تقول أن غالبية الدول النامية يعتقدون مخطئين أن التحسن في الظروف الاقتصادية

والاجتماعية يقضي على الجريمة . وأن غالبية الدول النامية تنكر السياسات القائمة لمنع الجريمة . ولمنع الجريمة فإن على الدول النامية تجنب التحضر الزائد في مدينة واحدة أو اثنتين من خلال تكوين صناعات صغيرة في المناطق الريفية ومن خلال بناء مدن صغيرة ومن خلال توزيع العمل الحكومي والبرامج الحكومية في الريف، وكذلك على الدول النامية أن لا تجعل مواطنيها يعتمدون على الرفاه الاجتماعي ودعم البرامج التربوية مع التدريب المهني والمهارات الزراعية والحلول السلمية للمشكلات (Sxhneider, 1990).

أما (نيابوليتان) فقد درس العلاقة بين الفقر وجرائمه حيث بين أن نظريات الدافعية ترى وجود علاقة إيجابية بين الفقر وجرائم التعدي على الممتلكات . بينما ترى نظريات الفرصة عدم وجود هذه العلاقة . لقد تبين وجود أثر للفقر في جرائم الفقر في المناطق الأكثر سكانية (Neapolitan, 1994).

لقد ميز نيومان وبرجر (Neuman & Berger,1988) بين ثلاثة اتجاهات رئيسة في دراسة الجريمة بين المجتمعات وهي :

١ ـ اتجاه التحديث الدوركايمي (Durkheimian - Modernization) ويفسر هذا الاتجاه معدلات الجريمة بين المجتمعات بردها إلى عوامل التحديث والتحضر، وتقسيم العمل، والتفكك الاجتماعي، والأنومي، والقيم الحديثة، واللاتجانس الثقافي .

٢ ـ اتجاه النظام الماركسي العالمي (Marxian-World System) ، والذي ينظر إلى أن المتغير المسؤول عن نمطية الجريمة بين المجتمعات هو الاقتصاد العالمي والتوسع غير العادل للنمط الرأسمالي في الإنتاج، والنظام

العالمي للدول والبناء الطبقي، والصراع، والظلم الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة الطبقة الحاكمة، وانتشار الايدولوجيات الجديدة.

٣ ـ اتجاه الفرصة البيئية (Ecological-Opportunity) يفسر هذا الاتجاه التباين بين معدلات الجريمة بين الدول من خلال تحديد نوعية المجتمعات وفق نوعية المصادر المادية والبيئية التي قد توفر الفرص للسلوك الإجرامي غير المعاقب .

لقد دعمت بعض الدراسات مثل دراسة (هارت نجيل وميزاودين) التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حجم الجريمة وقيأسات متنوعة للتحضر وخاصة بين التحديث وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بينما كانت جرائم العنف أقل وذات ارتباط سلبي (Hartnagel-& Mizanuddin, 1986) . .

أما دراسة (شايدر) والتي انطلقت من اتجاه دوركايم في التحديث واتجاه الفرص البيئية والتي تتبنى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى درجات من الأنومي وإلى مشكلات التكيف الفردي مع التغيرات الثقافية والتي تؤدي إلى خلق العديد من الفرص والظروف للجريمة، حيث قسمت الدول في هذه الدراسة بناءً على الناتج المحلي الإجمالي (Gross National Product) لقياس النمو الاقتصادي والتحضر ولقد استخدم هذا القياس من قبل عدد من الباحثين أمثال (Goldthorpe,1978; Krohn,1975) بالإضافة إلى استخدام متغيرات مثل إجمالي الجريمة (حجم الجريمة) وجرائم القتل (جرائم العنف) وجرائم السرقة (التعدي على الممتلكات) بالإضافة إلى متغيرات السكان والصحة العامة والتعلم والنمو الاقتصادي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين حجم الجريمة وكل من حجم السكان (٠,٣٠)

والتغير السكاني (٤٥, ٠) ووفيات الأطفال (٤٠, ٠) ومعدل أسرة المستشفيات لكل (١٠, ٠٠٠) من السكان (٥٧, ٠)، ومعدل الأحياء لكل (١٠, ٠٠٠) من السكان (٦٨, ٠). وباستخدام تحليل الانحدار الترتيبي (Stepwise Regression Analysis) أظهرت النتائج أن السرقة قد فسرت (٦٢, ٤٪) من التباين، والقتل (١١, ٦٪)، والإجمالي (٣٢, ٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما وقد فسرت متغيرات معدل/ الأطباء (١٠٪) والصحف (٣٢, ٥٪) ووفيات الأطفال (٤٤, ٥٪) وميزانية التعليم (٤٤, ٨٪) وتغير السكان (٥٤, ١٪) وحجم السكان (٤٥, ١٪) ومعدل عدد الأسرة في المستشفيات (٤٥, ١٪)، وباختصار فإن هناك علاقة إيجابية بين قيأسات التحضر والتحديث وإجمالي الجريمة، وكما تبين وجود علاقة سلبية بين هذه القيأسات ومعدلات جرائم القتل.

فحصت دراسة ميكهرجي(Mukherjee,1985) العلاقة بين العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في (١٢) دولة صناعية ونامية، مع التركيز على الظروف الاقتصادية والجريمة في استراليا. وتبين أنه فيما يخص كندا والولايات المتحدة فإن المعدلات العالية من الجريمة والتعديات على الممتلكات مرتبطة بنمو سكاني متوسط ونفقات عالية على التعليم، ومعدلات عالية من الأطباء والتلفزيون وناتج محلي عالٍ، وتوزيع متوسط للصحف.

أما نيجيريا، ومصر فإن المتغيرات غير الجرمية تبطىء النمو، وأن معدلات السرقة والنصب منخفضة. وإن النمو الاقتصادي وجرائم التعدي على الممتلكات مرتبط بألمانيا والسويد ولكن ليس في اليابان. وعند فحص البيانات الخاصة بالبطالة والناتج المحلي في استراليا تبين أن النمو الاقتصادي

بين ١٩٠٠ ـ ١٩٨٥ ذو تأثير متباين في الجريمة، ارتفعت جرائم التعدي على الممتلكات خلال الركود الاقتصادي وكذلك خلال فترة النمو (Mukherje,1985).

أما خبرة نيجيريا فقد أظهرتها دراسة أوميرو (Owomero,1984) حيث خلص للقول أنه بعد فترة الحرب (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) وزيادة النمو الاقتصادي فيها، قد زادت معدلات الجريمة بشكل كبير، ويعلل ذلك بقوله إن صانعي السياسة في الدول النامية يسهمون في زيادة الجريمة من خلال أفكارهم وإهمالهم الغالبية العظمى من السكان، ويستحوذون على القروض العامة التي يفترض أن تستخدم في النمو في مشاريع يستفيدون منها وشركائؤهم (Owomero,1984).

لقد درس جودوني (Goedoney,1974) الجرائم في الدول الصناعية والنمو، حيث قارن معدلات جنوح الأحداث في الدول الشيوعية (هنجاريا، تشيكوسلوفاكيا، بولاندا، والاتحاد السوفيتي سابقاً) والدول الغربية (أستراليا، السويد، بريطانيا وألمانيا، واليابان والولايات المتحدة) ولقد تبين أن نمو الجنوح ليس بالضرورة نتيجة لظاهرة النمو (Development)، إن خاصية النمو والتغير الاجتماعي هي المسؤولة عن الجنوح وليس معدل النمو والتغير (Goedoney,1974).

أظهرت دراسة سوزوكي (Suzuki,1980) أن نمط الجريمة في اليابان بعد الحرب قد شمل تطوراً كبيراً في جرائم التعدي على الممتلكات بسبب سوء التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فمنذ عام ١٩٤٩ فقد استمرت جرائم التعدي على الممتلكات في زيادة، فإن جرائم العنف ضد

الإنسان قد استمرت في الانخفاض، وأصبحت المخالفات المرورية وجرائم المخدرات تتطلب تدخل الشرطة (Suzuki, 1980).

أما دراسة سيساي (Sesay, 1977) فقد أظهرت العلاقة بين التطور الاقتصادي الاجتماعي والجريمة، حيث بينت أنه عندما يكون النمو (التطور) عملية ديناميكية (حركي) من التغير، فإنه تظهر علاقة وثيقة بين النمو والسلوك المنحرف، ومن العوامل المرتبطة بالنمو والتي أسهمت في أفريقيا في زيادة السلوك الجرمي التضنيع وإعادة التوزيع السكاني وتغير المواقف إزاء الأعراف التقليدية من الضبط الاجتماعي، الحراك الاجتماعي، التطور التقني وخاصة وسائل الاتصال (Sesay,1977).

٢ . ١٢ مقارنة الجريمة بين الدول الصناعية والنامية

تتباين الجريمة داخل المجتمع الواحد وفق البناء الاجتماعي والثقافي للجماعات التي تعيش داخل المجتمع. تتباين وفق الزمان والمكان داخل المجتمعات وبينها. ولا غرابة بأن توجد اختلافات في أنماط الجريمة بين الدول الصناعية والنامية، حيث أن الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية متباينة في هذه الدول، فالإنتاج الاقتصادي مختلف بين الدول الصناعية والنامية، وكذلك الحال بالنسبة للسلوكيات والأعراف والتقاليد السائدة في كل منهما.

إلا أن ذلك لا يمنع وجود قواسم مشتركة في بعض أنماط الجريمة تتجاوز الحدود السياسية والإقليمية، ولذلك فإن تحليل هذه الأنماط بين الدول ومعرفة التشابه والاختلاف يؤديان إلى بيان المحتوى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي تحدث فيه هذه الأفعال (Friday,1984)، ولعل فهم

الفرضيات والمسلمات الأساسية التي يقوم عليها السلوك الإجرامي على المستوى العالمي يمكن أن تتحقق من خلال فهمها لمقارنة أنماط الجرائم بين المجتمعات الإنسانية المختلفة.

وتعد دراسة بول فرايدي (Paul Fraidy,1984) في مقارنة جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات في الدول الصناعية والنامية من الدراسات الرائدة في هذا المجال، والتي اعتمدت على الإحصاء الحكومي رغم مشكلات الإحصاء الحكومي المتمثلة في الموثوقية والصدق والثبات والتحيز وعدم الدقة في هذا الإحصاء، وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عالية إيجابية بين مستوى خطورة الجريمة ومستوى التنمية الانتقالية حيث تبين أن معدل الاعتداء على الإنسان عال في المجتمعات التي لديها مستوى اقتصادي متدن (الدخل القومي) ونسبة عالية من سكانها يعملون في الزراعة. كما تبين أن هناك معدلاً عالياً للاعتداء على الممتلكات في المجتمعات التي لديها معدل عال من الدخل القومي ونسبة منخفضة من سكانها يعملون في الزراعة. وقد تعود هذه الاختلافات إلى الثقافة الاجتماعية والبنى الاجتماعية السائدة في المجتمع والأدوار التي يتوقع من الفرد أن يلعبها، فالمجتمع الزراعي مجتمع يعتمد كثيراً على الأيدي العاملة خاصة إذا كان ذا مستوى اقتصادي متدن وبالتالي فإن احتمالات التفاعل بين الأفراد عالية، وترتبط بالعلاقات الأولية بين الأفراد (الولاء للجماعة) وبالتالي فإن شيوع التعدي على الإنسان أمر متوقع في هذه المجتمعات خاصة في قضايا المشكلات الأخلاقية والثأر والشرف.. الخ، فشيوع ثقافة الانتماء الجماعي والوحدة الجماعية بالإضافة إلى المعايير الثقافية التي تعزز مثل هذه الأنماط يؤدي خرقها إلى استخدام العنف والذي هو مبرر ثقافياً.

أظهرت نتائج دراسة شيشور (١٩٩٠) وجود علاقة بين متغيرات التحديث والجريمة حيث تبين أن إجمالي الجريمة يرتبط مع حجم السكان (٠٣, ٠)، والتغير السكاني (-٤٥, ٩٠) والوفيات للرضع (-٤٠, ٠)، معدل أسرة المستشفيات ١٠٠,٠٠٠ نسمة (-٥٧, ٠) ومعدل الأطباء ١٠٠,٠٠٠ من السكان (-٣٧, ٠) ونفقات التعليم (٤٤, ٠) ومعدل الصحف ١٠٠,٠٠٠ نسمة (٦٨, ٠) (Shichor, 1990, p.69).

أما المجتمعات الصناعية فالنمط السلوكي فردي مع التركيز على الحرية والشخصيةو فقيام الفرد بمشكلة جنسية على سبيل المثال يعد سلوكاً شخصياً لا يتطلب ردة فعل جماعية كما هو الحال في الدول النامية، ونظراً لأن البنى الاجتماعية في المجتمع الصناعي مادية، فإن الانحرافات المادية نظراً لما تشكله المادة (الثروة والمال) من أهمية في حياة الأفراد أمر متوقع. فشيوع العلاقات الأولية في المجتمعات النامية مقابل العلاقات اللاشخصية عامل مهم في شيوع نمط الانحراف السائد في كل منهما والذي ينبثق من بعد ثقافي.

لقد درس جيمس (James) العلاقة بين الظروف الاقتصادية والعرق والأثنية، وجرائم العنف بناءً على بيانات تتعلق بالأسباب الجزئية (Micro) والكلية (Macro) في الجريمة. ولقد تبين أن توزيع جرائم العنف ملتو باتجاه الشباب، والفقراء، والأقليات من الذكور ولقد تبين أن متغيرات المجتمع المحلي مثل توافر الفرص في العمل، والمعتقدات السائدة والقيم الشائعة في المجتمع المحلي ذات تفاعل قوي في إنتاج جرائم العنف (James, 1997).

أما رالف فقد استخدمت السلاسل الزمنية في دراسة جرائم السرقة،

والسطو المسلح، وسرقة السيارات للفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٩٢ باستخدام بيانات تقرير الجريمة الموحد (UCR) . ولقد فحصت العلاقة بين جرائم الممتلكات والظروف الاقتصادية. أظهرت نتائج هذه الدراسة دعماً لأهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي في خفض جرائم التعدي على الممتلكات، وتبين أن الانخفاض في مستوى الفقر والدخل العام مرتبط بالسلوك الجرمي (Ralph,1996).

ولقد درس ميشيل(Michael) العلاقة بين المصادر الاقتصادية والسياسية والإجرام، معتمدة على بيانات عن الدخل وجرائم التعدي على الممتلكات وجرائم العنف والصراع السياسي في الدول الصناعية والنامية. لقد شمل الأنموذج أنماطاً معينة من الجريمة والانحراف. أظهرت نتائج الدراسة أن الدول النامية، حيث يفتقر الناس إلى المصادر السياسية والاقتصادية وحيث التوزيع غير العادل للدخل قد ارتبطت عالياً بمعدلات جرائم التعدي على الممتلكات والعنف. أما في الدول المتطورة فإن الظروف الاقتصادية الصعبة (كالركود الاقتصادي) قد ارتبطت بالمظاهرات السياسية (Michael,1994).

يظهر الجدول رقم (٢٤) معدلات الجرائم في الولايات المتحدة لكل (١٠٠) الف من السكان للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨م. ويلاحظ من هذا الجدول تذبذب معدلات الجريمة في فترة الثمانينات حيث بقيت معدلاتها حوالي الـ(٥) آلاف جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان. ويلاحظ كذلك ارتفاع معدلات جرائم العنف والتعدي على الممتلكات والايذاء في حين يلاحظ انخفاض معدلات جرائم القتل والاغتصاب عامة.

الجـــدول رقـــم (٢٤)

معدلات الجريمة في الولايات المتحدة للفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ لكل (١٠٠) ألف من السكان

السنة	السكان	فهرس الجريمة	العنف	الاعتداء على الملكية	القتل	الاغتصاب	السطو المسلح	الايذاء البليغ	ســـــرقة السيارات
١٩٨٠	٢٢٥,٣٤٩,٢٦٤	٥٩٥٠,٠	٥٩٦,٦	٥٣٥٣,٣	١٠,٢	٣٦,٨	٢٥١,١	٢٩٨,٥	٥٠٢,٢
١٩٨١	٢٢٩,١٤٦,٠٠٠	٥٨٥٨,٢	٥٩٤,٣	٥٢٦٣,٨	٩,٨	٣٦,٠	٢٥٨,٧	٢٨٩,٧	٤٧٤,٧
١٩٨٢	٢٣١,٥٣٤,٠٠٠	٥٦٠٣,٧	٥٧١,١	٥٠٣٢,٥	٩,١	٣٤,٠	٢٣٨,٩	٢٨٩,١	٤٥٨,٩
١٩٨٣	٢٣٣,٩٨١,٠٠٠	٥١٧٥,٠	٥٣٧,٧	٤٦٣٧,٣	٨,٣	٣٣,٧	٢١٦,٥	٢٧٩,٢	٤٣٠,٨
١٩٨٤	٢٣٦,١٥٨,٠٠٠	٥٠٣١,٣	٥٣٩,٢	٤٤٩٢,١	٧,٩	٣٥,٧	٢٠٥,٤	٢٩٠,٢	٤٣٧,١
١٩٨٥	٢٣٨,٧٤٠,٠٠٠	٥٢٠٧,١	٥٥٦,٦	٤٦٥٠,٥	٨,٠	٣٧,١	٢٠٨,٥	٣٠٢,٩	٤٦٢,٠
١٩٨٦	٢٤١,٠٧٧,٠٠٠	٥٤٨٠,٤	٦١٧,٧	٤٨٦٢,٦	٨,٥	٣٧,٩	٢٢٥,١	٣٤٦,١	٥٠٧,٨
١٩٨٧	٢٤٣,٤٠٠,٠٠٠	٥٥٥٠,٠	٦٠٩,٧	٤٩٤٠,٣	٨,٣	٣٧,٤	٢١٢,٧	٣٥١,٣	٥٢٩,٥
١٩٨٨	٢٤٥,٨٠٧,٠٠٠	٥٦٦٤,٢	٦٣٧,٢	٥٠٢٧,١	٨,٤	٣٧,٦	٢٢٠,٩	٣٧٠,٢	٥٨٢,٩
١٩٨٩	٢٤٨,٢٣٩,٠٠٠	٥٧٤١,٠	٦٦٣,١	٥٠٧٧,٩	٨,٧	٣٨,١	٢٣٣,٠	٣٨٣,٤	٦٣٠,٤
١٩٩٠	٢٤٨,٧٠٩,٨٧٣	٥٨٢٠,٣	٧٣١,٨	٥٠٨٨,٥	٩,٤	٤١,٢	٢٥٧,٠	٤٢٤,١	٦٥٧,٨
١٩٩١	٢٥٢,١٧٧,٠٠٠	٥٨٩٧,٨	٧٥٨,١	٥١٣٩,٧	٩,٨	٤٢,٣	٢٧٢,٧	٤٣٣,٣	٦٥٨,٩
١٩٩٢	٢٥٥,٠٨٢,٠٠٠	٥٦٦٠,٢	٧٥٧,٥	٤٩٠٢,٧	٩,٣	٤٢,٨	٢٦٣,٦	٤٤١,٨	٦٣١,٥
١٩٩٣	٢٥٧,٩٠٨,٠٠٠	٥٤٨٤,٤	٧٤٦,٨	٤٧٣٧,٧	٩,٥	٤١,١	٢٥٥,٩	٤٤٠,٣	٦٠٦,١
١٩٩٤	٢٦٠,٣٤١,٠٠٠	٥٣٧٣,٥	٧١٣,٦	٤٦٦٠,٠	٩,٠	٣٩,٣	٢٣٧,٧	٤٢٧,٦	٥٩١,٣
١٩٩٥	٢٦٢,٧٥٥,٠٠٠	٥٢٧٥,٩	٦٨٤,٦	٤٥٩١,٣	٨,٢	٣٧,١	٢٢٠,٩	٤١٨,٣	٥٦٠,٤
١٩٩٦	٢٦٥,٢٨٤,٠٠٠	٥٠٨٦,٦	٦٣٤,١	٤٤٤٤,٨	٧,٤	٣٦,٣	٢٠١,٠٩	٣٩٠,٩	٥٢٥,٦
١٩٩٧	٢٦٧,٦٣٧,٠٠٠	٤٩٢٢,٧	٦١٠,٨	٤٣١١,٩	٦,٨	٣٥,٩	١٨٦,١	٢٨٢,٠	٥٠٥,٨
١٩٩٨	٢٧٠,٢٩٦,٠٠٠	٤٦١٥,٥	٥٦٦,٤	٤٠٤٩,١	٦,٣	٣٤,٤	١٦٥,٢	٣٦٠,٥	٤٥٩,٠

ويظهر الجدول رقم (٢٥) معدلات ضحايا جرائم التعدي على الممتلكات لكل (١٠٠) ألف من المنازل، ويلاحظ فيه ارتفاع معدلات ضحايا التعدي على الممتلكات والتي بلغت نحو ٥٠٠ جريمة لكل ١٠٠٠ منزل عام ١٩٧٣م، إلا انها بدأت في الانخفاض في فترة التسعينات حتى وصلت إلى (١٩٨) جريمة لكل (١٠٠٠) منزل عام ١٩٩٩. أما السرقات المسلحة فقد انخفضت هذه الجرائم في فترة التسعينات حتى وصلت إلى (٣٤) جريمة لكل (١٠٠٠) منزل عام ١٩٩٩، وكذلك الحال بالنسبة إلى جرائم النشل وسرقة السيارات.

تابع الجـدول رقـم (٢٥)

معدلات عدد ضحايا التعدي على الممتلكات في الولايات المتحدة الامريكية لكل (١٠٠٠) من المنازل للفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٩٩م

السنة	اجمالي جرائم التعدي على الممتلكات	السرقة المسلحة	النشل	سرقة السيارات
١٩٧٣	٥١٩,٩	١١٠,٠	٣٩٠,٨	١٩,١
١٩٧٤	٥٥١,٥	١١١,٨	٤٢١,٠	١٨,٨
١٩٧٥	٥٥٣,٦	١١٠,٠	٤٢٤,١	١٩,٥
١٩٧٦	٥٤٤,٢	١٠٦,٧	٤٢١,٠	١٦,٥
١٩٧٧	٥٤٤,١	١٠٦,٢	٤٢٠,٩	١٧,٠
١٩٧٨	٥٣٢,٦	١٠٣,١	٤١٢,٠	١٧,٥
١٩٧٩	٥٣١,٨	١٠٠,٩	٤١٣,٤	١٧,٥
١٩٨٠	٤٩٦,١	١٠١,٤	٣٧٨,٠	١٦,٧
١٩٨١	٤٩٧,٢	١٠٥,٩	٣٧٤,١	١٧,٢
١٩٨٢	٤٦٨,٣	٩٤,١	٣٥٨,٠	١٦,٢
١٩٨٣	٤٢٨,٤	٤٨,٠	٣٢٩,٨	١٤,٦
١٩٨٤	٣٩٩,٢	٧٦,٩	٣٠٧,١	١٥,٢
١٩٨٥	٣٨٥,٤	٧٥,٢	٢٩٦,٠	١٤,٢
١٩٨٦	٣٧٢,٧	٧٣,٨	٢٨٤,٠	١٥,٠
١٩٨٧	٣٧٩,٦	٧٤,٦	٢٨٩,٠	١٦,٠
١٩٨٨	٣٧٨,٤	٧٤,٣	٢٨٦,٧	١٧,٥
١٩٨٩	٣٧٣,٤	٦٧,٧	٢٨٦,٥	١٩,٢
١٩٩٠	٣٤٨,٩	٦٤,٥	٢٦٣,٨	٢٠,٦
١٩٩١	٣٥٣,٧	٦٤,٦	٢٦٦,٨	٢٢,٢
١٩٩٢	٣٢٥,٣	٥٨,٦	٢٤٨,٢	١٨,٥
١٩٩٣	٣١٨,٩	٥٨,٢	٢٤١,٧	١٩,٠
١٩٩٤	٣١٠,٢	٥٦,٣	٢٣٥,١	١٨,٨
١٩٩٥	٢٩٠,٥	٤٩,٣	٢٢٤,٣	١٦,٩
١٩٩٦	٢٦٦,٣	٤٧,٢	٢٠٥,٧	١٣,٥
١٩٩٧	٢٤٨,٣	٤٤,٦	١٨٩,٩	١٣,٨
١٩٩٨	٣١٧,٤	٣٨,٥	١٦٨,١	١٠,٨
١٩٩٩	١٩٨,٠	٣٤,١	١٥٣,٩	١٠,٠

ويظهر من الجدول رقم (٢٦) معدل ضحايا جرائم العنف في الولايات المتحدة الأمريكية لكل (١٠٠٠) من السكان عن (١٢) سنة فاعلى للفترة من (١٩٧٣-١٩٩٩)، حيث يلاحظ من هذا الجدول انخفاض معدلات جرائم العنف في فترة التسعينات إلى حوالي (٣٢) جريمة مقارنة مع حوالي (٥٠) جريمة في بداية السبعينات والثمانينات. اما جرائم القتل فقد حافظت على معدلاتها في هذه الفترة، كما انخفضت معدلات ضحايا جرائم الاغتصاب والسرقة والايذاء البليغ والبسيط.

الجدول رقم (٢٦)

معدلات ضحايا جرائم العنف في الولايات المتحدة الأمريكية لكل (١٠٠٠) من السكان، عمر (١٢) سنة فاعلى للفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٩٩م

السنة	اجمالي جرائم العنف	القتل	الاغتصاب	السرقة	الايذاء البليغ	الايذاء البسيط
١٩٧٣	٤٧,٧	٠,١	٢,٥	٦,٧	١٢,٥	٢٥,٩
١٩٧٤	٤٨,٠	٠,١	٢,٦	٧,٢	١٢,٩	٢٥,٣
١٩٧٥	٤٨,٤	٠,١	٢,٤	٦,٨	١١,٩	٢٧,٢
١٩٧٦	٤٨,٠	٠,١	٢,٢	٦,٥	١٢,٢	٢٧,٠
١٩٧٧	٥٠,٤	٠,١	٢,٣	٦,٢	١٢,٤	٢٩,٤
١٩٧٨	٥٠,٦	٠,١	٢,٦	٥,٩	١٢,٠	٣٠,٠
١٩٧٩	٥١,٧	٠,١	٢,٨	٦,٣	١٢,٣	٣٠,٣
١٩٨٠	٤٩,٤	٠,١	٢,٥	٦,٦	١١,٤	٢٨,٨
١٩٨١	٥٢,٣	٠,١	٢,٥	٧,٤	١٢,٠	٣٠,٣
١٩٨٢	٥٠,٧	٠,١	٢,١	٧,١	١١,٥	٢٩,٨
١٩٨٣	٤٦,٥	٠,١	٢,١	٦,٠	٩,٩	٢٨,٣
١٩٨٤	٤٦,٤	٠,١	٢,٥	٥,٨	١٠,٨	٢٧,٢
١٩٨٥	٤٥,٢	٠,١	١,٩	٥,١	١٠,٣	٢٧,٩
١٩٨٦	٤٢,٠	٠,١	١,٧	٥,١	٩,٨	٢٥,٣
١٩٨٧	٤٤,٠	٠,١	٢,٠	٥,٣	١٠,٠	٢٦,٧
١٩٨٨	٤٤,١	٠,١	١,٧	٥,٣	١٠,٨	٢٦,٣
١٩٨٩	٤٣,٣	٠,١	١,٨	٥,٤	١٠,٣	٢٥,٨
١٩٩٠	٤٤,١	٠,١	١,٧	٥,٧	٩,٨	٢٦,٩
١٩٩١	٤٨,٨	٠,١	٢,٢	٥,٩	٩,٩	٣٠,٦
١٩٩٢	٤٧,٩	٠,١	١,٨	٦,١	١١,١	٢٨,٩
١٩٩٣	٤٩,١	٠,١	١,٦	٦,٠	١٢,٠	٢٩,٤
١٩٩٤	٥١,٢	٠,١	١,٤	٦,٣	١١,٩	٣١,٥
١٩٩٥	٤٦,١	٠,١	١,٢	٥,٤	٩,٥	٢٩,٩
١٩٩٦	٤١,٦	٠,١	٠,٩	٥,٢	٨,٨	٢٦,٦
١٩٩٧	٣٨,٨	٠,١	٠,٩	٤,٣	٨,٦	٢٤,٩
١٩٩٨	٣٦,٠	٠,١	٠,٩	٤,٠	٧,٥	٢٣,٥
١٩٩٩	٣٢,١	٠,١	٠,٩	٣,٦	٦,٧	٢٠,٨

الفصل الثالث

الواقع الديموغرافي والتنمية البشرية في الوطن العربي والعالم(*)

(*) المصدر لكافة البيانات الواردة في هذا الفصل هو : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠١م)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م، صفحات متفرقة.



٣ ـ الواقع الديموغرافي والتنمية البشرية في الوطن العربي والعالم

كنا قد تعرضنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة لخصائص المجتمع العربي الاجتماعية والاقتصادية للفترة السابقة لعام ١٩٩٩م بيد أن تحليل بيانات الجريمة بشكل عام مفصل، وهو ما سوف يتم في الفصل الرابع، يتطلب أن يمهد له بالحديث عن الأحوال الديمغرافية الراهنة في المجتمع العربي عام (٢٠٠٠م)، والوقوف على واقع التنمية البشرية في المجتمع العربي من جهة أخرى مع مقارنة المتغيرات الديمغرافية والتنموية مع العالم كلما كان ذلك مناسباً. إن من شأن هذا أن يمنحنا خلفية قوية نؤسس عليها معالجة وتحليل بيانات الجريمة في الوطن العربي بما يعبر عن واقعها وآفاقها.

٣ . ١ الواقع الديموغرافي في المجتمع العربي والعالم

يشير الوضع السكاني في الوطن العربي لعام (٢٠٠٠)، أن عدد سكان الوطن العربي قد بلغ (٢٨٣) مليون نسمة، وقد تبين وجود تباين سكاني كبير بين أقطار الوطن العربي، حيث بلغ حجم السكان في مصر (٦٨) مليون نسمة، وفي قطر والبحرين وجيبوتي، وجزر القمر أكثر من نصف مليون بقليل لكل منها. ومقارنة مع سكان العالم الذين تجاوز عددهم (٦) مليار نسمة في العام نفسه، في حين تجاوز عدد السكان الدول المتقدمة المليار، وفي الدول النامية حوالي (٥) مليار نسمة.

معدل المواليد : يعد عدد المواليد لكل (١٠٠) من السكان مؤشراً على الصحة العامة والوعي الصحي، ويتراوح المتوسط العام للمواليد لكل

(١٠٠) من السكان في الوطن العربي (٩٣ , ٣١)، وهو كذلك تباين بين (٢٠) لقطر، و(٤٧) للصومال. ويلاحظ أن المتوسط العام العربي هو أكبر من المتوسط العام الدولي والبالغ (٢٢)، ومن المتوسط العام في الدول المتقدمة والبالغ (١١) والدول النامية (٢٥). وهو مؤشر على وعي صحي منخفض، إلا أن هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيراً في هذا المجال، وهي :

أ- المعتقدات الدينية التي تشجع على الانجاب.

ب- الأوضاع السكانية الخاصة ببعض الدول كفلسطين (وهي ردة فعل طبيعية للبقاء مقابل الفاقد البشري في المواجهات مع اسرائيل)، وكذلك الدول المنخفضة السكان، والكبيرة الثروة والتي تحاول الوصول إلى وضع سكاني آمن مقارنة مع نمو الأقليات، والعمالة الأجنبية، والعربية فيها.

معدل الوفيات: يشير معدل الوفيات لكل (١٠٠) من السكان إلى تساوي معدلها (تقريباً) في المجتمع العربي مع معدلها في العالم (٩) مقابل (٢ , ٩) في المجتمع العربي. وهي أقل من معدلها في الدول المتقدمة (١٠)، وهذا مؤشر على تقدم القطاع الصحي العربي في هذا المجال.

نسبة الزيادة الطبيعة للسكان: تعتبر نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في المجتمع العربي مرتفعة مقارنة بالمستويات الأخري، حيث تبلغ (٥ , ٢٪) مقارنة مع (٤ , ١٪) على مستوى العالم، و(١ , ٠٪) على مستوى الدول المتقدمة، و(٧ , ١٪) على مستوى الدول النامية.

المدة اللازمة لمضاعفة السكان: تعتبر المدة اللازمة لمضاعفة السكان منخفضة في المجتمع العربي مقارنة مع المدة اللازمة لمضاعفة سكان العالم

في حين تبلغ هذه المدة في الوطن العربي (٢٩,٧ سنة)، وهي أقل بكثير من المدة التي يحتاجها العالم (٥١ سنة)، أو تحتاجها الدول النامية (٤٢ سنة)، أو تحتاجها الدول المتقدمة (٨٠ سنة).

معدل وفيات الأطفال الرضع : يعد معدل وفيات الأطفال الرضع من المؤشرات العامة على الوضع الصحي، بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم (٥٧)، ويسجل للوطن العربي تقدماً على هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المعدل (٥١,٩)، ولكنه بعيد عن المعدل العام في الدول المتقدمة، وهو (٨) ولكنه أفضل من المعدل في الدول النامية (٦٣)، واقتربت البحرين كثيراً من المعدل في الدول الصناعية (٨,٠٧) في حين سجل العراق أعلى معدل (١٢٧)، والصومال (١٢٥,٨)، وجيبوتي (١١٥).

إجمالي معدل الخصوبة: لا زالت معدلات الخصوبة في الوطن العربي مرتفعة، حيث سجلت أعلى معدل في العالم (٤,٧) مقارنة مع (٢,٩) في العالم، و(١,٥) في الدول المتقدمة، و(٣,٢) في الدول النامية. وترتبط هذه المعدلات المرتفعة بانجاب الذكور واستمرار محاولات الانجاب في حالة شيوع المواليد الاناث في الأسرة، وبأسباب دينية تحرم الاجهاض وتحديد النسل، وبأسباب سياسية تتعلق بالوضع السكاني للمجتمع، وخاصة المجتمعات ذات الحجم السكان الصغير وذات الامكانات المادية الكبيرة.

الهرم السكاني : المجتمع العربي مجتمع فتي، حيث تبلغ نسبة من هم في سن (١٥ سنة) فما دون (٣٩,٣٪) من السكان مقارنة مع (٣١٪) على مستوى العالم. إلا أن هذه النسبة تنخفض على مستوى الدول النامية (١٩٪)، وهي مرتفعة على مستوى الدول النامية عامة (٣٤٪). وهذا مؤشر على أن نسبة الاعالة ستكون مرتفعة على مستوى المجتمع العربي، وذلك تكون نسبة مرتفعة، وهي الشريحة السكانية التي بحاجة إلى الرعاية

والاهتمام، وهي شريحة مستهلكة وغير منتجة بشكل عام. وبمقارنة ذلك بشريحة كبار السن (٦٥ سنة) فأكثر فيلاحظ أن نسبة هذه الشريحة في الدول العربية أقل منها مقارنة مع النسبة العالمية وهي (١٨ , ٣) في الدول العربية مقابل (٧٪) على مستوى العالم، و(١٤٪) على مستوى الدول المتقدمة، وأقل منها على مستوى الدول النامية (٥٪). وانخفاض نسبة كبار السن في المجتمع العربي مؤشر على تدني الشروط الصحية لكبار السن عامة.

إجمالي توقعات الحياة عند الولادة: بلغ توقع الحياة عند الولادة في العالم (٦٦ سنة)، ويقترب الرقم العربي من هذا الرقم حيث بلغ (٣ , ٦٤ سنة)، وهو أقل من الرقم الخاص بالدول المتقدمة (٧٥سنة)، وأعلى بقليل من الرقم الخاص بالدول النامية (٦٤سنة)، وهو مؤشر آخر إيجابي على الوضع الصحي. علماً بأنه في بعض الدول قد اقترب من الرقم في الدول المتقدمة السعودية (٧٠ سنة)، و(لبنان ٧٠سنة)، وعُمان (٧١سنة)، وفلسطين (٧٢سنة)، وقطر (٧٢سنة)، والامارات (٧٤سنة)، وليبيا (٧٥سنة). أما ما يخص الذكور فقد اقترب جداً الرقم العربي من العمر المتوقع في العالم (٦٤ سنة) منه مقابل (٥٩ , ٦٣ سنة) في الدول العربية، مقارنة بـ(٧٢سنة) في الدول المتقدمة، وأفضل من الدول النامية (٦٢ سنة). وفيما يخص العمر المتوقع عند الولادة للاناث فقد اقترب الرقم العربي (٦ , ٦٦ سنة) من الرقم العالمي (٦٨ سنة)، مقابل (٧٩ سنة) في الدول المتقدمة، و(٦٦ سنة) في الدول النامية.

الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية على مستوى الوطن العربي عامة (٦ , ٥٣) فرداً/ ميل٢، أما المتوسط العام للكثافة السكانية لجميع الدول العربية (مجموع كثافة كل الدول على عددها) فكانت (٥ , ٣٣٩) فرداً/ للميل المربع الواحد. والكثافة السكانية العربية (السكان/ الأرض) تعد

مقاربة لها في الدول المتقدمة، بل أقل منها(٦٤ , ٥٣ للوطن العربي مقابل ٦٠ للدول المتقدمة، ١٥٣ للدول النامية).

التحضر : تعد نسبة التحضر (السكان الذين يعيشون في المدن) مرتفعة في الوطن العربي (٦٣,٨٪) مقارنة مع التحضر في العالم (٤٥٪)، إلا أنها أقل مما هو عليه الحال في الدول الصناعية (٧٥٪)، وأكثر من الدول النامية (٣٨٪).

نسبة المصابين بمرض الايدز من عمر (١٥ـ١٩ سنة): بلغت نسبة المصابين بمرض الايدز من عمر (١٥ـ١٩) سنة في العالم (١٪)، وفي الوطن العربي أقل من ذلك (٠,٦٦)، وهذه النسبة أقل من نسبة الدول النامية (١,٣٪)، وأكثر من الدول المتقدمة (٠,٣٪). ولابد من أخذ العوامل الاجتماعية والدينية التي تحد من انتشار مثل هذا المرض في الوطن العربي وذلك بسبب الزواج، وقوة قيم الأسرة، وتحريم العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة. كما أن هناك عوامل أخرى منها عدم تسجيل حالات المرض بسبب الوصم الاجتماعي الذي قد يلحق بالأسرة، أو بالشخص. كما يلاحظ أن الدول التي يرتفع فيها استخدام موانع الحمل لدى المتزوجات يقل فيها نسبة المصابين بمرض الايدز، حيث بلغت النسبة العالمية (٦٠٪)، إلا أن النسبة لا زالت منخفضة في الدول العربية (٣٩,٥٪) مقارنة مع الدول المتقدمة (٧٤٪)، والنامية (٥٦٪).

٣ . ٢ واقع التنمية البشرية في المجتمع العربي

٣ . ٢ . ١ دليل التنمية البشرية

هناك أربع دول عربية حققت مستويات تنمية عالية في عام ١٩٩٨

(٨, ٠ فأعلى) وهي دولة الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وقطر)، كما حققت أربعة دول مستويات تنمية منخفضة هي (جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، واليمن)، أما باقي الدول العربية فكانت متوسطة المستوى (٥, ٠-٧٩٩, ٠)، ومقارنة بالعالم الذي احتل مستوى أعلى المتوسط (٧١٢, ٠) والبلدان الصناعية التي احتلت أعلى مستوى (٨٩٣, ٠)، وقارب الوطن العربي الدول النامية في مستواه، والتي حققت مستوى متوسط (٦٤٢, ٠).

وبالنظر إلى المتغيرات المكونة للدليل ذات العلاقة يلاحظ أن دليل العمر المتوقع أعلى من قيمته بقليل في الدول النامية (٦٨, ٠) مقابل (٦٦, ٠). إلا أنه أقل منه في الدول المتقدمة (٨٦, ٠) وأقل من القيمة العالمية (٧٠, ٠). أما دليل التعليم (٦٠, ٠) فكان أقل من كل من المستوى العالمي (٧٤, ٠) والدول النامية (٦٨, ٠)، والدول الصناعية (٩٤, ٠). أما دليل الناتج المحلي الإجمالي فبلغ (٦٢, ٠) فكان أفضل من مستوى الدول النامية (٥٨, ٠)، وأقل من الدول المتقدمة (٨٩, ٠)، وأقل من المستوى العالمي (٧٠, ٠).

كما يلاحظ أن معايير الحياة في تحسن، فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي قد قارب المتوسط الدولي (٩, ٦٦) سنة، وزاد على متوسط الدول النامية (٧, ٦٤سنة)، ولكنه أقل من متوسط الدول المتقدمة (٤, ٧٦سنة) وهو منخفض في الدول ذات المستويات المتدنية، وهذه نتيجة طبيعية. أما متغيرات المعرفة والمتمثلة في التعليم مقاساً بنسبة القراءة والكتابة بين الكبار فما زال المجتمع العربي دون المستوى المطلوب حيث بلغت هذه النسبة (٧, ٥٩٪)، وهي نسبة أقل مما هو متوافر على مستوى الدول النامية الأخرى (٣, ٧٢٪)، أو الدول الصناعية (٤, ٩٧٪)، أوالعالم (٨, ٧٨٪). وتنطبق الملاحظة ذاتها على نسبة القيد الاجمالية في التعليم

الأولي والثانوي، والعالي معاً، حيث بلغت هذه النسبة (٦٠٪)، وهي أقل بكثير منها في الدول الصناعية (٨٦٪)، وعلى مستوى العالم (٦٤٪).

وفي الجانب الاقتصادي فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار قد بلغ (٤١٤٠) دولاراً وهي قيمة أعلى من مثيلتها في البلدان النامية (٣٢٧٠) ولكنها أقل منها على مستوى العالم (٦٥٢٦) دولار وبالطبع في الدول الصناعية (٢٠٣٥٧) دولار، على الرغم من وجود العديد من الدول العربية النفطية. أما إذا أخذ دليل الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أن الوضع الاقتصادي العربي أفضل بقليل منه في الدول النامية (٦٢, ٠ مقابل ٥٨, ٠)، وأقل منه على المستوى الدولي (٧٠, ٠) أو الدول الصناعية (٨٩, ٠).

٣ . ٣ التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس

لقياس العدالة الاجتماعية في التنمية كمؤشر على موقع الدولة بدليل التنمية البشرية، فقد تم استخدام أدلة (مؤشرات) للتمييز بين الذكور والاناث، وهذه الأدلة تأخذ بالحسبان موقع الإناث بالدرجة الأولى على هذه الأدلة. ومستوى الوطن العربي على هذا الدليل متوسط (٦١٢, ٠)، وهو أقل بقليل من مستوى الدول النامية (٦٣٤, ٠)، وأقل من الدول الصناعية (٨٨٩, ٠)، وأقل من العالم (٧٠٦, ٠). ويأخذ هذا الدليل بالحسبان متغيرات البقاء (العمر المتوقع عند الولادة)، والمعرفة (معدل القراءة والكتابة)، والاقتصاد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). ففي ما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة فقد بلغ (٥, ٦٧ سنة)، في الوطن العربي مقابل (٦, ٦٤ سنة) للذكور، وهذا أعلى من متوسط العمر عند الولادة في الدول النامية (٤, ٦٦ سنة)، وأقل من المتوسط العالمي (١, ٦٩ سنة)،

والمتوسط الخاص بالدول الصناعية (٧٩,٦ سنة)، والعمر المتوقع عند الولادة للاناث أعلى منه للذكور على جميع المستويات (العالم، والدول الصناعية، والدول النامية، والوطن العربي).

أما نسبة القراءة والكتابة بين الكبار فقد كانت منخفضة للاناث في الوطن العربي (٤٧,٣٪) مقابل (٧١,٥٪) للذكور، وهذه النسبة تقل كثيراً عن النسبة في البلدان النامية (٦٤,٥٪)، أو البلدان الصناعية (٩٦,٧٪)، أو النسبة العالمية (٧٣,١٪)، وعلى أية حال فإن نسبة تعليم الذكور أعلى من نسبة الاناث، وعلى جميع المستويات العالم (٦٤,٦٪ مقابل ٧٣,١٪)، والدول الصناعية (٩٨,٢٪ مقابل ٩٦,٧٪)، والدول النامية (٨٠,٣٪ مقابل ٦٤,٥٪).

وبالنظر إلى نسبة القيد العام نلاحظ أن نسبة الاناث المقيدات في التعليم الأولي، والثانوي، والعالي لا زالت منخفضة (٥٤٪) مقابل (٧١,٥٪) للذكور. وهي نسبة تقترب كثيراً من النسبة في الدول النامية (٥٥٪)، وهي أقل من النسبة العالمية (٦٠٪)، ومنها في الدول الصناعية (٨٦٪). ونسبة الاناث المقيدات في التعليم الابتدائي، والثانوني والعالي هي أقل من نسبة الذكور ولجميع المجموعات [الدول النامية ٦٣٪، والدول الصناعية ٨٦٪، والعالمية ٦٧٪].

أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالدولار وفق القوى الشرائية فمتوسط الاناث أقل بحوالي (٣) مرات من متوسط دخل الذكور (١٨٣٧ دولار مقابل ٦٣٤١) دولار، وهو أقل من متوسط الدول النامية (٢١٦٩) دولار، وأقل من الدول الصناعية (١٤١٦٥) دولار، أقل من المتوسط الدولي (٤٤٣٥)دولار.

وكما هو متوقع فإن متوسط نصيب الذكور أعلى من متوسط نصيب الاناث من الناتج المحلي القومي وفي جميع المجموعات [الدول النامية ٤٣٣٤ دولاراً، والدول الصناعية ٢٦٧٤٣ دولاراً، والعالم ٨٥٨٧ دولاراً].

أما ما يتعلق بتطور البقاء على قيد الحياة كمؤشر صحة، ومؤشر تنمية فقد تناول عدد من المتغيرات الصحية منها العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، ونسبة الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين، ومعدل وفيات الأمهات. أن متوسط العمر عند الولادة قد ارتفع في الوطن العربي من (٤ , ٥٢ سنة) عام ٧٠ـ١٩٩٥م، إلى (٦ , ٦٥ سنة) عام ٩٥ـ٢٠٠٠م، وهو أعلى من المتوسط الدولي في الفترة الأخيرة (٤ , ٦٤ سنة) بعدما كان أقل منه في الفترة الأولى (٦ , ٥٥ سنة)، وهو أقل من متوسط العمر في الدول الصناعية في كلا الفترتين (٤ , ٧٠ , ٣ , ٧٦ سنة) على التوالي، وأقل من المتوسط العالمي في كلا الفترتين كذلك (٩ , ٥٩، ـ ٧ , ٦٦ سنة) على التوالي.

أما ما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال الرضع لكل (١٠٠٠) مولود، فقد انخفض عدد الوفيات من (١٢٦) حالة لكل (١٠٠٠) في عام ١٩٧٠، إلى (٥٥) حالة في عام ١٩٩٨م، وبذلك تسجل معدل أقل من معدل الدول النامية في عام ١٩٩٨م (٦٤) حالة لكل (١٠٠٠) من السكان، وأكثر من معدل الدول الصناعية في الفترة ذاتها (٤٠ ، ١٢) على التوالي، وأقل من المعدل العالمي في عام ١٩٩٨ (٥٨) حالة لكل (١٠٠٠) من السكان. وفيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي، فقد انخفض معدل ذلك في الوطن العربي من (١٩٣) حالة عام ١٩٧٠ إلى (٧٢) حالة في عام ١٩٩٨م، مقارنة مع الدول النامية (١٦٨ , و٩٣) على التوالي. وبالمقارنة مع الدول الصناعية (٥٢ و١٤) على التوالي، والمستوى العالمي (١٤٨ , ٨٤) على

التوالي. أما نسبة الأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الـ(٦٠) عاماً فقد بلغت هذه النسبة في الوطن العربي (٢, ٢٥٪)، وهي أقل نسبة من الدول النامية (٢٨٪)، وكذلك المستوى العالمي (٢, ٢٥٪).

الاقتصاد: يُظهر الجدول رقم (٣١) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفترات متنوعة. ويلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (١٤٨٠) دولاراً عام ١٩٧٥م إلى (٤٥٢٠) دولاراً عام ١٩٩٨م، وهو أعلى من متوسط نصيب الفرد في الدول النامية وللفترة ذاتها (٧٢٠, ٣٢٦٠) دولاراً على التوالي، وهو أعلى من متوسط نصيب الفرد في الدول النامية وللفترة ذاتها (٧٢٠، ٣٢٦٠) دولاراً على التوالي، وهي أقل من نصيب الفرد في الدول الصناعية (٥٣٩٠, ٢٠٣٦٠) دولاراً على التوالي، والمستوى العالمي (١٨٨٠، ٦٤٠٠) دولاراً على التوالي.

البطالة: والبطالة كأحد المؤشرات الاقتصادية الهامة، حيث بلغ متوسط معدلاتها (٩, ١٣)، وهي متباينة وفق الدول العربية بين (١) في قطر إلى (٦, ٢٠) في الجزائر، علماً بأن أرقام البطالة بشكل عام مبخسة ولا تعكس الواقع للعاطلين عن العمل.

الفقر: يتراوح نسبة قيمة دليل الفقر في الدول العربية بين (٦, ٩) في البحرين، و(٧, ٤٩) في موريتانيا، و(٤, ٩٤) في اليمن. أما نسبة السكان الذين لا يحصلون على حياة مأمونة فقد بلغت (١٧٪)، وهي أقل من النسبة في الدول النامية (٢٨٪)، والنسبة العالمية (٢٧٪).

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، فنلاحظ أن غالبية الدول العربية تؤمن حصول السكان على الخدمات الصحية، إلا أن نسبة من لا يحصلون على

الخدمات الصحية فمرتفعة في اليمن (٨٤٪)، وموريتانيا (٧٠٪)، والمغرب (٣٨٪)، والسودان (٣٠٪).

أما خدمات الصرف الصحي، فنسبة السكان الذين لا يحصلون عليها فمتباينة بين (١٪) في الأردن، إلى (٧٧٪) في جيبوتي، (٤٩٪) في السودان، وتبلغ في موريتانيا إلى (٤٣٪)، والمغرب (٤٢٪)، ولبنان (٣٧٪). وبشكل عام فإن متوسط من لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي في الوطن العربي (٢٣٪)، وهي أقل من النسبة في الدول النامية (٥٦٪).

الفصل الرابع

تحليل البيانات والنتائج



٤ ـ تحليل البيانات والنتائج

٤ . ١ واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي

٤ . ١ . ١ حجم الجريمة(*)

بلغ حجم الجريمة في الوطن العربي في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) أكثر من (١٣) مليون جريمة وبمتوسط حوالي (٧٠٠) ألف جريمة لكل دولة لكل الفترة مكان الدراسة. أما عند توزيع الجريمة وفق مستويات التنمية (عالي، متوسط، منخفض) فقد تبين أن متوسط حجم الجريمة في هذه الفترة قد بلغ أكثر من نصف مليون جريمة وأن متوسط حجم الجريمة في الدول مرتفعة النمو أكثر من (١٥٠) ألف جريمة لكل دولة وتباين أكثر من (١٠٠) ألف جريمة. أما الدول متوسطة النمو فقد بلغ حجم الجريمة فيها أكثر من (٩) مليون جريمة وبمتوسط حوالي (٨٠٠) ألف جريمة لكل دولة، وبتباين أكثر من (٩٠٠) ألف جريمة. أما الدول منخفضة النمو فقد بلغ حجم الجريمة فيها أكثر من (٣) ملايين جريمة وبمتوسط أكثر من (٩٠٠) ألف جريمة وتباين أكثر من مليون ونصف جريمة جدول (٢٧).

(*) أن تصنيف المجتمع العربي وفق مستوى التنمية يستدعي مراعاة أن:
(١) عدد الدول مرتفعة النمو (العدد قليل وحجم السكان قليل).
(٢) عدد الدول متوسطة النمو (كثير العدد وحجم السكان كبير) مما يستدعي استعمال معيار قياسي مثل (حجم الجريمة/ (١٠٠) ألف من السكان، و يمكن من إجراء المقارنات البينية.

الجدول رقم (٢٧)
توزيع اجمالي الجريمة لكل (١٠٠) الف وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / الجريمة		المجموع العام	متوسط معدلات حجم الجريمة	معدل متوسط حجم الجريمة
منخفض	المجموع	٣٧٠٠٦١٨	١٥٨١,٤٩	١٥٩٩
	الوسط	٩٢٥١٥٤	٣٩٥,٣٧	٣٩٩
	الانحراف المعياري	١٧٠٤٩٩١	٤٨٩	٥٠٠
متوسط	المجموع	٨٧٧٣٢٢٥	٦٣٩٦	٩٣٤٠
	الوسط	٧٩٧٥٦٥	٥٨١	٨٤٩
	الانحراف المعياري	٩٨٣٣٤٥	٤٥٧	١١٨٩
عالي	المجموع	٦٢٨٨٩٢	٥٣٦٣	٥٣٤٥
	الوسط	١٥٧٢٢٣	١٣٤٠	١٣٣٨
	الانحراف المعياري	١١٠٣٢٦	٧٠٧	٧٣٣
الوطن العربي	المجموع	١٣١٠٢٧٣٥	٣٣٤١	١٦٢٩٤
	الوسط	٦٨٩٦١٧	٧٠٢	٨٥٧
	الانحراف المعياري	١٠٥١٧٤٦	٦٠٠	١٠٠٧

أما وفق معدل حجم الجريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان، فقد تبين أن متوسط المعدل العام للجريمة في الوطن العربي قد كان (٧٠٢) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان وكان أعلى معدلات الجريمة في الدول مرتفعة النمو (١٣٤٠) مقابل (٥٨١)، و(٣٩٥) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الدول متوسطة النمو ومنخفضة النمو على التوالي.

أما وفق السنة فيلاحظ أن حجم الجريمة في الوطن العربي قد بدأ بالانخفاض بعد عام ١٩٩٠ وواصل ذلك الانخفاض حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأ حجم الجريمة بالارتفاع وواصل الارتفاع حتى بدأ الانخفاض عام ١٩٩٩ مرة أخرى. فقد كان حجم الجريمة عام ١٩٩٠م أكثر من مليون جريمة انخفض في عام ١٩٩١ إلى حوالي (٨٠٠) ألف جريمة وارتفع قليلاً إلي حوالي (٩٠٠) جريمة في عامي (١٩٩٢ و١٩٩٣). لقد بدأ الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٩٤م ليصبح حجم الجريمة أكثر من مليون جريمة واستمر هذا الارتفاع إلى عام ١٩٩٩م والذي وصل فيه الإرتفاع ذروته حوالي أكثر من مليون ونصف جريمة، والشكل التالي يبين حجم الجريمة في الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩) في الوطن العربي.

أما وفق مستوى التنمية والسنة (١٩٩٠ـ١٩٩٩) فيلاحظ أن حجم الجريمة في الدول المرتفعة النمو أقل منها في الدول متوسطة النمو ومنخفضة النمو وفي جميع السنوات. فقد كان حجم الجريمة في الدول مرتفعة النمو حوالي (٣٠) ألف جريمة في الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٢) ارتفع إلى أكثر من (٣٥) ألف جريمة في عام ١٩٩٣م، فوصل إلى ـ(٦١) ألف جريمة عام ١٩٩٤م وأكثر من (٨٥) ألف جريمة في الفترة (١٩٩٥ـ١٩٩٧)، وأكثر من (٩٣) ألف جريمة في عامي (١٩٩٨ـ١٩٩٩).

أما الدول متوسطة النمو فقد سجل عام (١٩٩٠) أعلى حجم، أكثر من (٨٢) ألف جريمة وتراوح الحجم بين (٦٣-٦٦) ألف جريمة في الفترة (١٩٩١-١٩٩٣)، ارتفع بعدها إلى أكثر من (٧١) ألف جريمة عام (١٩٩٤)، وتجاوز المليون جريمة في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، وارتفع إلى أكثر من مليون جريمة عام ١٩٩٩م.

أما الدول منخفضة النمو فقد تراوح حجم الجريمة فيها في بداية التسعينات (٢٣٧-٢٣٩) ألف جريمة، ثم ارتفع عام ١٩٩٣ إلى أكثر من (٢٥٠) ألف جريمة، ثم واصل الارتفاع حتى بلغ اقصاه عام ١٩٩٧م أكثر من نصف مليون جريمة، وبقي أقل من هذا الحجم بقليل في عامي (١٩٩٨-١٩٩٩).

ويلاحظ أن حجم الجريمة كان الأقل في الدول مرتفعة النمو وعلى مدار الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، في حين كان حجم الجريمة في الدول متوسطة النمو أكثر منه في الدول منخفضة النمو، ويمكن رد ذلك إلى عدد الدول في هذه الفئة وحجم السكان. وبالنظر إلى متوسط الجريمة في كل مستوى من مستويات التنمية تبين أن متوسط حجم الجريمة في الدول مرتفعة النمو أقل من متوسط حجم الجريمة في الدول متوسطة ومنخفضة النمو وفي جميع السنوات. وقد بدأ بالارتفاع في الدول مرتفعة النمو بعد الثلث الأول من التسعينات، حيث تراوح المتوسط في هذا الثلث من (٨) آلاف جريمة، قفز بعدها إلى أقل من الضعف (١٥) ألف جريمة وبقي في النصف الأخير من هذه الفترة في حدود (٢٣) ألف جريمة لكل دولة من الدول مرتفعة النمو. في حين تراوح متوسط الجريمة للدول متوسطة النمو بين (٧٥-١٠١) ألف جريمة.

أما الدول منخفضة النمو فقد تراوح بين (٥٩ـ١٢٠) ألف جريمة. وعند مقارنة متوسط النمو مع الدول منخفضة النمو يلاحظ أن متوسط حجم الجريمة في الدول متوسطة النمو أقل منه في الدول منخفضة النمو باستثناء عام (١٩٩٠) (٧٥ ألف مقابل ٥٩ ألف) على التوالي، واقتربا في عام ١٩٩٢ من بعضهما بفارق بسيط لصالح الدول متوسطة النمو.

وبالنظر إلى معدلات الجريمة وفق السنة ومستوى التنمية يلاحظ ارتفاع هذا المعدل عام ١٩٩٠م (٦٤٣) ثم انخفاضه في الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٤) حيث تراوح بين (٤٤٨) عام ١٩٩٢ إلى (٥٦٩) عام ١٩٩٤م. ثم ارتفاعه في عام ١٩٩٥ إلى (٨٥٨) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان، إلى أن سجل أقصى عدد (٩٣٨) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٩م (جدول ٢٨).

الجدول رقم (٢٨)

توزيع حجم الجريمة في الوطن العربي وفق مستوى التنمية ووفق السنة للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٢٣٩١٩٥	٢٣٧٥٩٣	٢٣٨٠٦٥	٢٥٦٦٢٣	٣٠٩٧٠٤	٤٦٤٩٤٨	٤٧٦١٣٣	٥٠٦٢٩٣	٤٨٩٣٢٨	٤٨٢٧٣٦
	الوسط	٥٩٧٩٨	٥٩٣٩٨	٥٩٥١٦	٦٤١٥٥	٧٧٤٢٦	١١٦٢٣٧	١١٩٠٣٣	١٢٦٥٧٣	١٢٢٣٣٢	١٢٠٦٨٤
	الانحراف المعياري	١٠٥٠٢١	١٠٤٨٧٧	١٠٤٨٤٩	١١٤١١٣	١٤٠٨٩٧	٢١٧٣٢٤	٢٢٧١٨٩	٢٣٨٤٢٧	٢٢٨٩١٥	٢٢٣٧١٠
متوسط	المجموع	٨٣٢٠٨٧	٦٣١٧٧٦	٦٥٥٥٦١	٦٦٠٠٦٤	٧١٣٨٠٥	١٠١٣٣٣٤	١٠٢٣٠٧٥	١٠٢٩٨٨١	١٠٩٣٤٥٤	١١٢٠١٨٨
	الوسط	٧٥٦٤٤	٥٧٤٣٤	٥٩٥٩٦	٦٠٠٠٥	٦٤٨٩١	٩٢١٢١	٩٣٠٠٦	٩٣٦٢٥	٩٩٤٠٤	١٠١٨٣٥
	الانحراف المعياري	١٠٣٤٢٠	٩٠٦٠٥	٩٣٣٨٧	٩٦٢٢٤	١٠٧٦٥٤	١١٥٦٣١	١١٥٤١٥	١١٥٧١١	١١٦٧٠٨	١١٧٧٢٣
عالـــي	المجموع	٢٨٢٠٦	٢٨٦٦٩	٢٩٦٢٨	٣٥٨٧٧	٦١٥٥٨	٨٥٣٤٥	٨٧٧٨٨	٨٤٨٣٥	٩٣٢٢٦	٩٣٨٦٠
	الوسط	٧٠٥١	٧١٦٧	٧٤٠٧	٨٩٦٩	١٥٣٨٩	٢١٣٣٦	٢١٩٤٧	٢١٢٠٨	٢٣٢٨١	٢٣٤٦٥
	الانحراف المعياري	٥٩٨٦	٥٩٤٢	٥٧٤٦	٥٥٤١	١٦٤١٥	١٤١٣٩	١٣٧٧٧	١٢٥٥٠	١٦٤٨٤	١٦٢١٣
الوطن العربي	المجموع	١٠٩٩٤٨٨	٨٩٨٠٣٨	٩٢٣٢٥٤	٩٥٢٥٦٤	١٠٨٥٠٦٧	١٥٦٣٦٢٧	١٥٨٦٩٩٦	١٦٢١٠٠٩	١٦٧٥٩٠٨	١٦٩٦٧٨٤
	الوسط	٥٧٨٦٧	٤٧٢٦٥	٤٨٥٩٢	٥٠١٣٤	٥٧١٠٨	٨٢٢٩٦	٨٣٥٢٦	٨٥٣١٦	٨٨٢٠٥	٨٩٣٠٤
	الانحراف المعياري	٩٢٤٨٨	٨٢٧٨٣	٨٤٦١٨	٨٨٣١٣	١٠١٥٢٦	١٢٨٣٥٠	١٣١١٩٥	١٣٥١٧٧	١٣٢٧٣٣	١٣١٧٦٦

معدلات الجريمة

يلاحظ أن معدل حجم الجريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الدول منخفضة النمو أقل من معدلها في كل من الدول متوسطة النمو ومرتفعة النمو وفي جميع السنوات. ويمكن رد ذلك إلى أن الدول مرتفعة النمو قليلة السكان مما يجعل معدلات الجريمة فيها مرتفعة مقارنة بالسكان والعكس صحيح بالنسبة للدول منخفضة النمو، فحجم السكان الكبير يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة بالنسبة للسكان وكذلك الحال بالنسبة للدول متوسطة النمو. ولقد تراوحت معدلات الجريمة في الدول مرتفعة النمو بين (٦٨٣) عام ١٩٩٢م، إلى أعلى معدل (١٨٦٣) في عام ١٩٩٥م (جدول رقم ٢٩).

أما في الدول منخفضة النمو فتراوحت معدلات الجريمة بين (٢٨٩) في عام ١٩٩٢م إلى (٥٠٨) عام ١٩٩٧م. وأخيراً تراوحت معدلات الجريمة في الدول متوسطة النمو بين (٤٢٣) عام ١٩٩١ إلى (٨٤٣) في عام ١٩٩٩م.

الجـــدول رقـم (٢٩)

معدلات الجريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الوطن العربي وفق مستوى التنمية ووفق السنة للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	الوسط	٣١٤	٢٩٢	٢٨٩	٢٩٨	٣٣١	٤٦٩	٤٩٣	٥٠٨	٤٨٥	٤٧١
	الانحراف المعياري	٣٣٥	٣٣٠	٣١٩	٣٤٣	٤٢٦	٦٥٢	٦٥٥	٦٦٢	٦١٣	٥٧٨
متوسط	الوسط	٥٣٢	٤٢٣	٤٢٨	٤١٧	٤٤٠	٦٣٤	٦٣٨	٦٤٢	٨١١	٨٤٣
	الانحراف المعياري	٥٠٣	٣٩٣	٣٨٩	٣٩٥	٤٠٤	٤٩٧	٥٠٧	٥٠٤	٨٩٥	٩٩٠
عالـي	الوسط	١٢٧٧	٦٨٧	٦٦٣	٨٧٠	١١٦٢	١٨٦٣	١٨٢٩	١٦٩٧	١٦٩١	١٦٦٧
	الانحراف المعيار	١٢٢٧	٢٩٩	٣٢١	٦٤٣	٨٠٦	١٢٨٥	١٢٣٣	٩٧٣	٨٧٢	٨٢٣
الوطن العربي	الوسط	٦٤٣	٤٥١	٤٤٨	٤٨٧	٥٦٩	٨٥٨	٨٥٨	٨٣٦	٩٢٨	٩٣٨
	الانحراف المعياري	٧٢٩	٣٧١	٣٦٧	٤٦٧	٥٧٤	٨٧٩	٨٥٨	٧٦٤	٩٠٣	٩٤١

نزلاء المؤسسات الاصلاحية

لمعرفة وضع المؤسسات الاصلاحية في مختلف اقاليم الوطن العربي، وعدد الموقوفين والمحكومين في تلك المؤسسات نلاحظ أن هناك (٨٩) نزيلاً لكل دولة من دول الخليج العربي، و(١١٠) في بلاد الشام، و(٨٧) في دول وادي النيل، و(١٥٢) في المغرب العربي، والجدول رقم (٣٠) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣٠)
عدد السجناء لكل (١٠٠) الف من السكان

المنطقة	المجموع	الوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
الخليج العربي	٣٥٦	٨٩	٤٥	١١١	٢٩
بلاد الشام	٣٣٠	١١٠	٧٥	١٦٠	٤٤
وادي النيل	١٧٥	٨٧	٦٠	١١٥	٣٨
المغرب العربي	٦١٠	١٥٢	٦٠	٢٥٠	٨٠

كما يظهر الجدول رقم (٣١) عدد الموقوفين والمحكومين في الدول العربية لكل (١٠٠) الف من السكان، ويتراوح ذلك بين (٥٢٧) في دولة قطر، و(٤٨٦٠٠) في المملكة المغربية. اما عدد النزلاء فيتراوح بين (٦٠) في كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، و(٢٥٠) في الجمهورية التونسية، وبمقارنة ذلك ببعض الدول الإسلامية والأجنبية كما في الجدول رقم (٣٩) يلاحظ أن معدل الموقوفين في الولايات المتحدة الأمريكية (٨٤٢, ٧٢٥, ١)، والنزلاء (٦٤٥)، وفي كندا بلغ عدد الموقوفين (٣٤١٦٦)، وعدد النزلاء (١١٥)، وفي اندونيسيا (٤١٦٩٩) موقوفاً، و(٢٠) نزيلاً، بينما بلغت في ماليزيا عدد الموقوفين (٢٤٤٠٠)، وعدد النزلاء (١١٥)، والجدول رقم (٣٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣١)
اجمالي نزلاء المؤسسات الاصلاحية الموقوفين ومعدل النزلاء لكل (١٠٠) الف من السكان في الوطن العربي

الدولة	اجمالي الموقوفين	معدل النزلاء
الأردن	٣٧٤٩	٧٥
الامارات	--	--
البحرين	--	--
تونس	٢٣١٦٥	٢٥٠
الجزائر	٣٥٧٣٧	١٢٥
السعودية	٧٩٣٩ [١]	٤٥ [١]
السودان	٣٢٠٠٠	١١٥
سورية	١٤٠٠٠	٩٥
العراق	--	--
عمان	--	--
فلسطين	--	--
قطر	٥٢٧	١٠٠
الكويت	١٧٣٥	١٠٠
لبنان	٥٠٠٠	١٦٠
ليبيا	--	--
مصر	٤٠٠٠٠	٦٠
المغرب	٤٨٦٠٠	١٧٥
موريتانيا	١٤٠٠	٦٠
اليمن	١٤٠٠٠	--

المصدر : www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/r88.pdf
(١) الحكوميين فقط .

الجدول رقم (٣٢)

اجمالي نزلاء المؤسسات الاصلاحية الموقوفين ومعدل النزلاء لكل (١٠٠) من السكان في بعض الدول الإسلامية والاجنبية

الدولة	اجمالي الموقوفين	معدل النزلاء
الولايات المتحدة	١,٧٢٥,٨٤٢	٦٤٥
كندا	٣٤,١٦٦	١١٥
فرنسا	٥٣٢٥٦	٩٠
المانيا	٧٤٣١٧	٩٠
الصين	١,٤١٠,٠٠٠	١١٥
اليابان	٤٩,٤١٤	٤٠
اندونيسيا	٤١,٦٩٩	٢٠
ماليزيا	٢٤٤٠٠	١١٥

٢ـ جرائم التعديات عامة (ضد الأفراد والممتلكات)

بلغ حجم جرائم التعديات عامة (الخطرة وغير الخطرة) في الوطن العربي حوالي (٥ , ١١) مليون جريمة منها حوالي (٦ , ٥) مليون جريمة ضد الأفراد غير خطرة، وحوالي (٤) مليون جريمة ضد الممتلكات غير خطرة، وحوالي (٥ , ١) جريمة خطرة ضد الأفراد والممتلكات.

كان متوسط جرائم التعديات عامة في الدول مرتفعة النمو حوالي (٨٣) ألف جريمة، و(٧٣٦) ألف جريمة لكل دولة من الدول متوسطة النمو، و(٧٩٣) ألف جريمة للدول منخفضة النمو (جدول رقم ٣٣). أما جرائم التعديات عامة ضد الأفراد فكان متوسط حجمها في الوطن العربي اكثر من (٢٩٥) الف جريمة مقارنة بأكثر من (٢٢١) الف جريمة تعدي ضد الممتلكات، وكان متوسط الدول مرتفعة النمو، ومتوسطة النمو، ومنخفضة النمو حوالي (٣٠) ألف، و(٤١٨) ألف، و(٢٢٢) ألف جريمة على التوالي، اما ضد الممتلكات فكان متوسط المجتمع العربي وفق مستوى التنمية (٢٥ , و(٢٠٥) الف على التوالي.

الجدول رقم (٣٣)
اجمالي جرائم التعديات عامة (ضد الافراد والممتلكات) وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية		اجمالي جرائم التعديات عامة (ضد الافراد والممتلكات)	اجمالي جرائم التعديات عامة ضد الأفراد	اجمالي جرائم التعديات عامة ضد الممتلكات
منخفض	المجموع	٣١٧٥١٢٣	٨٩١٤٩١	١٨٣٦٧٣٩
	الوسط	٧٩٣٧٨٠	٢٢٢٨٧٢	٤٥٩١٨٤
	الانحرافي المعياري	١٤٨٣٩١٨	٤١٩٩١٦	٨٨٠٩٨٩
متوسط	المجموع	٨١٠٣٥٦٢	٤٦٠٢٤٨١	٢٢٦٢٧٤٠
	الوسط	٧٣٦٦٨٧	٤١٨٤٠٧	٢٠٥٧٠٣
	الانحرافي المعياري	٩٩٧٠٥٤	٨٥٣٢٩٢	٢٢٦١٤٠
عالي	المجموع	٣٣٠٧٠٢	١١٨٤٢١	١٠٢٣٧٦
	الوسط	٨٢٦٧٥	٢٩٦٠٥	٢٥٥٩٤
	الانحرافي المعياري	٥٠٤٤٩	١٨٠٠٥	١٣١٨٨
الوطن العربي	المجموع	١١٦٠٩٣٨٩	٥٦١٢٣٩٤	٤٢٠١٨٥٦
	الوسط	٦٩٢٤٣٨	٢٩٥٣٨٩	٢٢١١٥٠
	الانحرافي المعياري	٩٩٩٤١٠	٦٧٨٢٧٨	٤٢٣١٢١

ويلاحظ أن متوسط المعدل العام لكل (١٠٠) الف من السكان في الوطن العربي لجرائم التعديات عامة قد بلغ (٥٠٨٧) لكل دولة وكانت قيمة هذا المتوسط متصاعدة وفق مستوى النمو حوالي (٣ ، ٤ ، و٨ ألف) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان لكل دولة من دول كل مجموعة (جدول رقم٣٤).

ولقد تناسب متوسط معدل جرائم التعدي ضد الأفراد طردياً مع مستوى التنمية (منخفض، متوسط، عالي) وكان (١٣٨٨) و(٢٧٦٤) و(٤٦٣٤) على التوالي، في حين كان المتوسط العام للوطن العربي (٢٨٦٨) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان لكل دولة.

اما معدلات الجرائم ضد الممتلكات فقد كان المتوسط العام فيها في الوطن العربي (٢٢١٨) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان ولقد تناسب طردياً مع مستوى التنمية وكانت (١٧٩٤) و(١٧٦٦) و(٣٨٨٨) على التوالي.

الجدول رقم (٣٤)
معدلات جرائم التعديات عامة لكل (١٠٠) الف من السكان في الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩م

مستوى التنمية		معدلات اجمالي جرائم التعديات عامة (ضدالافراد والممتلكات)	معدلات اجمالي جرائم التعديات عامة ضد الأفراد	معدل اجمالي جرائم التعديات ضد الممتلكات
منخفض	الوسط	٣١٨٢,٤٢	١٣٨٨,١٤	١٧٩٤,٢٨
	الانحراف المعياري	٤٥١٨,٨٨	١٧٥٠,٢٩	٢٧٧٠,٥٠
متوسط	الوسط	٤٥٣٠,٩٢	٢٧٦٤,٥٨	١٧٦٦,٣٤
	الانحراف المعياري	٣٨٣٥,٢٥	٢٤٦٢,٢١	١٥٥٣,٢٥
عالي	الوسط	٨٥٢٣,٣١	٤٦٣٤,٨٦	٣٨٨٨,٤٥
	الانحراف المعياري	٧٧٩٢,١٠	٤١٦٤,١٧	٣٦٧٣,١٩
الوطن العربي	الوسط	٥٠٨٧,٥٣	٢٨٦٨,٥٤	٢٢١٨,٩٩
	الانحراف المعياري	٥٠٣١,٢٧	٢٨٢٠,٥٧	٢٣٧٧,٦٠

أ ـ الجرائم غير الخطرة ضد الأفراد

١ ـ الحجم وفق السنة

أما متوسط جرائم التعدي غير الخطرة ضد الأفراد في الدول العربية وفق مستوى التنمية (منخفض، متوسط، عالي) فقد كان متوسط هذه الجرائم الأقل في الدول مرتفعة النمو تلاها الدول متوسطة النمو فالدول منخفضة النمو للفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩). كما سجلت زيادة وفق مستويات التنمية الثلاثة خلال الفترة ذاتها. ولقد تراوح متوسط هذه الجرائم في الدول مرتفعة النمو بين حوالي أقل من (٢٥٠٠) جريمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٣) آلاف جريمة عام ١٩٩٩. في حين تراوحت متوسطات هذه الجرائم في الدول منخفضة النمو بين حوالي (١٥) ألف جريمة عام ١٩٩٠م إلى (٣٠) ألف جريمة عام ١٩٩٩م أي حوالي ضعف الحجم، ولقد بلغ متوسط حجم هذه الجرائم أكثر من (٣٨) ألف جريمة عام ١٩٩٠ ووصلت إلى حوالي (٤٣) ألف جريمة عام ١٩٩٩م (جدول رقم ٣٥).

أما وفق السنة فقد تراوح حجم جرائم التعديات غير الخطرة ضد الأفراد بين حوالي أقل من نصف مليون جريمة عام ١٩٩٠م إلى حوالي أكثر من ستمائة ألف جريمة عام ١٩٩٩. ولقد سار حجم الجريمة بزيادة وفي جميع السنوات.

الجـــدول رقـم (٣٥)

توزيع الجرائم غير الخطرة ضد الأفراد وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٦٠٧٩٢	٦١٥١٦	٦٢٤٨٤	٦٧٣٣٧	٦٥٩٧٧	١٠٧٠٢٥	١١٤٢١٣	١١٣٠٣٦	١١٨٥٢١	١٢٠٥٨٧
	الوسط	١٥١٩٨	١٥٣٧٩	١٥٦٢١	١٦٨٣٤	١٦٤٩٤	٢٦٧٥٦	٢٨٥٥٣	٢٨٢٥٩	٢٩٦٣٠	٣٠١٤٦
	الانحراف المعياري	٣٠٢١٠	٣٠٥٧٥	٣١٠٥٧	٣٢٤١٨	٣١٩٧٤	٤٨٤٣٩	٥٠٠٣٤	٥٤٢٤٩	٥٥١٥٠	٥٥٤٦٩
متوسط	المجموع	٤٢٧٦٢٧	٤٤٧٨٧٨	٤٥٦٧٨٠	٤٦٦٠٤٨	٥٠١٣٦٧	٤٦٥٣١٨	٤٤٨٨٧٣	٤٤٩٠٣٨	٤٦٦٩٢١	٤٧٢٦٣٠
	الوسط	٣٨٨٧٥	٤٠٧١٦	٤١٥٢٥	٤٢٣٦٨	٤٥٥٧٨	٤٢٣٠١	٤٠٨٠٦	٤٠٨٢١	٤٢٤٤٧	٤٢٩٦٦
	الانحراف المعياري	٧٤٢٧٢	٨٥٠٢٠	٨٧٣١٢	٨٩٦٤٤	٩٩٩١١	٨٣٩٦٠	٨٤٥٢١	٨٤٤٥٣	٨٣٨٩١	٨٤١٤٤
عالـي	المجموع	٩٧٨٩	١٠٣٦٦	٩٤٩٢	٩٩١٣	١١٠١٨	١٣٧٤٢	١٤١٩٨	١٣٠٧٤	١٤٧٠٨	١٢١١٢
	الوسط	٢٤٤٩	٢٥٩١	٢٣٧٣	٢٤٧٨	٢٧٥٤	٣٤٣٥	٣٥٤٩	٣٢٦٨	٣٦٧٧	٣٠٢٨
	الانحراف المعياري	١٤٩٨	٢٦٠٩	١٣٧٢	١٥٠٥	١٦٤٥	٢٠٧٥	٢٣٣٧	٢٣٣٦	٢٤١٢	٢٣٤٩
الوطن العربي	المجموع	٤٩٨٢١٨	٥١٩٧٦١	٥٢٨٧٥٦	٥٤٣٢٩٨	٥٧٨٣٦٢	٥٨٦٠٨٥	٥٧٧٢٨٤	٥٧٥١٤٨	٦٠٠١٥٠	٦٠٥٣٢٩
	الوسط	٢٦٢٢٢	٢٧٣٥٥	٢٧٨٢٩	٢٨٥٩٤	٣٠٤٤٠	٣٠٨٤٦	٣٠٣٨٣	٣٠٢٧٠	٣١٥٨٦	٣١٨٥٩
	الانحراف المعياري	٦٨٨٨٦	٦٦٧٠٣	٦٨٤٦٩	٧٠٢٧٢	٧٧٩١١	٦٧٥٢٠	٦٧٩٨٩	٦٨٤٤٥	٦٨٢٩٢	٦٨٦١٤

٢ ـ المعدل وفق السنة

أما وفق معدل الجرائم غير الخطرة ضد الأفراد لكل (١٠٠) ألف من السكان فقد تراوح معدل هذه الجرائم في الدول المنخفضة النمو بين (٥٩) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٩٥) جريمة عام ١٩٩٩ ، في حين تراوح معدلها في الدول متوسطة النمو بين (١٦٧) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٠ إلى حوالي (١٩٠) جريمة عام ١٩٩٩ . وأخيراً تراوح معدل هذه الجرائم في الدول مرتفعة النمو بين (٢٥٠) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام (١٩٩٧) إلى حوالي (٢٥٠) جريمة عام (١٩٩٧) . وتراوح معدل السنوات الأخرى بين (٢٥٠) جريمة إلى (٣١٩) جريمة عام ١٩٩١م (جدول٣٦) .

الجـــدول رقـــم (٣٦)

معدلات الجرائم غير الخطرة ضد الأفراد لكل (١٠٠) الف من السكان وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	الوسط	٥٨	٥٧	٥٦	٧٦	٧١	١١٥	١٣١	٩٣	٩٤	٩٤
	الانحراف المعياري	١١٢	١١٠	١٠٩	١٠٥	١٠١	١٤٤	١٤٢	١٦١	١٦٠	٥٦
متوسط	الوسط	١٦٦	١٣٨	١٣٧	١٣٦	١٤١	٢٠٤	٢٠٠	١٩٨	٢٠٧	١٨٩
	الانحراف المعياري	١٨٠	١٨٦	١٨٦	١٩٣	٢٠٢	١٨٢	١٩٧	١٩٠	١٨١	١٨٥
عالـي	الوسط	٦٥١	٣١٩	٢٧٢	٢٨١	١٩٣	٣١٨	٣٠٠	٢٥٠	٢٩٠	٢٣٤
	الانحراف المعياري	٧٦٩	٢٩٠	٢٧٨	٣٠٤	٣٠٣	٢٨٦	٢٤٠	١٧١	٢٢٩	١٩٠
الوطن العربي	الوسط	٢٤٦	١٥٩	١٤٩	١٥٤	١٥٨	٢٠٩	٢٠٧	١٨٧	٢٠١	١٧٩
	الانحراف المعياري	٤٠٨	٢٠٩	١٩٨	٢٠٧	٢١٤	٢٠٠	١٩٤	١٨٠	١٨٨	١٧٧

ب ـ الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات

١ ـ الحجم وفق السنة

أما الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات فقد تراوحت بين حوالي (٢٥٣) ألف جريمة في عام ١٩٩٥ إلى حوالي (٤٩٥) ألف جريمة عام ١٩٩٤م. وكانت بقية السنوات في حدود أكثر من (٤٠٠) ألف جريمة سنوياً.

وبالنظر إلى توزيع هذه الجرائم وفق مستوى النمو، يلاحظ أن متوسط هذه الجرائم هو الأقل في الدول ذات التنمية المرتفعة حيث كان أدناه في عام ١٩٩٧م (٧٦٣) جريمة وأعلاه في عام ١٩٩٤ (٥٣٥٤) جريمة لكل دولة. ولقد سجلت هذه الدول ما مجموعه (٢١٤١٦) جريمة عام ١٩٩٤ و(٣٠٥٤) جريمة عام ١٩٩٧م. ويأتي في الترتيب الثاني الدول ذات النمو المتوسط حيث سجلت أقل متوسط لها عام ١٩٩٠ (١٩٥٦٣) جريمة ومجموع (٢٥١٩٦) جريمة، وأعلى متوسط لها عام ١٩٩٤ (٢٢١٣٧) جريمة لكل دولة وما مجموعه (٢٤٣٥٠٨) جريمة. وأخيراً فإن أقل متوسط في مجموعة الدول منخفضة النمو قد كان (٧٥٨٢) عام ١٩٩٥ وبمجموع جرائم (٣٠٣٢٨) جريمة وأعلى متوسط عام ١٩٩٧ (٦١٩٩٨) وبمجموع (٢٤٧٩٩٣) جريمة. ويلاحظ أن حجم ومتوسط الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات قد تناسبت عكسياً مع مستويات النمو (جدول رقم ٣٧) و (جدول ٣٨).

الجـــــدول رقـــم (٣٧)

توزيع الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	١٦٤٣٨٩	١٦٢٩٧٥	١٦٢٠٩٣	١٧٧٥٨٣	٢٢٩٩٥٨	٢٠٣٢٨	٣٣٢٤٦٢	٢٤٧٩٩٣	٣٢٢٩٣٩	٢٠٦٠١٦
	الوسط	٤١٠٩٧	٤٠٧٤٣	٤٠٥٢٣	٤٤٣٩٥	٥٧٤٨٩	٧٥٨٢	٥٨١١٥	٦١٩٩٨	٥٥٧٣٤	٥١٥٠٤
	الانحراف المعياري	٧٧٠٠٦	٧٦٣٣٥	٧٥٨٩٤	٨٣٥١٧	١١١١١٥	١١٥٢٠	١١٦٠٨٦	١١٨٨٣١	١٠٩٨٩٩	١٠١١٤٨
متوسط	المجموع	٢١٥١٩٦	٢٢٤٩٣٢	٢٣٩٤٤١	٢٢٨٩١٧	٢٤٣٥٠٨	٢١٧٨٨٣	٢٢٩٤٧٧	٢١٩٩٠	٢٢٢٠١٠	٢٢١٣٩٤
	الوسط	١٩٥٦٣	٢٠٤٤٨	٢١٧٦٧	٢٠٨١٠	٢٢١٣٧	١٩٨٠٧	٢٠٨٦١	١٩٩٩٨	٢٠١٨٢	٢٠١٢٦
	الانحراف المعياري	٢١٧٣٩	٢٣٥٥٦	٢٣٦٣٥	٢٢٤٠٣	٢٣١٤٦	٢٦٤١١	٢٧١٦٨	٢٧٠٦٨	٢٧٩٣٣	٣٠٨٤٩
عالـــي	المجموع	١٠٩٧٤	١١٤٨٧	١٥٥٣٩	١٨٦٦٩	٢١٤١٦	٤٣٧٥	٤٥٦٢	٣٠٥٤	٣٩٠٥	٨٣٩٤
	الوسط	٢٧٤٣	٢٨٧١	٣٨٨٤	٤٦٦٧	٥٣٥٤	١٠٩٣	١١٤٠	٧٦٣	٩٧٦	٢٠٩٨
	الانحراف المعياري	١٨٣٤	١٧٦٠	٣٠١١	٢٩٧٥	٣٦٧٩	١١١٩	١١٨٤	٥٢٨	٩٩٠	١٨٣٦
الوطن العربي	المجموع	٣٩٠٥٦٠	٣٩٩٣٩٥	٤١٧٠٧٤	٤٢٥١٧٠	٤٩٤٨٨٢	٢٥٢٥٨٦	٤٦٦٥٠١	٤٧١٠٢٧	٤٤٨٨٥٤	٤٣٥٨٠٥
	الوسط	٢٠٥٥٥	٢١٠٢٠	٢١٩٥١	٢٢٣٧٧	٢٦٠٤٦	١٣٢٩٤	٢٤٥٥٢	٢٤٧٩٠	٢٣٦٢٣	٢٢٩٣٧
	الانحراف المعياري	٣٧٦٣٤	٣٧٩٤٥	٣٧٦٩٧	٤٠٢٧١	٥١٧٨٦	٢١٨٢٠	٥٥١٠٦	٥٦٦٦١	٥٢٨٨٦	٥٠١٧٠

الجـــدول رقــم (٣٨)

توزيع الجرائم الخطرة ضد الأفراد وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٣٤٦١٦	٣٨٥٧٦	٦٠٥٧٥	٦٦٢٢٤	٣٦٠٣٤	١٥٦٧٩	٢٥٢٩٢	٢٨٢٦١	٣٦١٩٢	٣٠٧٤٠
	الوسط	٨٦٧٩	٩٦٤٤	١٥١٤٣	١٦٥٥٦	٩٠٠٨	٣٩١٩	٦٣٢٣	١٢١٨٣	١٥٩٦٧	٧٦٨٥
	الانحراف المعياري	١٥٩٠١	١٧٧٧١	٢٨٧٥٣	٣١١٣٠	١٦٤٣٥	٦٠٠١	١٠٥٢٨	١٢١٨٣	١٥٩٦٧	١٢٦٣٦
متوسط	المجموع	٤٣٩٢٠	٥٤٧٨٥	٨٠٧٠٠	٧٤٩٩٤	٨٥٢٠١	٤٩٧٤٧	٤٠٣١٧	٣٤٥٤٩	٣٧٩٥٤	٣٧٠٢٦
	الوسط	٣٩٩٢	٤٩٨٠	٧٣٣٦	٦٨١٧	٧٧٤٥	٤٥٢٢	٣٦٦٥	٣١٤٠	٣٤٥٠	٣٣٦٦
	الانحراف المعياري	٥٠١٨	٥٠٠١	٦٤٧٧	٦٦٥٨	٧٦٤٧	٥٢٩٤	٤٨٣٦	٤٧٢٠	٤٧٧٨	٤٩١٣
عالي	المجموع	٢٤٢٧	٢٤٢٣	٢٤٢٢	٢٤٦١	٥٩٢٤	٣٠٩١	٢٥٨٢	٢٣٨٧	١٤٩٧	٣٠٩٨
	الوسط	٦٠٦	٦٠٥	٦٠٥	٦١٥	١٤٨١	٧٧٢	٦٤٥	٥٩٦	٣٧٤	٧٧٤
	الانحراف المعياري	٩١٧	٩١٧	٩٢٢	٩٤٣	١٧٥٩	١٢٥٧	٩٩٨	٨٩٥	٤٠٩	١١٦٣
الوطن العربي	المجموع	٨١٠٦٣	٩٥٧٨٤	١٤٣٦٩٧	١٤٣٦٧٩	١٢٧١٥٩	٦٨٥١٧	٦٨١٩١	٦٥١٩٧	٧٥٦٤٣	٧٠٨٦١
	الوسط	٤٢٦٦	٥٠٤١	٧٥٦٣	٧٥٦٢	٦٦٩٢	٣٦٠٦	٣٥٨٩	٣٤٣١	٣٩٨١	٣٧٢٦
	الانحراف المعياري	٧٩٧٦	٨٧٠٣	١٤١٩٢	١٤٦٧٤	٩٢٧٠	٤٩١٥	٥٩٣٥	٦٤٨٢	٧٩٩٨	٦٧٨٣

٢ ـ المعدل وفق السنة

وبالنظر إلى توزيع الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات لكل (١٠٠) ألف من السكان يلاحظ أن أعلى هذه المعدلات في مجموعة الدول المرتفعة الدخل حيث بلغت أعلاها عام ١٩٩٠ بمتوسط (٧٢٥) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان، ثم انخفضت إلى (٣٠٨) عام ١٩٩١ وعادت للارتفاع (٣٥٨)، و(٥١٤) عام ١٩٩٣ و(٥٤٤) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٤ . ثم بدأت في الانخفاض إلى (١٤٤)، و(١٤٧)، و(٨٥) في الأعوام (١٩٩٥ـ١٩٩٧).

أما الدول منخفضة النمو فقد سجلت المرتبة الثانية من حيث متوسط معدلات هذه الجرائم لكل (١٠٠) ألف من السكان حيث تراوحت بين أدنى متوسط (٣١) جريمة عام ١٩٩٥ إلى (٢١٨) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٧م.

وأخيراً احتلت مجموعة الدول ذات مستوى التنمية المتوسطة الثالثة، حيث تراوح متوسط معدل هذه الجرائم بين (١١٢) عام ١٩٩٣ ، و(١٥٣) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٨م (جدول رقم ٣٩).

الجـــدول رقـــم (٣٩)

معدلات الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٧٣٨	٧٠٩	٦٨٩	٧٣٤	٧٩٧	١٢٦	٧٤٤	٨٧٢	٧٦٨	٧٠٢
	الوسط	١٨٤	١٧٧	١٧٢	١٨٣	١٩٩	٣١	١٨٧	٢١٨	١٩٢	١٧٥
	الانحراف المعياري	٢٧١	٢٦١	٢٥٢	٢٧٠	٣٧٠	٣٦	٣٦٦	٣٤٨	٣١٣	٢٧٩
متوسط	المجموع	١٢٨٦	١٢٨٥	١٤٠٨	١٢٣٩	١٤١٤	١٥٨١	١٦٦٤	١٦٥٥	١٦٨٤	١٢٣٩
	الوسط	١١٦	١١٦	١٢٨	١١٢	١٢٨	١٤٣	١٥١	١٥٠	١٥٣	١١٢
	الانحراف المعياري	١٥٠	١٥٦	١٤٦	١٣٩	١٤٧	١٥٨	١٥٥	١٤٩	١٥٤	١٣٥
عالي	المجموع	٢٩٠٠	١٢٣٤	١٤٣٢	٢٠٥٩	٢١٧٧	٥٧٩	٥٨٩	٣٤٢	٤٨٦	٨٠٣
	الوسط	٧٢٥	٣٠٨	٣٥٨	٥١٥	٥٤٤	١٤٤	١٤٧	٨٥	١٢١	٢٠٠
	الانحراف المعياري	٩٩٧	١٣٣	١٦٩	٤١١	٤٣٩	٢١٧	٢٢٥	١٠٦	١٨٢	٢٦٠
الوطن العربي	المجموع	٤٩٢٤	٣٢٣٠	٣٥٣٠	٤٠٣٣	٤٣٨٩	٢٢٨٨	٢٩٩٩	٢٨٧٠	٢٩٣٩	٢٧٤٥
	الوسط	٢٥٩	١٧٠	١٨٥	٢١٢	٢٣١	١٢٠	١٥٧	١٥١	١٥٤	١٤٤
	الانحراف المعياري	٥٠٢	١٨٤	١٩٠	٢٧٩	٣٠٩	١٥٥	٢١٠	١٩١	١٨٩	١٨٩

الجرائم الخطرة

أ ـ عامة (جدول رقم (٤٠)

بلغ حجم الجرائم الخطرة عامة (ضد الأفراد والممتلكات) في الوطن العربي اكثر من مليون جريمة كان اكثرها حجماً في الدول مرتفعة النمو تلاها الدول متوسطة النمو فالدول الأقل نمواً. أما وفق المتوسط فكانت على العكس اقلها الدول الأكثر نمواً حوالي (١٧) الف جريمة فالدول المتوسطة النمو (٨٠) الف جريمة، فالدول الأقل نمواً (١٠٢) الف جريمة لكل دولة.

أما وفق معدلات الجريمة لكل (١٠٠) الف من السكان فقد كان متوسط المعدل العام للوطن العربي (١٠٧٩) جريمة وكانت هذه المعدلات تتناسب مع مستوى النمو حيث كانت (١٧٤٤)، (١٠٣٩)، (٥٢٣) طردياً على التوالي.

الجدول رقم (٤٠)

اجمالي الجرائم الخطرة عامة ومعدلاتها لكل (١٠٠) الف من السكان
وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

		المجموع	المعـدل
منخفض	المجموع	٤٠٩٥٩٥	---
	الوسط	١٠٢٣٩٨	٥٢٣
	الانحراف المعياري	١٧٥٢٦٩	٤٥٦
متوسط	المجموع	٨٨٨٧٦٦	---
	الوسط	٨٠٧٩٦	١٠٣٩
	الانحراف المعياري	٥٧٦٦٢	١٣٦١
عالي	المجموع	٦٩٠٩٢	---
	الوسط	١٧٢٧٣	١٧٤٤
	الانحراف المعياري	١٣٠٨٨	١٦٦٧
الوطن العربي	المجموع	١٣٦٧٤٥٤	---
	الوسط	٧١٩٧١	١٠٧٩
	الانحراف المعياري	٨٨٩٥٩	١٣٠٢

ب ـ ضد الأفراد

بلغ حجم الجرائم الخطرة ضد الأفراد حوالي المليون جريمة وبمتوسط حوالي (٥٠) الف جريمة لكل دولة. كان اكثرها جرائم الايذاء البليغ حوالي نصف مليون جريمة، والسطو المسلح حوالي (٢٠٠) الف جريمة، والقتل العمد حوالي (١٢٥) الف جريمة، والاغتصاب حوالي (١٠٥) الف جريمة.

اما وفق مستويات التنمية فقد احتلت الدول متوسطة النمو المرتبة الأولى في حجم هذه الجرائم حوالي اكثر من نصف مليون جريمة، فالمنخفضة النمو حوالي اكثر من (٣٠٠) الف جريمة، واخيراً الدول مرتفعة النمو حوالي (٣٠) الف جريمة. وبالمتوسط كانت متوسطات هذه الجرائم تتناسب عكسياً مع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض) وكانت (٧، و٤٩، و٩٣) الف جريمة تقريباً.

الجـــدول رقـم (٤١)

توزيع الجرائم الخطرة ضد الأفراد وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	احصاءات وصفية للجريمة	جميع الجرائم	القتل العمد	الاغتصاب	السطو المسلح	الايذاء البليغ
منخفض	المجموع	٣٧٢٢٩٩	٩٢٧٤٠	٦٠٩٥٠	٤٢١٤١	١٧٦٤٦٨
	الوسط	٩٣٠٧٤	٢٣١٨٥	١٥٢٣٧	١٠٥٣٥	٤٤١١٧
	الانحراف المعياري	١٦٧٢٨٨	٤١٢٠٠	٢٩٦٩٦	١٩٤٨٧	٧٧٠٣٢
متوسط	المجموع	٥٣٩١٩٣	٣١٣٧٩	٤١٩٤٤	١٥٣٨٠٧	٣١٢٠٦٣
	الوسط	٤٩٠١٧	٢٨٥٢	٤١٩٤	١٧٠٨٩	٢٨٣٦٩
	الانحراف المعياري	٤٣٥٧٨	٢٥٠٦	٥٠٣٤	٢١٩٢٢	٤٠٩٤٥
عالي	المجموع	٢٨٢٧٩	٥٨٠	٢٢٢٦	١٥٤٦١	١٠٠١٢
	الوسط	٧٠٦٩	١٤٥	٥٥٦	٥١٥٣	٣٣٣٧
	الانحراف المعياري	٩٣٠٤	١٠٠	٨٠٧	٧٤٨٤	٢٨٥٢
الوطن العربي	المجموع	٩٣٩٧٧١	١٢٤٦٩٩	١٠٥١٢٠	٢١١٤٠٩	٤٩٨٥٤٣
	الوسط	٤٩٤٦١	٦٥٦٣	٥٨٤٠	١٣٢١٣	٢٧٦٩٦
	الانحراف المعياري	٨٠٩٦٨	١٩١١٤	١٤٠٧٤	١٩٠٦٩	٤٦٩٣٣

واخيراً وفق نوع الجريمة ومستوى التنمية فقد كانت متوسطات جرائم القتل العمد تتناسب عكسياً مع مستويات التنمية (٢٣، ٣) ألف للمستوى

المنخفض والمتوسط على التوالي، وحوالي (١٥٠) جريمة لكل دولة للمستوى العالي وكذلك الحال بالنسبة إلى الاغتصاب (١٥ ، ٤) الف، وحوالي (٥٠٠) للمستوى العالي من التنمية على التوالي، والايذاء البليغ (٤٤ ، ٢٨ ، ٣) الف جريمة لكل دولة على التوالي، في حين كان ترتيب متوسطات السطو المسلح تنمية متوسطة فمنخفضة فعالية عكسياً وعلى النحو التالي (١٠ ، ٧ ، ٥) على التوالي.

أما وفق معدلات الجريمة الخطرة لكل (١٠٠) ألف من السكان فقد تبين أن متوسط معدل الجرائم ضد الأفراد في الوطن العربي هو (٥٢٨) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) جدول رقم (٤٢).

الجـــدول رقـــم (٤٢)

معدلات الجرائم ضد الأفراد لكل (١٠٠)ألف من السكان وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	احصاءات وصفية للجريمة	جميع الجرائم	القتل العمد	الاغتصاب	السطو المسلح	الايذاء البليغ
منخفض	الوسط	٤٥٢,٧٩	٩١,٤٧	٦٠,٢٩	٦٠,٨٠	٢٤٠,٢٢
	الانحراف المعياري	٤٦٠,٤٦	١٢٦,٤٩	٩١,٩٠	٦٩,٣٧	٢١٠,٤٠
متوسط	الوسط	٥٧٩,٥٤	٢٢,٥١	٦٣,٥٦	١٨١,١٥	٣٥١,٠٣
	الانحراف المعياري	٦٢٥,٣٣	١٧,٤٠	١٢٤,٠١	٢٣٧,٥١	٤٧٧,٢٨
عالي	الوسط	٦٤٦,٦٩	١٢,٨٢	٣٦,١٠	٣٤٣,٤١	٢١٠,٩٦
	الانحراف المعياري	٦١٤,٧٢	٥,٥٢	٦١,٢٠	٥٠٩,٦٥	١٧٩,٢٣
الوطن العربي	الوسط	٥٢٨,٦٨	٣٤,٩٩	٥٦,٧٣	١٨١,٤٩	٣٠٣,٠٦
	الانحراف المعياري	٥٦٥,١٠	٦١,٢٦	٩٩,٦٧	٢٧٣,٥١	٣٣٦,٦٥

وكانت معدلات جرائم القتل العمد قد تناسبت عكسياً مع مستويات التنمية فكانت (١٣)، و(٢٣)، و(٩١) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الاغتصاب والتي كانت (٣٦)، و(٦٣)، و(٦٠) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان. في حين تناسبت جرائم السطو المسلح طردياً مع مستويات التنمية فكانت (٣٤٣)، و(١٨١)، و(٦٠) على التوالي، وكذلك الحال الإيذاء البليغ والتي كانت (٣٠٣)، و(٢١٠) و(٢٤٠) على التوالي. أما متوسط جميع الجرائم الخطرة ضد الأفراد لكل (١٠٠) الف من السكان وفق مستويات التنمية البشرية (عالي، متوسط، منخفض) هي (٦٤٦)، و(٥٧٩)، و(٤٥٢) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان على التوالي.

ويلاحظ أن متوسط حجم هذه الجرائم قد بدأ في الزيادة مع بداية التسعينات واستمر حتى عام ١٩٩٣م، حيث تراوح بين (٤٢٦٦) جريمة لكل دولة وبمجموع (٨١٠٦٣) جريمة لجميع الدول عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٧٥٦٢) جريمة لكل دولة أو ما مجموعه (١٤٣٦٧٩) جريمة لجميع الدول عام ١٩٩٣. ثم بدأ حجم هذه الجرائم بالانخفاض منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٧م، وبمتوسط تراوح لهذه الفترة (٦٦٩٢) جريمة لكل دولة أو ما مجموعه (١٢٧١٥٩) جريمة عام ١٩٩٤، إلى متوسط (٣٤٣١) جريمة لكل دولة أو ما مجموعه (٦٥١٩٧) جريمة لجميع الدول عام ١٩٩٧، ثم بدأت بالارتفاع الطفيف عامي ١٩٩٨، و١٩٩٩م (الجدول رقم ٤٣).

ولقد سجلت مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة أقل المتوسطات استمراراً في متوسط حجم هذه الجرائم في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) وكانت (٦٠٦)، و(٦٠٥)، و(٦٠٥)، و(٦١٥) جريمة لكل دولة وبمجموع (٢٤٢٧) و(٢٤٢٣)، و(٢٤٢٢) و(٢٤٦١) جريمة على التوالي.

الجـــدول رقــم (٤٣)

توزيع الجرائم الخطرة ضد الأفراد وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٣٤٧١٦	٣٨٥٧٦	٦٠٥٧٥	٦٦٢٢٤	٣٦٠٣٤	١٥٦٧٩	٢٥٢٩٢	٢٨٢٦١	٣٦١٩٢	٣٠٧٤٠
	الوسط	٨٦٧٩	٩٦٤٤	١٥١٤٣	١٦٥٥٦	٩٠٠٨	٣٩١٩	٦٣٢٣	١٢١٨٣	١٥٩٦٧	٧٦٨٥
	الانحراف المعياري	١٥٩٠١	١٧٧٧١	٢٨٧٥٣	٣١١٣٠	١٦٤٣٥	٦٠٠١	١٠٥٢٨	١٢١٨٣	١٥٩٦٧	١٢٦٣٦
متوسط	المجموع	٤٣٩٢٠	٥٤٧٨٥	٨٠٧٠٠	٧٤٩٩٤	٨٥٢٠١	٤٩٧٤٧	٤٠٣١٧	٣٤٥٤٩	٣٧٩٥٤	٣٧٠٢٦
	الوسط	٣٩٩٢	٤٩٨٠	٧٣٣٦	٦٨١٧	٧٧٤٥	٤٥٢٢	٣٦٦٥	٣١٤٠	٣٤٥٠	٣٣٦٦
	الانحراف المعياري	٥٠١٨	٥٠٠١	٨٤٧٧	٦٦٥٨	٧٦٤٧	٥٢٩٤	٤٨٣٦	٤٧٢٠	٤٧٧٨	٤٩١٣
عالي	المجموع	٢٤٢٧	٢٤٢٣	٢٤٢٢	٢٤٦١	٥٩٢٤	٣٠٩١	٢٥٨٢	٢٣٨٧	١٤٩٧	٣٠٩٨
	الوسط	٦٠٦	٦٠٥	٦٠٥	٦١٥	١٤٨١	٧٧٢	٦٤٥	٥٩٦	٣٧٤	٧٧٤
	الانحراف المعياري	٩١٧	٩١٧	٩٢٢	٩٤٣	١٧٥٩	١٢٥٧	٩٩٨	٨٩٥	٤٠٩	١١٦٣
الوطن العربي	المجموع	٨١٠٦٣	٩٥٧٨٤	١٤٣٦٩٧	١٤٣٦٧٩	١٢١٥٩	٦٨٥١٧	٦٨١٩١	٦٥٩٧	٧٥٦٤٣	٧٠٨٦٤
	الوسط	٤٢٦٦	٥٠٤١	٧٥٦٣	٧٥٦٢	٦٦٩٢	٣٦٠٦	٣٥٨٩	٣٤٣١	٣٩٨١	٣٧٢٩
	الانحراف المعياري	٧٩٧٦	٨٧٠٣	١٤١٩٢	١٤٦٧٤	٩٢٧٠	٤٩١٥	٥٩٣٥	٦٤٨٢	٧٩٩٨	٦٧٦٣

ولقد احتلت مجموعة الدول متوسطة النمو المرتبة الثانية حيث بلغت المتوسطات فيها للفترة ذاتها (٣٩٩٢) و(٤٩٨٠)، و(٧٣٣٦)، و(٦٨١٧) جريمة على التوالي في حين كانت المتوسطات لمجموعة الدول منخفضة النمو (٨٦٧٩)، و(٩٦٤٤)، و(١٥١٤٣)، و(١٦٥٥٦) جريمة لكل دولة. ولقد سجل عام ١٩٩٤ ارتفاعاً في أحجام هذه الجرائم وفي جميع الدول حيث كانت وفق مستويات التنمية (٥٩٢٤)، و(٨٥٢٠١)، و(٣٦٠٣٤) جريمة وانخفضت احجام هذه الجرائم في العام ١٩٩٥ ووفق مستويات التنمية حيث كانت (٣٠٩١)، و(٤٩٧٤٧)، و(١٥٦٧٩) جريمة على التوالي وعاد للارتفاع خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) وبدرجات متفاوتة.

أما متوسط المعدل العام لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة فقد تبين أن متوسط هذه المعدلات قد تراوح بين (٣٥) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة عام ١٩٩٧م، و(٧٨) جريمة في الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، و١٩٩٤.

أما وفق مستويات التنمية ففي المتوسط كانت متوسطات معدلات هذه الجرائم لدى مجموعة الدول المرتفعة النمو أقل منها في المجموعات الأخرى. وتراوحت بين (٢٠) جريمة لكل (١٠٠) ألف نسمة في عام ١٩٩٨ إلى (٨١) في عام ١٩٩٤ وعامة شهد النصف الأول ارتفاعاً في متوسط معدلات هذه الجرائم في كافة المجموعات، وسجلت الدول الأقل نمواً معدلات أعلى.

أما وفق معدلات هذه الجرائم لكل (١٠٠) ألف من السكان ووفق مستوى التنمية البشرية بلغ متوسط المعدل العام لجميع الجرائم الخطرة ضد الممتلكات (١٢٧٩) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة.

ولقد تناسب متوسط معدل هذه الجرائم عكسياً بالإكراه (٢١، ١٤٢، ١٤١)، وسرقة السيارات (٣٧, ٣٥٨, ٧٠٩) والحريق العمد (٢٤، ٢١، ٤٢٩) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة، أما من حيث معدلات الجرائم الخطرة جداً لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان فيمكن الرجوع إلى الجدول (٤٤) للوقوف عليها للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

الجـــدول رقــم (٤٤)

معدلات الجرائم الخطرة جداً ضد الأفراد لكل (١٠٠) ألف من السكان وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	إحصاءات وصفية للجريمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	الوسط	٤١	٤٥	٦٣	٧٤	٤٠	٢٦	٣٩	٤٠	٤٥	٤١
	الانحراف المعياري	٥٣	٥٨	٩٥	٩٨	٤٨	١٢	٢٥	٢٩	٣٨	٢٧
متوسط	الوسط	٣٣	٧٤	٩٥	٨١	٩١	٥٤	٣٥	٣٣	٤١	٤٣
	الانحراف المعياري	٤٣	١٠٢	١٨٠	١١٧	١١٩	٨٠	٤٩	٥٢	٦٨	٨٠
عالي	الوسط	٣٧	٥٩	٤٣	٤٢	٨١	٤٦	٣٧	٣٣	٢٠	٤٣
	الانحراف المعياري	٤٥٢	٩٧	٦٤	٦٣	٨٦	٧٤	٥٥	٤٧	١٨	٥٥
الوطن العربي	الوسط	٧٨	٦٥	٧٨	٧٤	٧٨	٤٧	٣٦	٣٤	٣٧	٤٣
	الانحراف المعياري	٢٠٦	٩٠	١٤٤	١٠١	١٠٠	٦٨	٤٤	٤٥	٥٥	٦٤

ب ـ الجرائم الخطرة ضد الممتلكات

بلغ حجم الجرائم الخطرة ضد الممتلكات حوالي نصف مليون جريمة للفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩). وكان متوسط هذه الجرائم اعلى في الدول مرتفعة النمو مقارنة بمتوسطها في الدول الأقل نمواً حوالي (١٠) الف مقابل (٩) الف. اما وفق نوع الجريمة فقد كانت متوسطات جريمة السرقة بالأكراه، وسرقة السيارات والحريق العمد حوالي (٩ ، ١٥ ، ٢) الف جريمة على التوالي. اما وفق مستوى التنمية ونوع الجريمة فقد توزعت جريمة السرقة بالاكراه عكسياً مع مستوى التنمية (عالي، وسط، منخفض) بحوالي (٥ ,١)، (١٥)، (٢) الف جريمة على التوالي. وكذلك جريمة سرقة السيارات (٦)، (٢٣)، (٤) على التوالي. واخيراً جريمة الحريق العمد والتي توزعت طردياً بعكس باقي الجرائم وكانت (٥ ,٢)، (٢)، (٦ ,١) على التوالي انظر الجدول رقم (٤٥).

الجـــدول رقــم (٤٥)

توزيع اجمالي الجرائم الخطرة ضد الممتلكات وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	جميع الجرائم	السرقة بالأكراه	سرقة السيارات	الحريق العمد
المجموع	٣٧٢٩٦	١١٤٥٠	١٧٤٣٤	٨٤١٢
الوسط	٩٣٢٤	٥٧٢٥	٤٣٥٨	٢١٠٣
الانحراف المعياري	٩٧٠٩	٦٧٧٥	٤٤٢٣,٢٩	١٧١٣,١٦
المجموع	٣٤٩٥٧٣	٩٨٦٩١	٢٣٤٢٣٢	١٦٦٥٠
الوسط	٣٤٩٥٧	١٤٠٩٨	٢٣٤٢٣	١٦٦٥
الانحراف المعياري	٣٦٤٣٣	٢٢٧١٤	٢٧٢٤٧	١٣٩٩
المجموع	٤٠٨١٣	٥٧٨٠	٢٤٣٥١	١٠٦٨١
الوسط	١٠٢٠٣	١٤٤٥	٦٠٨٧	٢٦٧٠
الانحراف المعياري	٩٠٩٣	١٣١٣	٤٥٣١	٤٢٥٢
المجموع	٤٢٧٦٨٣	١١٥٩٢٢	٢٧٦٠١٧	٣٥٧٤٤
الوسط	٢٣٧٦٠	٨٩١٧	١٥٣٣٤	١٩٨٥
الانحراف المعياري	٣٠٠٠٠	١٧٢٦٨	٢٢٠٦٩	٢٢١٨

اما وفق معدلات الجريمة لكل (١٠٠) الف من السكان فقد كان متوسط هذه الجرائم (٥٨١) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان على مستوى الوطن العربي. وكانت هذه المعدلات تناسبت طردياً مع مستوى التنمية (١٢٧٩)، (٥٠٦)، (٧٠) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان على التوالي. ولقد توزعت جرائم السرقة بالاكراه وسرقة السيارات، والحريق العمد طردياً وفق مستوى التنمية.

الجـــــدول رقــم (٤٦)
معدلات الجرائم الخطرة لكل (١٠٠) ألف من السكان وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	مستوى التنمية/ الجريمة	السرقة بالأكراه	سرقة السيارات	الحريق العمد	جميع الجرائم الخطرة
منخفض	الوسط	٢٠	٣٦	٢٣	٧٠
	الانحراف المعياري	١٩	٢٩	١٢	٢٠
متوسط	الوسط	١٤١	٣٨٥	٢١	٥٠٦
	الانحراف المعياري	١٩٤	٧٠٦	٢٢	٨٧٧
عالي	الوسط	١٤١	٧٠٩	٤٢٩	١٢٧٩
	الانحراف المعياري	١٣٧	٨٧٠	٧٧٣	١٧٥٤
الوطن العربي	الوسط	١٢٢	٣٧٩	١١٢	٥٨١
	الانحراف المعياري	١٦٠	٦٧١	٣٦٩	١٠٦٣

ـ وفق متوسط حجم السكان للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩ .

ـ مجموع الجرائم الخطرة للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م .

٤ـ جرائم السرقة

بلغ حجم جرائم السرقة حوالي (٣) ملايين جريمة وبمتوسط حوالي (١٦٠) ألف جريمة لكل دولة خلال الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩) . وكانت متوسطات هذه الجرائم تتناسب عكسياً مع مستويات التنمية .

أما وفق متوسط معدلات هذه الجرائم لكل (١٠٠) ألف جريمة فقد كان المتوسط العام (٢٠٧٦) جريمة لكل (١٠٠) ألف نسمة لكل دولة.

الجدول رقم (٤٧)

اجمالي ومعدل جرائم السرقة لكل (١٠٠)الف من السكان
وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

احصاءات وصفية للجريمة		الاجمالـي	المعـدل
منخفض	الاجمالي	٩٥٨٥٩٥	--
	الوسط	٢٣٩٦٤٩	١١٤٠
	الانحراف المعياري	٤٢٢٧٠٠	١١٧٨
متوسط	الاجمالي	١٨٦٨٠٧٣	--
	الوسط	١٦٩٨٢٥	١٥٥٩
	المعيار الانحرافي	١٨٣١١٤	١٤٦٥
عالي	الاجمالي	١٦٣٥٧٠	--
	الوسط	٤٠٨٩٢	٤٤٣٥
	الانحراف المعياري	١٨٠١٠	٣٥٧١
الوطن العربي	الاجمالي	٢٩٩٠٢٣٨	--
	الوسط	١٥٧٣٨١	٢٠٧٦
	الانحراف المعياري	٢٣٠٣٨١	٢٢٦٨

لقد توزعت متوسطات هذه الجرائم وتراوحت بين حوالي (١٤) ألف عام ١٩٩٢ إلى حوالي (١٧) ألف جريمة عام ١٩٩٤ لكل دولة. ولقد تناسب متوسط حجم هذه الجرائم عكسياً مع مستويات التنمية وفي جميع السنوات.

لقد تراوح متوسط حجم هذه الجرائم في مجموعة الدول المرتفعة النمو حوالي (٣٣٠٠) جريمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٥) آلاف جريمة عام ١٩٩٥م في حين تراوح متوسطها في مجموعة الدول متوسطة النمو حوالي (١٤٥٠٠) جريمة عام ١٩٩٢م إلى أكثر من (١٨) ألف جريمة عام ١٩٩٤، وأخيراً تراوح متوسط هذه الجرائم في مجموعة الدول منخفضة النمو بين حوالي (٢٢) ألف جريمة عام ١٩٩٢م إلى حوالي (٢٧٥٠٠) جريمة عام ١٩٩٦م لكل جريمة.

الجـــدول رقـم (٤٨)

معدل جرائم السرقة لكل (١٠٠) الف من السكان وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

	إحصاءات وصفية للجريمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	الوسط	٢٢٩٣٩,٠٢	٢٢٨٢٩,٥٢	٢١٤٦١,١٠	٢٤٣٢١,٣٥	٢٦٧٢٤,٢٧	٢٣١٢٩,٥٨	٢٧٥٣٢,٢٥	٢٦١٩٠,١٧	٢٣٨٠٨,٩٢	٢٠٧١٢,٦٠
	الانحراف المعياري	٣٩٨١٣,٠٧	٤٠٢٥٩,٧٥	٣٧٢٦٩,٢٩	٤٢٩٨٢,٠٧	٤٨٠٩٣,٦٥	٣٩٨٦٠,٣٠	٤٨٩٩٢,٧٩	٤٧٤٣٠,١٦	٤٢٢٥٤,٠٩	٣٥٧٧٤,٧٢
متوسط	الوسط	١٦٧٨٣,٢١	١٦٩٥٩,٢٤	١٤٥٤٠,١٥	١٦٩٨٥,٢٦	١٨٠٧٢,٦٥	١٨١٨١,٠٠	١٦٦١٣,٧١	١٧٢٣٩,٥٣	١٧٣٣٢,٣٥	١٧١١٧,٧٤
	الانحراف المعياري	١٨٤٥٠,٢٢	١٨٧٥١,٣٨	١٨٢٩٩,٤٨	١٨٩٣٧,٩٥	١٩٦٨٢,٤١	١٨٧٢٣,٧٩	١٩٢٥٢,٣٦	١٨٤٥٦,٥٢	١٨١٧٢,٨٣	١٧٩٠٢,٠٤
عالي	الوسط	٣٣٣٩,٣١	٣٥٣٨,٥٦	٣٨٤٨,٥٦	٣٩٥٠,٨١	٤٠٥٣,٣١	٤٧٨٤,٢٥	٤٤٣٣,٧٥	٤٢٩٠,٠٠	٤٣٠١,٠٠	٤٣٥٢,٨٤
	الانحراف المعياري	١٩٣٣,٢٢	١٩٤٢,٩٩	٢٠٣٠,٩٨	٢٠٤١,٩٦	٢٢٤٤,٤٦	٣٤٧٨,٨٥	٢٤٥٢,٠٨	٢٥٢٠,٥٧	٢٥٧٧,٧٣	٢٥٧٨,٧٨
الوطن العربي	الوسط	١٥٢٤٤٨,٨٧	١٥٣٦٩,٦٨	١٣٧٤٦,٣٣	١٥٧٨٥,٦١	١٦٩٤٢,٦٠	١٦٤٠٢,٤٤	١٦٣٤٨,١٥	١٦٣٩٧,٦٦	١٥٩٥٢,٣٩	١٥١٨٧,٢١
	الانحراف المعياري	٢٢٣٦١,١٣	٢٢٦٠٨,١٤	٢١٢٩٨,٠٨	٢٣٥٨٠,٦٧	٢٥٧٠٠,٦٢	٢٢٤٤٠,٥٢	٢٥٨١٣,٨٤	٢٤٨٩٠,٩٩	٢٢٩٦٠,٧٧	٢٠٦٧٨,٦٦

أما وفق معدلات جرائم السرقة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الوطن العربي فقد تراوح المتوسط العام لهذه المعدلات بين (١٩٣) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة عام ١٩٩٢م ارتفع إلى (٣١٦) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان عام ١٩٩٠م.

ويلاحظ وجود انخفاض في معدلات جرائم السرقة على مستوى الوطن العربي عامة في فترة ١٩٩٠-١٩٩٤م، ثم بدأ الارتفاع عام ١٩٩٥م، ثم عاود الانخفاض في الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٩م.

ويلاحظ ايضاً تناسب متوسطات معدل جرائم السرقة طردياً مع مستوى التنمية (منخفض، متوسط، مرتفع) وفي جميع السنوات. ففي مستوى التنمية المنخفض سجلت عام ١٩٩٠م اعلى متوسط (١٣٢) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان ثم بدأت بالانخفاض أو تراوحت حول متوسطها عام ١٩٩٥م، ثم ارتفعت قليلاً عام ١٩٩٦م، ثم عاودت إلى الانخفاض حتى عام ١٩٩٩م حيث بلغت (٩٢) جريمة لكل (١٠٠) الف من السكان لكل دولة من هذه المجموعة. ويصدق هذا النمط على الدول متوسطة النمو. اما الدول مرتفعة النمو فقد تبعت النمط ذاته مع بعض الاختلاف، حيث بدأ الارتفاع عام ١٩٩٥م وعاودت الانخفاض في عام ١٩٩٩م.

الجـــدول رقـم (٤٩)

معدل جرائم السرقة لكل (١٠٠) الف وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٥٣١	٤٦٨	٤٥٣	٤٨٠	٤٧٩	٤٢٥	٥١٨	٤٥١	٤١٣	٣٦٨
	الوسط	١٣٢	١١٧	١١٣	١٢٠	١١٩	١٠٦	١٢٩	١١٢	١٠٣	٩٢
	الانحراف المعياري	١٢٥	١٢٥	١٠٩	١٢٦	١٤٤	١١٣	١٢٨	١٢٥	١٠٦	٨٤
متوسط	المجموع	١٩٦٧	١٩١٣	١٤٩٢	١٦٠٢	١٦٩٢	١٦٨٦	١٧١١	١٧٠٨	١٧٩٨	١٧٥٨
	الوسط	١٧٨	١٧٣	١٣٥	١٤٥	١٥٣	١٥٣	١٥٥	١٥٥	١٦٣	١٥٩
	الانحراف المعياري	١٦٦	١٦٤	١٤١	١٤٢	١٥٠	١٤٣	١٥٥	١٣٥	١٦٠	١٧٣
عالي	المجموع	٣٥٠٥	١٧٠٠	١٧٢٤	١٧٤١	١٧٥١	٢٧٤٨	١٨٠٠	١٦٥٣	١٤٩٧	١٥١٨
	الوسط	٨٧٦	٤٢٥	٤٣١	٤٣٥	٤٣٧	٦٨٧	٤٥٠	٤١٣	٣٧٤	٣٧٩
	الانحراف المعياري	١٠٩٧	٣٠٥	٣٧٣	٣٨٥	٤٢٨	٦٨٨	٤٥٢	٤٠٤	٣٢٣	٣٤٢
الوطن العربي	المجموع	٦٠٠٤	٤٠٨٢	٣٦٧١	٣٨٢٥	٣٩٢٣	٤٨٦٠	٤٠٣٠	٣٨١٣	٣٧٠٩	٣٦٤٥
	الوسط	٣١٦	٢١٤	١٩٣	٢٠١	٢٠٦	٢٥٥	٢١٢	٢٠٠	١٩٥	١٩١
	الانحراف المعياري	٥٥٤	٢١٤	٢٢٨	٢٣٢	٢٤٨	٣٨١	٢٥٧	٢٣٠	٢٠٨	٢١٩

أما وفق مستويات التنمية فقد تناسبت متوسطات معدلات هذه الجرائم طردياً مع مستويات التنمية فارتفعت مع زيادة مستوى النمو، ففي عام ١٩٩٠ كانت على التوالي (٨٧٦)، و(١٧٨)، و(١٣٢).

٥ ـ جرائم المخدرات

بلغ إجمالي جرائم المخدرات في الوطن العربي حوالي نصف مليون جريمة وبمتوسط حوالي (٣٠) ألف جريمة لكل دولة عربية. وكان متوسط هذه الجرائم في مجموعة الدول مرتفعة النمو أكثر منه (١٢٣٨٤) جريمة في مجموعة الدول منخفضة النمو (١١٥٢٧) جريمة. ولقد تراوح متوسطها في فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩)، (٢٢١٤) جريمة عام ١٩٩٤ إلى (٦٥٣٧) جريمة عام ١٩٩٧، وعامة فقد كانت متوسطات هذه الجرائم هي الأقل في مجموعة الدول مرتفعة النمو مقارنة مع الدول منخفضة النمو ومتوسطة النمو خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

الجــــدول رقــم (٥٠)

توزيع جرائم المخدرات وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	٣٥٠٢	٢٠٣٠	٢٦٥٣	٢٥٦٠	١٨٢٣	٢٣٧٦	١٩١٩	٢٤٦٠	١٨٩٤	١٨٣٥
	الوسط	١٧٥١	١٠١٥	١٣٢٦	١٢٨٠	٩١١	١١٨٨	٩٥٩	١٢٣٠	٩٤٧	٩١٧
	الانحراف المعياري	٢٣٧٤	١٣٣٣	١٧٧٧٣	١٧٠٨	٢٢٨٦	١٤٧٦	١٢٤٦	١٦٨٤	١٢٧٩	١٢١٤
متوسط	المجموع	٢٩٩٢٣	٣٢٥٨٠	٣٤٠٥٥	٣٢٧٨٥	٣١٤٧٥	٣٣٨٠٠	٣٢٤٦٩	١٠٣٧٥٥	٤٠٠٤٩	٤١٦٤٢
	الوسط	٢٧٢٠	٢٩٦١	٣٠٩٦	٢٩٨٠	٢٨٦١	٣٠٧٢	٢٩٥١	٩٤٣٢	٣٦٤٠	٣٧٨٥
	الانحراف المعياري	٤٦٠٧	٤٨٠٤	٥٠٨٨	٥٠٣٢	٤٧٧٠	٤٨٠٦	٤٦٦٨	٢٣٠٠٦	٥٦٥٦	٥٧٧٠
عالي	المجموع	٤٨٦٦	٤٨٩٦	٤٩٢٨	٤٨٩٩	٤٣٤٣	٤٢٢٧	٥٥٠٠	٤٩٢٦	٥٣٣٠	٥٦١٩
	الوسط	١٢١٦	١٢٢٤	١٢٣٢	١٢٢٤	١٠٨٥	١٠٥٦	١٣٧٥	١٢٣١	١٣٣٢	١٤٠٤
	الانحراف المعياري	١٨٤٩	١٨٤٤	١٨٣٧	١٨٤٤	١٩٢٣	١٥٢٧	٢٠٥٤	١٧٥٨	١٩٦١	١٧٦٧
الوطن العربي	المجموع	٣٨٢٩٢	٣٩٥٠٧	٤١٦٣٧	٤٠٢٤٥	٣٧٦٤٢	٤٠٤٠٣	٣٩٨٨٨	١١١١٤١	٤٧٢٧٣	٤٩٠٩٦
	الوسط	٢٢٥٢	٢٣٢٣	٢٤٤٩	٢٣٦٧	٢٢١٤	٢٣٧٦	٢٣٤٦	٦٥٣٧	٢٧٨٠	٢٨٨
	الانحراف المعياري	٣٨٣٥	٣٩٩٦	٤٢٢٢	٤١٦٩	٣٩٧٧	٣٩٩٤	٣٩٠٤	١٨٦٥١	٤٧١٩	٤٨٠٤

أما وفق المعدلات فقد كان متوسط المعدل العام في الدول العربية (٣١٩) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة، كان أقل هذه المتوسطات في الدول منخفضة النمو (٣٩) جريمة تلاها متوسطة النمو (١٧٧) وأعلاها في الدول مرتفعة النمو (٨٥٠) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان لكل دولة.

لقد تناسب متوسط معدل جرائم المخدرات طردياً مع مستوى النمو في فترة (١٩٩٠-١٩٩٩) فمثلاً كان متوسط هذه الجرائم عام ١٩٩٠ (١٠١)، و(١٣)، (٦) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان على التوالي.

الجدول رقم (٥١)

معدلات جرائم المخدرات (١٠٠) الف من السكان وفق مستوى التنمية والسنة في الوطن العربي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

مستوى التنمية / السنة		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
منخفض	المجموع	١٣,٤٨	٧,٧٠	٩,٦٩	٩,١٢	٦,٤٠	٨,٢٧	٦,٣٤	٧,٦٧	٥,٧٨	٥,٥٠
	الوسط	٦,٧٤	٣,٨٥	٤,٦٤	٤,٥٦	٣,٢٠	٤,١٤	٣,١٧	٣,٨٤	٢,٨٩	٢,٧٥
	الانحراف المعياري	٨,٦٨	٤,٦٥	٦,٠٩	٥,٧١	٣,٨١	٤,٤٨	٣,٧٧	٥,٠٨	٣,٧٢	٣,٤٠
متوسط	المجموع	١٥٠,٨١	١٥٧,٥٣	١٥٤,٦٢	١٣١,٠٨	١٣٧,٠٧	١٦٣,٠٨	١٤٢,٦١	٤٩٧,٢٣	٢٠١,٣٦	١٨٦,٩٣
	الوسط	١٣,٧١	١٤,٣٢	١٤,٠٦	١١,٩٢	١٢,٤٦	١٤,٨٣	١٢,٩٦	٤٥,٢١	١٨,٣١	١٦,٩٩
	الانحراف المعياري	١٧,٠٨	١٦,٤٠	١٦,٣٣	١٦,٢٤	١٥,٦٣	١٦,٤٦	١٥,٣٥	١١٣,٥٢	٢١,١١	١٩,٤٩
عالي	المجموع	٤٠٧,٦٧	٣٧٢,٧٢	٣٦١,٨٥	٣٥١,٧	٢٤٠,٢٣	٢٩٠,٧٣	٣٥٨,٥١	٣٢٤,٢٩	٣٣٢,٢٤	٣٩٤,٠٠
	الوسط	١٠١,٩٢	٣٧٢,١٨	٩٠,٤٦	٨٧,٩٣	٦٠,٠٦	٧٢,٦٨	٨٩,٦٣	٨١,٠٧	٨٣,٠٦	٩٨,٥٠
	الانحراف المعياري	٧٩,٥٠	٨٥,١٥	٨٣,٣٣	٨٢,٢٣	٨٥,٣٤	٦٤,٥٢	٨٦,٣٠	٧٣,٣٩	٧٨,٤٠	٩٠,٣٧
الوطن العربي	المجموع	٥٧١,٩٦	٥٣٧,٩٥	٥٢٦,١٥	٤٩١,٩٠	٣٨٣,٦٩	٤٦٢,٠٨	٥٠٧,٤٧	٨٢٩,٢٩	٥٣٩,٣٧	٥٨٦,٤٣
	الوسط	٣٣,٦٤	٣١,٦٤	٣٠,٩٥	٢٨,٩٤	٢٢,٥٧	٢٧,١٨	٢٩,٨٥	٤٨,٧٨	٣١,٧٣	٣٤,٥٠
	الانحراف المعياري	٥٣,٨٦	٥٢,٧١	٥١,٣٦	٥٠,٧٨	٤٤,٥٨	٤٠,٥٠	٥٢,١٨	٩٧,٩١	٤٨,١٥	٥٥,٩٥

٤ . ٢ الإقليم والجريمة

١ ـ حجم الجريمة

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الوصفية لحجم الجريمة في المجتمع العربي بوجه عام وفقاً للأقاليم الجغرافية العربية المختلفة للفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) . ويبين هذا الجدول أن هناك أكثر من (١٣) مليون جريمة تم ارتكابها في عقد التسعينات بمتوسط اكثر من نصف مليون جريمة لكل دولة خلال هذه الفترة، واكثر من مليون جريمة سنوياً، وبانحراف معياري يقارب المليون جريمة، وهذا مؤشر على التباين الكبير في حجم الجريمة بين اقطار الوطن العربي .

ب ـ **الخليج العربي** : لقد قارب حجم الجريمة في الخليج العربي المليون جريمة، وبمتوسط اكثر من (١٠٠) الف جريمة لكل دولة في هذه الفترة، وبانحراف معياري أكثر من (١٠٠) الف جريمة .

ج ـ **الهلال الخصيب** : بلغ حجم الجريمة في الهلال الخصيب حوالي (٢) مليون جريمة وبمتوسط حوالي (٣٠٠) الف جريمة لكل دولة، وبانحراف معياري أكثر من (٢٠٠) الف جريمة دلالة على التباين في حجم الجريمة بين دول الإقليم .

د ـ **وادي النيل** : بلغ حجم الجريمة في دول وادي النيل أكثر من (٧) مليون جريمة، علماً بأن هذه المجموعة تشمل دولتين هما مصر والسودان، إلا انهما تشملان حجماً سكانياً كبيراً مقارنة مع باقي الأقاليم الجغرافية العربية . هذا بالاضافة إلى الواقعية الكبيرة التي امتازت بها احصاءات الجريمة في السودان دون ابخاس لحجم الجريمة كما هو الحال في بعض

الدول العربية . بلغ متوسط حجم الجريمة اكثر من (٣) مليون جريمة لكل دولة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) .

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ حجم الجريمة في دول المغرب العربي أكثر من (٣) مليون جريمة وبمتوسط اكثر من نصف مليون جريمة لكل دولة ، وبانحراف معياري اكثر من نصف مليون جريمة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) .

الجـــــدول رقـــم (٥٢)

توزيع الجرائم في الوطن العربي وفق الاقليم الجغرافي للفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م

الإقليم	مستوى التنمية / السنة	الجريمة العامة	السرقة	ضد الأفراد غير الخطرة	ضد الممتلكات غير الخطرة	ضد الأفرادخطرة غير الخطرة	ضدالممتلكات خطرة غير الخطرة	التعديات العامة	المخدرات
الخليج العربي	المجموع	١١٥٦٤١٤	٣٣٥٣٣٤	٢١٨٩١٠	٢٩١٧٦٤	٤٣٣٨٤٧	٣٧١٨٢٨	٨٠٥٦٧٥	١٨١٩٧٩
	الوسط	١٦٥٢٠٢	٤٧٩٠٤	٣١٢٧٢	٤١٦٨٠	٦١٩٧٨	٥٣١١٨	١١٥٠٩٦	٢٥٩٩٧
	الانحراف المعياري	١٠٩٣٧١	٢٩١٠٨	٢٠١٤٦	٤٢٠٦٢	٥٦٦٤٣	٤٩٦١٤	١٠٥٨٥٩	٤٨٤٣٠
الهلال الخصيب	المجموع	١٥٢٨٨١٩	٣٢٥٣٠٨	٢٨٥٦٧٩	٢٦١٩٧١	٥٩٨١٤٤	٣٩٦٧٤٤	٩٩٤٨٨٨	١٧٢٩٠
	الوسط	٣٠٥٧٦٣	٦٥٠٦١	٥٧١٣٥	٥٢٣٩٤	١١٩٦٢٨	٧٩٣٤٨	١٩٨٩٧٧	٣٤٢٢
	الانحراف المعياري	٢١٣٤٤٢	٥٢٢٣٨	٤٩٠٩٣	٤٨٦٩٣	١١٨٩٦٧	٧٨٥٣١	١٩٦٤٣٨	٣٣٥٧
وادي النيل	المجموع	٧٠٣٧٣٠٠	١١٨٢٨١٠	٣٧٥٤٩١١	٢١٨٤٧٨١	٤١٦٦٣٤٣	٢٢٤١٣٩٦	٦٤٠٧٧٣٩	١١٨٥٢٤
	الوسط	٣٥١٨٦٥٠	٥٩١٤٠٥	١٨٧٧٤٥٥	١٠٩٢٣٩٠	٢٠٨٣١٧١	١١٢٠٦٩٨	٣٢٠٣٨٦٩	٥٩٢٦٢
	الانحراف المعياري	٥٢٥٠٤	٣٩٨١٣٧	١٤٤٩٥١٣	٩٧٣٠٣٩	١٢٢٤٥٠٦	٩٦٢٥٨٢	٢٦١٩٢٢	٥٢٢٢٩
المغرب العربي	المجموع	٣٤٣٣٧٩٠	١١٤٦٧٨٦	١٣٥٢٨٩٤	١٤٦٣٣٣٩	١٧٨١٥١٤	١٦١٩٥٧٠	٣٤٠١٠٨٥	١٦٧٣٣٦
	الوسط	٦٨٦٧٥٨	٢٢٩٣٥٧	٢٧٠٥٧٨	٢٩٢٦٦٧	٣٥٦٣٠٢	٣٢٣٩١٤	٦٨٠٢١٧	٤١٨٣٤
	الانحراف المعياري	٤٨١٨٢٠	٢٥٠٨٣٩	٣١٠٩٩٧	٢٩٣٣٠٨	٣٣٨٤٢٨	٣١٥٣٨٠	٦٤١٩٥٣	٤٠٦٥٥
الوطن العربي	المجموع	١٣١٥٦٣٢٣	٢٩٩٠٢٣٨	٥٦١٢٣٩٤	٤٢٠١٨٥٦	٦٩٧٩٨٤٩	٤٦٢٩٠٣٩	١١٦٠٩٣٨٨	٤٨٥١٣٠
	الوسط	٦٩٢٤٣٨	١٥٧٣٨٠	٢٩٥٣٨٩	٢٢١١٥٠	٣٦٧٣٦٠	٢٤٣٦٥٩	٦١١٠٢٠	٢٨٥٣٣٧
	الانحراف المعياري	١٠٥٠٢٣٥	٢٣٠٣٨١	٦٧٨٢٧٨	٤٢٣١٢١	٧٠٢٤٤	٤٢٩٧٠٢	٩٩٩٤٠٩	٤٧٩٥٦

تابع الجدول رقم (٥٢)

القتل	الاغتصاب	السطو	الإيذاء	إشعال الحرائق	سرقة السيارات	السرقة بالإكراه	ضد الأفراد خطرة	ضد الممتلكات خطرة
١٠٠٥٢	٥١٠٧	٥٩٦٧٥	٦٠٠٣٩	١٥٢٥٦	٥٨٠٩٣	٦٧١٤	١٣٤٨٧٣	٥٢٧٩٢
١٤٣٦	٧٢٩	١١٩٣٥	١٠٠٠٦	٢١٧٩	٨٢٩٩	١٣٤٢	١٩٢٦٧	٧٥٤١
٢٦٣٩	٧٤٥	١٨٨٤١	١٥٥٩٩	٣٢١٥	٧٩٥٣	١١٦٠	٣١٨٠٥	٦٢٦٠
١٤٥٩١	٢٠٠١٣	٢١٢٢٢	١٢١٨٦٦	٥٠١٣	١٠٧٧٣٧	٢٢٠٢١	١٧٧٦٩٢	١٠٥٧٥٤
٢٩١٨	٥٠٠٣	٥٣٠٥	٢٤٣٧٣	١٠٠٢	٢١٥٤٧	٥٥٠٥	٣٥٥٣٨	٢١١٥٠
٢٨٧٢	٧٧٣٢	٧١٤٨	٢٦١٤٠	٧٧٦	٣٧٣٨٩	١٠٧٧٧	٣٢٧٥٨	٣٩٨٣٣
٩١٥١٤	٦٢٥٣٤	٤٠١٩٠	١٦٠٥٧٩	٤٨٨٢	٤١٢١٦	١٠٥١٦	٣٥٤٨١٧	٤٢٥٤١
١٥٧٥٧	٣١٢٦٧	٢٠٠٩٥	٨٠٢٨٩	٢٤٤١	٢٠٦٠٨	١٠٥١٦	١٧٧٤٠٨	٢١٢٧٠
٥٥٢١٣	٤٠٣٢٤	٢٧٧٦٣	١١٢١٦٠	١٨١٩	١٩٧١١	—	٢٣٥٤٦٣	٥٠٤
٨٥٤٢	١٧٤٦٦	٩٠٣٢٢	١٥٦٠٥٩	١٠٥٩٢	٦٨٩٦٩	٧٦٦٧٠	٢٧٢٣٨٩	٧٧٩٧٢
١٧٠٨	٣٤٩٣	١٨٠٦٤	٣١٢١١	٢٦٤٨	١٧٢٤٢	٢٥٥٥٦	٥٤٤٧٧	١٩٤٩٣
١٧٨٨	٣٦٢٨	٢٥٦٩٠	٥٧٨٥٩	١٦٩٣	٢٠٩٠٠	٣٢٠٧٨	٥٤٧٣١	١٥٣٣٠٠
١٢٤٦٩٩	١٠٥١٢٠	٢١١٤٠٩	٤٩٨٥٤٣	٣٥٧٤٤	٢٧٦٠١٧	١١٥٩٢١	٩٣٩٧٧١	٢٧٩٠٥٩
٦٥٦٣	٥٨٤٠	١٣٢١٣	٢٧٦٩٦	١٩٨٥	١٥٣٣٤	٨٩١٧	٤٩٤٦١	١٥٥٠٣
١٩١١٤	١٤٠٧٤	١٩٠٦٩	٤٦٩٣٣	٢٢١٨	٢٢٠٦٩	١٧٢٦٨	٨٠٩٦٨	٢١٧١٧

٢ ـ الجرائم الخطرة ضد الأفراد

أ ـ المجتمع العربي : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بالجرائم الخطرة في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٩٠٠) الف جريمة خطرة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٤٩) الف جريمة لكل دولة، وما يعادل اكثر من (٩٣) الف جريمة سنوياً.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (١٣٤) الف جريمة خطرة قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (١٩) الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (١٧) الف جريمة خطرة تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر بقليل من (٣٥) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٣٥٤) الف جريمة خطرة ضد الإنسان وبمتوسط اكثر من (١٧٧) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد الجرائم الخطرة المرتكبة في هذا الإقليم اكثر من (٢٧٢) الف جريمة وبمتوسط اكثر من (٥٤) الف جريمة لكل دولة.

٣ ـ الجرائم الخطرة ضد الممتلكات

أ ـ المجتمع العربي : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بالجرائم الخطرة ضد الممتلكات في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٢٧٩) الف جريمة خطرة ارتكبت ضد الممتلكات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (١٥) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ الخليج العربي : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٥٢) الف جريمة خطرة قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (٧) الف جريمة لكل دولة.

ج ـ الهلال الخصيب : بينت النتائج وجود اكثر من (١٠٥) آلاف جريمة خطرة ضد الممتلكات تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر بقليل من (٢١) الف جريمة لكل دولة.

د ـ وادي النيل : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٤٢) الف جريمة خطرة ضد الممتلكات وبمتوسط اكثر من (٢١) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ المغرب العربي : بلغ عدد الجرائم الخطرة المرتكبة ضد الممتلكات في هذا الإقليم اكثر من (٧٧) الف جريمة وبمتوسط اكثر من (١٩) الف جريمة لكل دولة.

٤ ـ الجرائم ضد الأفراد (غير الخطرة)

أ ـ المجتمع العربي : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم الأفراد في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٥) ملايين جريمة ارتكبت ضد الأفراد خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٢٩٥) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٢١٨) الف جريمة ضد الأفراد قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (٣١) الف جريمة لكل دولة .

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (٢٨٥) الف جريمة ضد الأفراد تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٥٧) الف جريمة لكل دولة .

د ـ **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب حوالي (٤) مليون جريمة ضد الأفراد، وبمتوسط حوالي (٢) مليون جريمة لكل دولة .

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد الجرائم المرتكبة ضد الأفراد في هذا الإقليم اكثر من (١) مليون جريمة وبمتوسط اكثر من (٢٧٠) الف جريمة لكل دولة .

٥ ـ الجرائم ضد الممتلكات (غير الخطرة)

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بالجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٤) مليون جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٢٠٠) الف جريمة لكل دولة .

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٢٩١) الف جريمة ضد الممتلكات قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (٤١) الف جريمة لكل دولة .

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (٢٦١) الف جريمة ضد الممتلكات تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٥٢) الف جريمة لكل دولة .

د- **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٢) مليون جريمة ضد الممتلكات وبمتوسط اكثر (١٠٩) الف جريمة لكل دولة .

هـ- **المغرب العربي** : بلغ عدد الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في هذا الإقليم اكثر من (١) مليون جريمة وبمتوسط أكثر من (٢٩٢) الف جريمة لكل دولة .

٦ - جرائم التعديات (عامة)

أ- **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم التعديات عامة في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي ، وقد تبين وجود اكثر من (١١) مليون جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من نصف مليون جريمة لكل دولة .

ب- **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٨٠٠) الف جريمة تعديات قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي ، وبمتوسط اكثر من (١٠٠) الف جريمة لكل دولة .

ج- **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود حوالي مليون جريمة ضدتعديات تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام ، وبمتوسط حوالي (٢٠٠) الف جريمة لكل دولة .

د- **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٦) مليون جريمة تعديات وبمتوسط اكثر من (٣) مليون جريمة لكل دولة .

هـ- **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم التعديات المرتكبة في هذا الإقليم اكثر من (٣) مليون جريمة وبمتوسط أكثر من نصف مليون جريمة لكل دولة .

٧ـ القتل العمد

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم القتل العمد في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (١٠٠) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٦ الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (١٠) الف جريمة قتل عمد قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (١٤ الف جريمة قتل عمد تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط حوالي (٣) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٩٠) الف جريمة قتل وبمتوسط اكثر من (٤٥) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم القتل العمد في هذا الإقليم اكثر من (٨) الف جريمة وبمتوسط أكثر من الف جريمة لكل دولة.

٨ـ جرائم الاغتصاب

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم الاغتصاب في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (١٠٠) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٥) الف جريمة اغتصاب

قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط حوالي (٧٠٠) جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب**: بينت النتائج وجود اكثر من (٢٠) الف جريمة اغتصاب تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل**: اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٦٢) الف جريمة اغتصاب وبمتوسط اكثر من (٣) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ **المغرب العربي**: بلغ عدد جرائم الاغتصاب في هذا الإقليم اكثر من (١٧) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

٩ ـ السطو المسلح

أ ـ **المجتمع العربي**: يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم السطو المسلح في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٢٠٠) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (١٣) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي**: اظهرت النتائج وجود اكثر من (٥٩) الف جريمة سطو مسلح قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (١١) الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب**: بينت النتائج وجود اكثر من (٢١) الف جريمة سطو مسلح تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل**: اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من

(٤٠) الف جريمة سطو مسلح وبمتوسط اكثر من (٢٠) الف جريمة لكل دولة .

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم السطو المسلح في هذا الإقليم اكثر من (٩٠) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (١٨) الف جريمة لكل دولة .

١٠ ـ الايذاء البليغ

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم الايذاء البليغ في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي ، وقد تبين وجود حوالي نصف مليون جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٢٧) الف جريمة لكل دولة .

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٦٠) الف جريمة ايذاء بليغ قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي ، وبمتوسط اكثر من (١٠) الف جريمة لكل دولة .

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (١٢١) الف جريمة ايذاء بليغ تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام ، وبمتوسط اكثر من (٢٤) الف جريمة لكل دولة .

د ـ **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (١٦٠) الف جريمة ايذاء بسيط وبمتوسط اكثر من (٨٠) الف جريمة لكل دولة .

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم الايذاء البليغ في هذا الإقليم اكثر من (١٥٠) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (٣١) الف جريمة لكل دولة .

١١ ـ اشعال الحرائق العمد

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٦٠) الاحصاءات الخاصة بجرائم اشعال الحرائق العمد في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٣٥) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط حوالي اكثر من الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (١٥) الف جريمة قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (٢) الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (٥) الف جريمة تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٤) الف جريمة وبمتوسط اكثر من (٢) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم الحريق العمد في هذا الإقليم اكثر من (١٠) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (٢) الف جريمة لكل دولة.

١٢ ـ سرقة السيارات

أ ـ **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم سرقة السيارات في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (٢٥٠) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (١٥) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٥٨) الف جريمةسرقة

سيارات قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من (٨) الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب**: بينت النتائج وجود اكثر من (١٠٠) الف جريمة تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٢١) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل**: اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (٤١) الف جريمة وبمتوسط اكثر من (٢٠) الف جريمة لكل دولة.

هـ ـ **المغرب العربي**: بلغ عدد جرائم سرقة السيارات في هذا الإقليم اكثر من (٦٨) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (١٧) الف جريمة لكل دولة.

١٣ ـ السرقة بالاكراه

أ ـ **المجتمع العربي**: يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بالسرقة بالاكراه في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي، وقد تبين وجود اكثر من (١١٥) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) وبمتوسط حوالي (٩) الف جريمة لكل دولة.

ب ـ **الخليج العربي**: اظهرت النتائج وجود اكثر من (٦) الف جريمة قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي، وبمتوسط اكثر من الف جريمة لكل دولة.

ج ـ **الهلال الخصيب**: بينت النتائج وجود اكثر من (٢٢١) الف جريمة تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام، وبمتوسط اكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

د ـ **وادي النيل**: اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (١٠) الف جريمة سطو مسلح وبمتوسط اكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة.

هـ- **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم السرقة بالاكراه في هذا الإقليم اكثر من (١٦) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (٥) الف جريمة لكل دولة .

١٤ - السرقة عامة

أ- **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم السرقة عامة في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي ، وقد تبين وجود اكثر من (٢) الف جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (١٥٠) الف جريمة لكل دولة .

ب- **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (٣٠٠) الف جريمةسرقة قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي ، وبمتوسط حوالي (٥٠) الف جريمة لكل دولة .

ج- **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (٣٠٠) الف جريمة سرقة تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام ، وبمتوسط اكثر من (٦٥) الف جريمة لكل دولة .

د- **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من مليون جريمة سرقة وبمتوسط اكثر من نصف مليون جريمة لكل دولة .

هـ- **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم السرقة في هذا الإقليم اكثر من مليون جريمة وبمتوسط أكثر من (٢٢٩) الف جريمة لكل دولة .

١٥ - المخدرات

أ- **المجتمع العربي** : يظهر الجدول رقم (٥٢) الاحصاءات الخاصة بجرائم المخدرات في الوطن العربي وفق الإقليم الجغرافي ، وقد تبين وجود

حوالي نصف مليون جريمة ارتكبت خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٩) وبمتوسط اكثر من (٢٨) الف جريمة لكل دولة .

ب - **الخليج العربي** : اظهرت النتائج وجود اكثر من (١٨١) الف جريمة مخدرات قد ارتكبت في اقليم الخليج العربي ، وبمتوسط حوالي (٢٦) الف جريمة لكل دولة .

ج - **الهلال الخصيب** : بينت النتائج وجود اكثر من (١٧) الف جريمة مخدرات تم ارتكابها خلال فترة التسعينات في دول بلاد الشام ، وبمتوسط اكثر من (٤) الف جريمة لكل دولة .

د - **وادي النيل** : اظهرت النتائج الخاصة بدول وادي النيل ارتكاب اكثر من (١٠٠) الف جريمة مخدرات وبمتوسط اكثر من (٥٠) الف جريمة لكل دولة .

هـ - **المغرب العربي** : بلغ عدد جرائم المخدرات في هذا الإقليم اكثر من (١٦٧) الف جريمة وبمتوسط أكثر من (٤١) الف جريمة لكل دولة .

٤ . ٣ الفروق في حجم الجريمة وفق الاقليم

على الرغم من ان بعض الباحثين مثل (الخليفة، ٢٠٠٠) قد اخذوا بتقسيم الوطن العربي إلى أقاليم لغايات المقارنات الاحصائية إلا ان أي طريقة تقسيم جغرافية لابد وان تواجه مشكلات منها السكان. فالتجمعات السكانية العربية متباينة بشكل كبير وفق السكان فمصر والسودان تشكلان اقليم وادي النيل الأكثر سكاناً ولكن الأقل عدداً من حيث عدد الدول (دولتان فقط)، في حين تكثر الدول صغيرة الحجم من حيث السكان في اقليم الخليج العربي. أما وفق مستوى التنمية فان الدول العربية الاعلى في مستويات التنمية موجودة في اقليم الخليج العربي في حين توجد دولة (اليمن) وهي ذات مستوى تنموي منخفض وبالتالي لابد من الأخذ في الحسبان مثل هذا التفاوت والذي يشكل احياناً بيانات خارجة (outlier) في التحليل.

يظهر الجدول رقم (٥٣) فروق ذات دلالة احصائية في التباين بين اقاليم الوطن العربي في حجم الجريمة وانماطها (باستثناء جرائم التعديات عامة، وجرائم المخدرات، والسطو، وسرقة السيارات، والحريق العمد، ويمكن رد هذا التباين إلى التباين في حجم السكان الذي بالضرورة يؤدي إلى تباين في حجم الجريمة وإلى التباين في مستوى التنمية في اقاليم الوطن العربي.

الجدول رقم (٥٣)
تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في حجم انماط الجرائم في الوطن العربي وفقاً للمنطقة الجغرافية

المتغير	قيمة ف	الدلالة	قيمة اختبار ليفين	الدلالة
حجم الجريمة	٧٨,٤٥٩	٠,٠٠٠	٥,١٤٣٩	٠,٠١٢
السرقة	٦,٢٠٨٠	٠,٠٠٥	١٠,٣١٢٤	٠,٠٠١
ضد الأفراد غير الخطرة	١١,٥٦١٩	٠,٠٠٠٣	٩٠,٩٨٥٤	٠,٠٠٠
ضد الأفراد خطرة	٢,٥٨	٠,٠٩	٢١,٩٥	٠,٠٠٠
ضد الأفراد الخطرة وغير الخطرة	١٦,٨٣١٤	٠,٠٠٠	٥٦,٤٣٠٤	٠,٠٠٠
ضد الممتلكات غير الخطرة	٧,٢٠١٠٣	٠,٠٠٣	٢٣,٩٨٠٦	٠,٠٠٠
ضد الممتلكات خطرة	٠,٤٦٩	٠,٧٠	٣,٥	٠,٠٤
ضد الممتلكات الخطرة وغير الخطرة	٧,١٨٤٥	٠,٠٠٣٢	١٨,١٦٩٠	٠,٠٠٠
جرائم التعديات عامة	٤١,٣٧٠٢	٠,٠٠٠	٤,٣٤٩	٠,١٢
جرائم المخدرات	٠,٦٧٩٢	٠,٥٨	٢,٣٢٩١	٠,١٢
جرائم القتل العمد	٥,٤٨٥٤	٠,٠٠٩	٣٤٥,٦٦٩٩	٠,٠٠٠
الاغتصاب	٣,٧٧٦١	٠,٠٣٥٥	١٠١,٠٧٩٤	٠,٠٠٠
السطو	٠,٣٧	٠,٧٧	٢,٦	٠,١٠
الايذاء البليغ	١,١٧٣٩	٠,٣٥	٦,١٦٥٧	٠,٠٠٧
السرقة بالاكراه	١,٤٥١٠	٠,٢٩١٨	١٠,٧٥٤	٠,٠٠٢
سرقة السيارات	٠,٣٧٠٩	٠,٧٧٥٢	٢,٣٤٨	٠,١١٧
الحريق العمد	٠,٤٤٣٨	٠,٧٢	١,٥٦	٠,٤٢

٤ . ٤ التنمية والجريمة

واقع الجريمة وفق مستوى التنمية في المجتمع العربي

يظهر الجدول رقم (٥٤) معدلات الجريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الوطن العربي خلال الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩م) وفق مستويات التنمية (منخفض، متوسط، عالي). ولقد كانت متوسط إجمالي الجريمة في الوطن العربي (٨٥٧٥) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩م). ولقد تناسبت متوسطات معدل الجريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان طردياً مع مستويات التنمية حيث كانت (٣٩٩٧, ٨٤٩١، ١٣٣٨٦) على التوالي :

الجدول رقم (٥٤)
معدلات إجمالي الجريمة في الوطن العربي لكل (١٠٠) ألف من السكان وفق مستوى التنمية في الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٩م

مستوى التنمية		القيمة
منخفض	الوسط	٣٩٩٧,٥٠
	الانحراف المعياري	٥٠٠٢,٤٨
متوسط	الوسط	٨٤٩١,٣٧
	الانحراف المعياري	١١٨٩٦,٧٥
عالي	الوسط	١٣٣٨٦,٣١
	الانحراف المعياري	٧٣٣٥,٩٥
الوطن العربي	الوسط	٨٥٧٥,٨٠
	الانحراف المعياري	١٠٠٧٨,٤٠

أما جرائم السرقة فقد بلغ متوسط معدلاتها في الوطن العربي (٢٠٧٦) جريمة لكل (١٠٠) ألف من السكان في الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٩م)، وتناسبت طردياً مع مستوى التنمية (منخفض، متوسط، عالي) وكانت هذه المتوسطات (١١٤٠ ، ١٥٥٩ ، و٤٤٣٥) على التوالي.

الجدول رقم (٥٥)

إجمالي ومعدل جرائم السرقة لكل (١٠٠) ألف من السكان

وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩م)

احصاءات وصفية للجريمة	المعـدل
الوسط منخفـــض الانحراف المعياري	١١٤٠ ١١٧٨
الوسط متوســـط الانحراف المعياري	١٥٥٩ ١٤٦٥
الوسط عالـــــي الانحراف المعياري	٤٤٣٥ ٣٥٧١
الوسط الوطن العربي الانحراف المعياري	٢٠٧٦ ٢٢٦٨

أما الجرائم الخطرة ضد الإنسان (جرائم القتل العمد، وجرائم الاغتصاب، وجرائم السطو المسلح، وجرائم الإيذاء البليغ). فيما يتعلق بجرائم القتل العمد فقد تناسبت عكسياً مع مستويات التنمية، وكذلك الحال في جرائم الاغتصاب، وجرائم السطو المسلح، وجرائم الإيذاء البليغ. وعلى العكس تناسبت طردياً مع الجرائم الخطرة المرتكبة ضد الممتلكات، وهي جرائم السرقة بالإكراه، وجرائم سرقة السيارات، وجرائم الحريق العمد، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (٥٦)

معدلات الجرائم الخطرة ضد الممتلكات لكل (١٠٠) ألف من السكان وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من (١٩٩٠-١٩٩٩م)

مستوى التنمية / الجريمة		السرقة بالإكراه	سرقة السيارات	الحريق العمد	الجميع
منخفض	الوسط	٢٠	٣٦	٢٣	٧٠
	الإنحراف المعياري	١٩	٢٩	١٢	٢٠
متوسط	الوسط	١٤١	٣٨٥	٢١	٥٠٦
	الإنحراف المعياري	١٩٤	٧٠٦	٢٢	٨٧٧
عالي	الوسط	١٤١	٧٠٩	٤٢٩	١٢٧٩
	الإنحراف المعياري	١٣٧	٨٧٠	٧٧٣	١٧٥٤
الوطن العربي	الوسط	١٢٢	٣٧٩	١١٢	٥٨١
	الإنحراف المعياري	١٦٠	٦٧١	٣٦٩	١٠٦٣

الجدول رقم (٥٧)

معدلات الجرائم الخطرة ضد الممتلكات لكل (١٠٠) ألف من السكان وفق مستوى التنمية في الوطن العربي للفترة من (١٩٩٠-١٩٩٩م)

مستوى التنمية الجريمة	القتل العمد	الاغتصاب	السطو المسلح	الإيذاء البليغ	الجميع
الوسط منخفض	٩١	٦٠	٦٠	٢٤٠	٤٥٢
الإنحراف المعياري	١٢٦	٩١	٦٩	٢١٠	٤٦٠
الوسط متوسط	٢٢	٦٣	١٨١	٣٥١	٥٧٩
الإنحراف المعياري	١٧	١٢٤	٢٣٧	٤٧٧	٦٢٥
الوسط عالي	١٢	٣٦	٣٤٣	٢١٠	٦٤٦
الإنحراف المعياري	٥	٦١	٥٠٩	١٧٩	٦١٤
الوسط الوطن العربي	٣٤	٥٦	١٨١	٣٠٣	٥٢٨
الإنحراف المعياري	٦١	٩٩	٢٧٣	٣٣٦	٥٦٥

- وفق متوسط حجم السكان للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

- مجموعة الجرائم الخطرة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م.

٤ . ٥ أثر التنمية في الجريمة

لفحص أثر التنمية في الجريمة، تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد مع كل من حجم الجريمة وحجم أنماطها الأخرى والمبينة في الجدول المدون أدناه، أما المتغيرات الخاصة بالتنمية فكانت على النحو التالي :

١ ـ مستوى التنميةالبشرية .

٢ ـ المنطقة .

٣ ـ الترتيب في فهرس التنمية البشرية .

٤ ـ دليل توقعات الحياة .

٥ ـ الدليل التربوي .

٦ ـ دليل الناتج المحلي الإجمالي .

٧ ـ قيمة دليل التنمية البشرية .

٨ ـ دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس .

٩ ـ قيمة مقياس القوة المرتبط بنوع الجنس .

١٠ ـ إجمالي القوة العسكرية .

١١ ـ دليل استهلاك الطاقة البشرية .

١٢ ـ نصيب الفرد من الانتاج الغذائي .

١٣ ـ دليل تعليم الاناث البالغات .

١٤ ـ دليل صافي تسجيل الإناث في المرحلة الأولية .

١٥ ـ دليل صافي تسجيل الإناث في المرحلة الثانوية .

١٦ ـ دليل صافي تسجيل الإناث في المرحلة الثالوثية .

١٧ ـ معدل النشاط الاقتصادي للإناث.

ويظهر الجدول رقم (٥٨) التالي أن نسبة التباين المفسر من قبل متغيرات التنمية في متغير الجريمة وأنماطها كانت مرتفعة جداً، وتترواحت (٨٠٪ إلى ٩٦٪)، وهذه النسبة المرتفعة جداً من التباين المفسر تعزى إلى مسؤولية متغيرات التنمية في حجم الجريمة. وبكلمات أخرى يمكن أن تفسر الجريمة ويتنبأ بها من خلال التنمية.

الجدول رقم (٥٨)

نسبة التباين المفسر باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لأدلة التنمية البشرية في حجم الجريمة في الوطن العربي للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

النمط	النسبة
الجريمة عامة	٩٥٪
الجرائم غير الخطرة ضد الأفراد	٩٩٪
الجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات	٩٤٪
الجرائم الخطرة ضد الأفراد	٨٤٪
الجرائم الخطرة ضد الممتلكات	٩٠٪
الجرائم الخطرة وغير الخطرة ضد الأفراد	٩٨٪
الجرائم الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات	٩٣٪
جرائم التعديات (عامة)	٩٦٪
جرائم المخدرات	٨٨٪
جرائم القتل	٩٦٪
جرائم الاغتصاب	٩١٪
جرائم السطو	٨٠٪
جرائم الإيذاء البليغ	٧٨٪
جرائم الحرائق	٩٨٪
جرائم السرقة	٨٣٪
جرائم سرقات السيارات	٩٣٪
جرائم السرقة بالإكراه	٨٤٪

٤ . ٦ الفروق في حجم أنماط الجريمة وفق مستوى التنمية في الوطن العربي

يبين الجدول رقم (٥٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الجريمة يعزى لمستوى التنمية في جرائم السرقة، والجرائم الخطرة ضد الأفراد، والجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات، والجرائم الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات، وجرائم المخدرات، وجرائم المخدرات، وجرائم القتل العمد، وجرائم الاغتصاب، وجرائم الإيذاء البليغ، وجرائم الحريق العمد، وجرائم سرقة السيارات.

الجدول رقم (٥٩)

تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق

في حجم أنماط الجرائم في الوطن العربي وفقاً لمستوى التنمية البشرية

المتغير	قيمة ف	الدلالة	قيمة اختبار ليفين	الدلالة
حجم الجريمة	٠,٦١٩٧	٠,٥٥	٣,١١٣٧	٠,٧٢
السرقة	٠,٧٦١٧	٠,٤٨	٥,٠٤٤٥	٠,٠١(*)
غير الخطرة ضد الأفراد	٠,٤٨١٤	٠,٦٢	١,٣	٠,٢٩
الخطرة ضد الأفراد	١,٠٧٥	٠,٣٦	٩,٣	٠,٠٠٢(*)
الخطرة وغير الخطرة ضد الأفراد	٠,٥٨	٠,٥٦	١,٣	٠,٢٩
غير الخطرة ضد الممتلكات	١,٠٧	٠,٣٦	١٠,١١	٠,٠٠١(*)
الخطرة ضد الممتلكات	٠,٨٢	٠,٤٦	١,٥	٠,٢٥
الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات	١,٠١	٠,٣٨	٩,٣	٠,٠٠٢(*)
جرائم التعديات (عامة)	٠,٦٨٨١	٠,٥١	٢,٨	٠,٠٨
جرائم المخدرات	٠,٥١	٠,٦١	٤	٠,٠٤(*)
جرائم القتل العمد	٢,٢	٠,١٤	١٦,٥	٠,٠٠٠(*)
جرائم الاغتصاب	١,٣	٠,٣٠	١١,٩	٠,٠٠١(*)
جرائم السطو المسلح	٠,٤٥	٠,٦٤	١,٩	٠,١٨
جرائم الإيذاء البليغ	٠,٦٢	٠,٥٥	٣,٤	٠,٠٦(*)
جرائم الحريق العمد	٠,٢٧	٠,٧٦	٤,٨	٠,٠٢(*)
جرائم سرقة السيارات	١,١٦	٠,٢٢٨	٣,٤	٠,٠٥(*)
جرائم السرقة بالإكراه	٠,٦٨	٠,٥٢	٢,٤	٠,١٣٩

(*) مهمة عند مستوى ألفا (٠,٠٥).

٤ .٧ مساهمة أدلة التنمية البشرية في تفسير التبايـن فـي حجم الجريمة وأنماطها في الوطن العربي

تم استخدام تحليل الأنحدار المتعدد لتحديد قيمة التباين المفسر في حجم الجريمة وأنماطها، والذي يعزى إلى أدلة ومتغيرات التنمية.

أ- قيمة دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المتصل بالجنس

يظهر الجدول رقم (٦٠) نسبة التباين المفسر لدليل التنمية البشرية في متغير الجريمة وأنماطها، ويلاحظ من هذا الجدول أن نسبة التباين المفسر قد تراوح في حدود الـ(٥٠٪) لكل نمط من أنماط الجريمة، كان أعلاها في جرائم السطو (٨١٪)، وأقلها في جرائم الحريق العمد (١٦٪).

كما يبين الجدول المدون أدناه نسبة ما فسره دليل التنمية المتصل بالجنس في الجريمة وأنماطها، حيث كان أعلاها في جرائم الاغتصاب (جرائم واقع على الإناث) (٥٤٪)، وأقلها جرائم سرقة السيارات (٣٪).

الجدول رقم (٦٠)

التباين المفسر باستخدام تحليل الانحدار المتعدد قيمة دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية في حجم أنماط الجريمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م

المتغير	التباين المفسر (قيمة دليل التنمية)	التباين المفسر (قيمة دليل التنمية المتصل بالجنس)
حجم الجريمة	٥٦٪	٢١٪
السرقة	٤٩٪	٣٠٪
غير الخطرة ضد الأفراد	٥٣٪	١٠٪
الخطرة ضد الأفراد	٤٦٪	٣٨٪
الخطرة وغير الخطرة ضد الأفراد	٥٣٪	١٢٪
غير الخطرة ضد الممتلكات	٥٨٪	٣٤٪
الخطرة ضد الممتلكات	٤٨٪	٤٣٪
الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات	٥٦٪	٣٥٪
جرائم التعديات (عامة)	٥٦٪	٢٣٪
جرائم المخدرات	٥٩٪	٢٧٪
جرائم القتل العمد	٧١٪	٤٨٪
جرائم الاغتصاب	٦٧٪	٥٤٪
جرائم السطو المسلح	٨١٪	٩٪
جرائم الإيذاء البليغ	٣٤٪	٤٥٪
جرائم الحريق العمد	١٦٪	٣٪
جرائم سرقة السيارات	٥٨٪	٣٢٪
جرائم السرقة بالإكراه	٣٦٪	٣١٪

ب ـ المتغيرات الاقتصادية وتوازن استخدام المصادر

يظهر الجدول رقم (٦١) نسبة التباين المفسر لأثر المتغيرات الاقتصادية وتوازن استخدام المصادر، ويبين هذا الجدول أن نسبة ما فسرته المتغيرات الاقتصادية قد تراوح بين (٢, ٠٪) إلى (١٤٪) من التباين في متغير حجم الجريمة وأنماطها. أما ما يتعلق بأثر توازن استخدام المصادر فقد تراوحت نسبة التباين المفسر بين (٢٠٪) إلى (٨٤٪).

الجدول رقم (٦١)

التباين المفسر باستخدام تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات الاقتصادية وتوازن استخدام المصادر في حجم أنماط الجريمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م

المتغير	التباين المفسر للمتغيرات الاقتصادية	التباين المفسر توازن استخدام المصادر
حجم الجريمة	٪٧	٪٤٣
السرقة	٪٢	٪٥٤
غير الخطرة ضد الأفراد	٪١٧	٪٣٦
الخطرة ضد الأفراد	٪٤	٪٦
الخطرة وغير الخطرة ضد الأفراد	٪١٤	٪٣٦
غير الخطرة ضد الممتلكات	٪٥	٪٣٩
الخطرة ضد الممتلكات	٪٠,٢	٪٤٣
الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات	٪٥	٪٤١
جرائم التعديات (عامة)	٪٧	٪٤٠
جرائم المخدرات	٪٢٠	٪٦٠
جرائم القتل العمد	٪٨	٪٣٢
جرائم الاغتصاب	٪٧	٪٣٩
جرائم السطو المسلح	٪١٥	٪٢٠
جرائم الإيذاء البليغ	٪١	٪٣٨
جرائم الحريق العمد	٪١٣	٪٢٨
جرائم سرقة السيارات	٪١	٪٢٤
جرائم السرقة بالإكراه	٪٠,٣	٪٨٤

ج ـ متغير الطاقة والتغذية

يظهر الجدول رقم (٦٥) أن ما فسره متغير الطاقة قد تراوح بين (٦٪ ـ ٢٨٪)في حين فسر متغير التغذية ما بين (٧, ٠ ـ ٣٤٪) من متغير حجم الجريمة وأنماطها.

الجدول رقم (٦٢)

التباين المفسر باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الطاقة والتغذية في حجم الجريمة وأنماطها في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٩م

المتغير	التباين المفسر (قيمة دليل التنمية)	التباين المفسر (قيمة دليل التنمية المتصل بالجنس)
حجم الجريمة	٢٨٪	١٪
السرقة	٢٧٪	٣٪
غير الخطرة ضد الأفراد	١٧٪	٤٪
الخطرة ضد الأفراد	١٧٪	١٤٪
الخطرة وغيرالخطرة ضد الأفراد	١٩٪	٢٪
غير الخطرة ضد الممتلكات	٢٦٪	٨٪
الخطرة ضد الممتلكات	٢٢٪	١٠٪
الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات	٢٦٪	٧٪
جرائم التعديات (عامة)	٢٦٪	٠,٧٪
جرائم المخدرات	١٤٪	٣٤٪
جرائم القتل العمد	١٨٪	٢٥٪
جرائم الاغتصاب	١٥٪	٢٣٪
جرائم السطو المسلح	٦٪	١٠٪
جرائم الإيذاء البليغ	١٧٪	١٠٪
جرائم الحريق العمد	٦٪	٦٪
جرائم سرقة السيارات	١٤٪	٣٢٪
جرائم السرقة بالإكراه	١٤٪	٣١٪

الفصل الخامس
المناقشة والتوصيات

٥ ـ المناقشــة والتوصيــات

٥ . ١ المناقشـــة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان حجم الجريمة في المجتمع العربي وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولقد تم الحصول على بيانات أولية وثانوية لغايات هذه الدراسة. ولقد تباينت المعلومات التي تم جمعها بين الدول إلا أنه في النهاية تم الحصول على بيانات للدول التالية (الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والمغرب، وتونس، والصومال، وفلسطين، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر واليمن) هذا وتم تنظيف البيانات حيث تبين عدم اتساقها ومعاناتها من مشكلات الدقة، إلا أن هذه البيانات كانت كافية في دقتها وموثوقيتها لغايات هذه الدراسة.

لقد تم استخدام معدلات الجريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان، وذلك لأن اعتماد حجم الجريمة المطلق لا يعد مقياساً دقيقاً في حالة المقارنات بين الدول ذات الحجم السكاني المختلف والكثافة السكانية المتباينة، أما ما يتعلق بالتنميط فقد تم توحيد الأنماط وفق أنماط عامة وذلك لكي يمكن إجراء المقارنات المناسبة، لهذه الغاية فقد تم تطوير استبانة خاصة بهذه الأنماط، أما وفق الفترة الزمنية فقد تم جمع بيانات الجريمة للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩م.

لقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها في الوطن العربي، وقد يعود ذلك إلى التباين في متغيرات اساسية دافعة

للجريمة ومسؤولة عنها اهمها التباين السكاني، والتباين في المساحة، والتباين في مستويات التنمية (التعليم، والصحة . . . الخ). ولقد بدأ حجم الجريمة بالانخفاض في النصف الأول من التسعينات وقد يكون لظروف حرب الخليج الثانية التي اثرت على المواطن العربي كاملاً ـ اثراً في ذلك ـ والمعلوم انه في ظروف التهديدات الخارجية لأي مجتمع يزداد التلاحم الداخلي.

اما وفق مستوى التنمية فيلاحظ ان حجم الجريمة متباين عكسياً مع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض) ويربط ذلك بالمتغيرات السكانية (كالنمو السكاني مثلاً) فالنتيجة مكونة من جمع من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وهذا يعني انه لابد من تحليل مكوناتها والحديث عن اهمها، فمثلاً نجد زيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات المتوافرة في المجتمع (الماء، السكن، المواصلات، التعليم . . . . . الخ). مما يؤدي إلى الاكتظاظ والفقر والأمية والمشكلات الاجتماعية المتنوعة التي تشكل ظروفاً ضاغطة باتجاه الجريمة. كما يلاحظ أن غالبية سكان الوطن العربي هم من فئات الشباب والتي تمتاز بأنها أكثر الفئات العمرية تأثيراً بالمحيط، ورغبة في التغير وتمر بأزمات شخصية واجتماعية مردها إلى المرحلة النمائية التي تعيش فيها مما يزيد احتمالات الخروج على النظام الاجتماعي والقانوني في المجتمع.

واذا كان متغير التعليم من أكثر المتغيرات دراسة في أسباب الجريمة والانحراف فإن ارتفاع معدلات الأمية في المجتمع العربي مؤشر على مسؤولية هذا المتغير عن الجريمة في المجتمع العربي. أما المؤشر الآخر فهو انخفاض عدد رياض الأطفال، وهذا عدد قليل جداً ويعني أن قطاعات كبيرة من الأطفال العرب بلا رعاية مناسبة في الفترات العمرية المبكرة وخاصة

تلك التي تسبق المدرسة. إلا أن هناك مؤشراً إيجابياً بالنسبة لتعليم الإناث في المرحلة الابتدائية. إلا أن هذه النسبة انخفضت كثيراً عند مقارنة ذلك بنسبة الإناث في التعليم العالي مقارنة بالكلي في المرحلة الابتدائية ولازالت ميزانية التعليم دون المستوى المطلوب خاصة عند ربطها بنسبة الأمية المرتفعة.

ويعد تأثير الأمية ورياض الأطفال من أهم المتغيرات في تفسير التباين في معدلات الجريمة.

وللتعليم وظيفة إيجابية وقائية في منع الجريمة وظهر ذلك جلياً من خلال أهمية متغير عدد الأطفال في رياض الأطفال، حيث تمثل هذه المؤسسات رديفاً للأسرة يكمّل دورها في التنشئة الاجتماعية الرسمية المبكرة (قبل الدخول للمدرسة). إن الفرد الأمي فرد لايملك العديد من الفرص والبدائل لعدم توفير المهنة المناسبة وحصره في مهن ذات مكانة اجتماعية متدنية وذات دخل منخفض لاتساعده في توفير الظروف الصحية المناسبة للحياة وتخفض مستوى المعيشة لديه وبالتالي تشكل دافعاً للجريمة. وهذا التفسير يسير بانسجام تام مع ما فسره متغير نسبة ميزانية الصحة من ميزانية الدولة حيث أن دعم الصحة ومحاربة المرض أمر هام في توفير الإنسان الصحي القادر على استغلال إمكاناته وقدراته في العمل وبذلك يتم تجنيب المجتمع الإعالة العالية للعاجزين بسبب المرض أن الشخص المريض معفى من مسؤولياته الاجتماعية بما فيها العمل.

أما من ناحية المتغيرات الاقتصادية، فيلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي متوسط مقارنة مع الدول النامية ويلاحظ التحول في نوع القطاع الإنتاجي في المجتمع العربي، حيث احتل قطاع الخدمات حوالي النصف، والصناعة وتراجع قطاع الزراعة في هيكل الإنتاج العام. هذا التحول

في النشاط الاقتصادي يرتبط بتغيرات اجتماعية وسلوكية وفي تغيرات نظام القيم والعائلة. إن النمو والتغير الاجتماعي لايشكلان جريمة بحد ذاتها وخاصة عندما تتوزع مكتسبات التنمية على المجتمع بعدالة. إلا أنهما وعندما لا يكون هناك تخطيط مناسب يساهمان في زيادة الانحراف والجريمة.

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النمو السريع في المجتمعات النامية قد أثرت في خفض دور العائلة في التنشئة الاجتماعية وفي انتقال القيم بسبب زيادة التحضر والهجرة والتصنيع مما أدى إلى خلق ظروف أدت إلى إضعاف روابط الأسرة بينما أضعف الفقر سلطة الأسرة واستقلاليتها (Adeyemi, 1990).

وتلتقي نتائج الدراسة الحالية والمتعلقة بأثر المتغيرات الاقتصادية وخاصة مساهمة المرأة في سوق العمل مع نتائج دراسات رالف (Ralph,1996) والذي بين أهمية الاستقرار الاقتصادي وشيوع جرائم التعدي على الممتلكات، ودراسة فرايدي والذي بين العلاقة بين التغير الاجتماعي والجنوح (Friday, 1984) ودراسة (Sesay, 1977)، ودراسة (James, 1997).

وفيما يتعلق بالحالة الصحية فقد ارتفع معدل وفيات الرضع أقل من سنة، وتبين وجود مؤشر مقبول يتعلق بالتطعيم ضد أهم أمراض الطفولة الستة (الدفتريا، والسعال الديكي، والتيتانوس، وشلل الأطفال، والدرن، والحصبة). علماً بأن آثار هذه الأمراض تتعدى مرحلة الطفولة إلى المرحلة العمرية الأخرى (كالإعاقة). وارتفع مؤشر وفيات الأمهات الحوامل وعند الولادة. وهذا مؤشر آخر داعم للانغماس في الجريمة بالإضافة إلى المؤشرات السابقة. ولا زالت ميزانية الصحة دون المستوى اللازم لمعالجة المشكلات الصحية.

وتلتقي أهمية المتغيرات الصحية في تفسير الجريمة مع نتائج دراسة شايدر (١٩٩٠) والتي بينت أن معدلات الأطباء قد فسرت (١٠٪) من تباين الجريمة، وأن وفيات الأطفال الرضع قد فسرت (٤٤,٥٪) من الجريمة. إن الوضع الصحي والعي الصحي يعكس نوعية الحياة في المجتمع وما يرتبط بها من مستويات معيشية صعبة، تظهر آثارها بشكل انحراف وجريمة، وهذا ما أكدته دراسة نيبوليتان (Neapolitan, 1994) من علاقة السكان والفقر بالجريمة.

وفيما يتعلق بالمؤشر الاجتماعي والخاص بعدد دور الرعاية الاجتماعية والمرتبط بالفئات الاجتماعية الأكثر احتمالية في خرق القانون (كالأحداث) فإن العدد العام أقل بكثير من حجم الحاجة الواقعية.

وتمثل دور الرعاية الاجتماعية المؤشر مع اهتمام المجتمع بالفئات المحتملة في الانحراف أو المنحرفة من الصغار، وحيث أن فئات الصغار والأحداث من الفئات الأكثر استعداداً للانحراف فإن حجم دور الرعاية الاجتماعية مؤشر على الحجم العام للجريمة في المجتمع.

أما الجرائم الخطرة (التعدي على الإنسان) فيلاحظ انخفاض معدل جرائم القتل العمد (٣,٤) جريمة سنوياً لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان والاغتصاب (٥,٦)، والسطو المسلح (١٨,١) جريمة سنوياً، في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ (٣٠,٣) جريمة سنوياً لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان. أما في الجرائم الخطرة (التعدي على الممتلكات) فيلاحظ ارتفاع معدلاتها بشكل عام حيث بلغت في جرائم سرقة السيارات (٣٧,٨) جريمة سنوياً وفي جرائم خرق حرمة المنازل (١٢) جريمة سنوياً، اما السرقة بالاكراه كانت (١٢,٢) جريمة سنوياً، في حين تصل إلى أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد (١١) جريمة سنوياً لكل (١٠٠,٠٠٠)

من السكان ويدعم هذا المؤشر فرضية التحول الحضري والتحديث التي تؤكد على زيادة معدلات جرائم السرقة وانخفاض معدلات جرائم القتل في المجتمعات التي تمر بالتحديث والتحضر.

إن ارتفاع ما تستهلكه الجريمة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني مؤشر هام على مدى إعاقة الجريمة لخطط التنمية خاصة وأن الدول العربية تنفذ خطط تنمية بهدف تحسين الشروط الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للمواطن، وبالتالي فإن إثقال كاهل الدولة بما تستهلكه الجريمة من نصيب الفرد من التنمية تؤدي إلى رصد الطاقات الاقتصادية نحو مكافحة الجريمة على حساب التنمية الحقيقية والشاملة للفرد والمجتمع.

إن الآثار غير المباشرة لهذه المتغيرات في الجريمة وفي كلفتها يمكن أن تكون واضحة عند النظر إلى النتائج المترتبة على هذه المتغيرات والتي تبرز كعمليات تقلل الترابط الاجتماعي بين الأفراد وتقلل الضبط الاجتماعي. وعند النظر إلى معدلات النمو السكاني الكبيرة يمكن ملاحظة أنه بمعرفة أن المجتمع العربي مجتمع فتي غالبية السكان فيه من فئة الشباب والمراهقين وهذه هي المراحل العمرية التي يمر الإنسان فيها بعدم استقرار نفسي وتشكل أزمة هوية وتحقيق ذات وخروج على الأعراف والمعايير الاجتماعية (والقانون)، بمايزيد في احتمال انغماس فئات الشباب بسلوكيات منحرفه. ويلتقي هذا التفسير مع ما ذهب إليه (بنديا) (Buendia,1989) من أن التغير الاجتماعي الحضري يقلل الترابط في الضبط الاجتماعي، والنمو السكاني العالي يزيد نسبة شرائح الشباب ويزداد احتمال ارتكاب الجرائم.

أما اتجاهات الجريمة في المستقبل فتشير إلى زيادة في حجمها وفي كافة الأنماط، إن هذه الزيادة تتطلب التخطيط والإعداد في القوى البشرية ورصد

الإمكانات المادية والفنية اللازمة للتعامل معها. وتتطلب مثل الزيادة التوسع في الإمكانات الحالية للنظام العدلي، والعمل على زيادة فعاليات آليات الوقاية والضبط للجريمة، فالطاقة الاستيعابية لمراكز الإصلاح والتأهيل بحاجة إلى تطوير لتواكب الزيادات المستقبلية وقوة الشرطة، ونوعية تدريبها وإعدادها.

٥ . ٢ التوصيـــــات

أظهرت نتائج الدراسة أهمية كبيرة لأثر متغيرات السكان والتنمية في الجريمة وبناءً عليه توصي هذه الدراسة بتعميم وسائل تنظيم الحمل للمحافظة على معدلات نمو سكانية معينة، وذلك لخفض الزيادة في معدلات الجريمة المستقبلية، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية أو في الدول ذات الحجم السكاني العالي، ومحاولة المحافظة على حجم سكاني أمثل متوافق بين حجم السكان والموارد والمساحة، إن ضبط أو خفض الزيادة السكانية ليس له أثر في خفض معدلات الجريمة فقط وإنما يتعدى ذلك ليؤثر في نقص المساكن والسكن العشوائي والتحضر المبكر والانفجار السكاني، وتآكل الأراضي الزراعية وفي مشكلات المرور والتلوث البيئي مما يعني التخفيف من مشكلات التحضر عامة، والفقر والإعالة والأمية وكلها عوامل تؤثر مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في زيادة معدلات الجريمة.

ويمكن أن تبني الحكومات المعنية بهذه الزيادات برامج حكومية توفر من خلالها وسائل تنظيم النسل ويمكن توزيعها مجاناً على السكان أو تنفيذ حملات إعلامية وميدانية للمساعدة في ذلك أو من خلال المراكز الصحية.

كما يمكن الاعتماد على نموذجية المكان والسكان وتوزيع الشرطة التوزيع الأمثل في المناطق الحضرية، لكي يكون التواجد الشرطي مناسباً لحجم السكان والمكان.

كما أظهرت النتائج ارتفاع معدلات جرائم التعدي على الممتلكات وانخفاض جرائم التعدي على الإنسان، وهذا مؤشر على ارتفاع معدلات التحضر، مما يتطلب توجيه هجرات معاكسة للريف من خلال التركيز على التنمية الريفية لكي لا يفرغ الريف من السكان وتزدحم المدينة بالأحياء غير المناسبة للسكن والهامشية مما يؤدي إلى رفع معدلات الجريمة. كما أن ذلك يتطلب إعداد الشرطة والأجهزة الأمنية لمواجهة هذه الزيادة في هذا النمط من الجريمة.

أظهرت نتائج الدراسة مرور المجتمع العربي بتغيرات اقتصادية واجتماعية منها زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يعني زيادة مشاركتها في سوق الجريمة، فلم تعد الجريمة في المجتمع العربي ظاهرة ذكرية. ويتطلب ذلك إعادة النظر في تصميم مراكز التأهيل والإصلاح وتكوين مراكز إصلاح خاصة بالإناث مع برامج موجهة للإناث من النزيلات أو المذنبات، ولقد بدأت مؤشرات تدل على بدايات مشكلات اجتماعية ناتجة عن إجرام الإناث.

كما أن انحراف الأحداث من المؤشرات الجديدة في ميدان الجريمة في المجتمع العربي مما يتطلب الاهتمام بدور الرعاية الاجتماعية ومراكز الأحداث ومحاكم الأحداث وتجنب الحدث الجانح المرور في سلسلة الوصم الرسمي للانحراف، وهذه الإجراءات يمكن أن تقيه امتهان الانحراف في المستقبل. وفي هذا المجال يمكن التوسع في العقوبات البديلة للحبس مثل الإصلاح المجتمعي، والإفراج الشرطي والمراقبة القضائية، والشرطة المجتمعية.

إن غياب بعض الأنماط في الجريمة قد يبدو للوهلة الأولى أمراً محبباً ومبعثاً على الارتياح، إلا أنه لا بد من أخذ ذلك في إطار أعمق حيث أن بعض الأنماط غير الظاهرة حالياً قد لا تكون من صلاحيات الشرطة وبالتالي

لم تظهر في السجلات الرسمية مثل جرائم التلوث، والفساد الإداري، وجرائم أصحاب الياقات البيضاء . . الخ)، والبعض الآخر لم تكن الشرطة العربية مؤهلة للتعامل معه مثل الجرائم الألكترونية. إن مثل هذا الوضع يتطلب توحيد الجهات التي تتعامل مع الجريمة في مرحلة ما حتى وإن اختلفت الأجهزة المعنية بها. والأمر الآخر هو التركيز على تدريب الشرطة على الأنماط المستحدثة من الجريمة حتى تتمكن من التعامل معها. إن المجتمع الدولي يدخل عصراً جديداً هو عصر المعلومات ويختلف هذا العصر بتراكيبه السياسية والاقتصادية والجرمية، فلم يعد السطو على البنك عملية مهمة للسرقة، فقد يحدث ذلك من خلال عملية تحويل الكترونية لأرصدة العملاء إلى حسابات أخرى بطريقة ما. ولم يعد الجاني بحاجة إلى أن يكون في مسرح الجريمة لكي ينفذ جريمة، وإنما قد يفعلها عن بعد، كل هذه المفاهيم الجديدة في الأمن تتطلب إعداداً وتدريباً مناسبين لمواجهتهما والتعامل معها، ولذلك توصي هذه الدراسة بإعطاء التدريب الشرطي اهتماماً مناسباً خاصة في المجالات المستحدثة من الجرائم لكي يواكب التطورات في السلوكيات الجرمية في عصر غير تقيلدي.

إن فهم الجريمة والتعامل معها كمشكلة اجتماعية لا يمكن أن يحدث دون التعامل مع الظروف الموضوعية التي تنتجها، ولأن الجريمة مشكلة اجتماعية فإنها مترابطة ببقية المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر والأمية . . الخ، وهي نتيجة لفشل عمل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع كالأسرة والمدرسة والعمل . . الخ، وبالتالي فإن البرامج الوقائية لابد أن تأخذ هذين البعدين بالحسبان، فمحاربة البطالة والفقر والأمية من شأنها أن تخفف من مشكلة الجريمة، كما أن أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها في مجتمع

آمن مستقر شرط هام في الوقاية من الجريمة على مستوى الضبط الداخلي الفردي والرسمي وغير الرسمي.

إن تحسين مستوى الحياة ونوعيتها لدى المواطن العربي ومكافحة الأمية وتوفير فرص العمل ورفع مستويات السكان فوق خطوط الفقر تسهم في تحصين الفرد ضد الجريمة والانحراف، ويمكن ذلك من توفير برامج مكافحة الأمية الصباحية والمسائية، وخاصة في الريف وعند الإناث، بالإضافة إلى توفير القروض الميسرة والتعاونيات الاجتماعية للمشاريع الصغيرة التي توفر فرص عمل، بالإضافة إلى رفع اقتصاديات الأسرة من خلال البرامج الاستثمارية (مشاريع أسرية صغيرة) بدل برامج المساعدات النقدية المباشرة، وتعد خبرة الأردن في هذه المشاريع ناجحة حيث يعمل صندوق المعونة الوطني على دعم المشاريع الأسرية والصغيرة والجماعية بالإضافة إلى مشاريع تنمية الأسرة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والتعاونيات النسائية والاقتصادية في هذا المجال.

إن عملية ضبط الجريمة ومكافحتها لا تتوقف عن ملاحقة المذنبين أو الانتظار للأجهزة الأمنية لتحويلهم إلى المحاكم ومراكز التأهيل، وإنما يتطلب تخطيطاً علمياً مبنياً على رصد الموارد اللازمة للمكافحة والتأهيل، وهذا المطلب لا يتحقق إلا بالدراسة العلمية للظاهرة الجرمية والبحث في أسبابها، ورسم السياسات الحكومية اللازمة في الوقاية منها وعلاجها وتأهيل المذنبين.

إن غياب توظيف البحث العلمي في التعامل مع الجريمة يمكن رده جزئياً إلى مشكلات الإحصاء الجنائي العربي والمتمثلة في عدم الدقة والموثوقية في بياناته ولكي يتمكن الباحثون من القيام بتنفيذ الدراسات الأمبريقية في

الجريمة لابد من توحيد أنماط الجريمة في المجتمع العربي لكي يتمكن الباحثون من إجراء المقارنات اللازمة في دراساتهم وتكوين الصورة الشاملة عن الوضع الجرمي في المجتمع العربي، ويمكن أن يسهل ذلك من الوصول إلى بيانات الجريمة العربية، فعملية توحيد التنميط تمكن من إيجاد مكان موحد يمكن الباحثين من الوصول إلى البيانات التي يحتاجون إليها لتنفيذ الدراسات التي يرغبون، ويمكن ذلك من خلال تفعيل دور المركز العربي لمكافحة الجريمة والذي تناط به مسؤولية الإحصاء الجنائي العربي حالياً من خلال تطوير قاعدة بيانات تمكن الدول العربية من الدخول إليها وارسال التقارير الجرمية يومياً إليها لكي يكون الوضع الجرمي بصورته الشاملة في المجتمع العربي كافة، وإذا كان الحديث عن عولمة الاقتصاد فإن عولمة الجريمة وانسيابها من بلد لآخر بسهولة ولكون هناك جرائم عالمية مشتركة الاهتمام (تلوث الأرض، والأوزون . . الخ) فإنه من باب الأولوية أن يكون هناك مكافحة للجريمة على مستوى المجتمع العربي كافة، لأنه بدون هذا التكامل في المكافحة والضبط ستكون الصورة الأمنية العربية في غاية التهديد.

ونظراً للمشكلات التي يعاني منها الإحصاء الجرمي وخاصة تلك المتعلقة بالموثوقية والدقة والشمولية في بيانات الجريمة كما توثقها الأجهزة الأمنية، فإن البديل الأمثل هو دراسة الجريمة كما هي في الواقع من خلال المسوح الاجتماعية للجريمة، والتي تمكن من الحصول على بيانات أولية يمكن أن تعطي الصورة الواقعية للجريمة دون ابخاس للجريمة أو انتقاء لأنماطها وحجمها.

إن الارتفاع في كلفة الجريمة وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من مشكلات اجتماعية كثيرة يستدعي استثمار الطاقات البشرية

والفنية والمهنية في السجون في مشاريع إنتاجية يمكن أن تعود على الدولة بالفائدة وتغطي النفقات التي تتحملها مراكز الإصلاح والتأهيل. وبما أن الفرد المذنب سيعود يوماً ما إلى المجتمع بعد قضاء فترة الحكم فتوصي هذه الدراسة بالتركيز على الإصلاح والتأهيل والتعليم والتدريب للنزلاء، لكي يتمكن السجين عند عودته للمجتمع من ممارسة عمل اجتماعي مناسب، وبذلك تكون فترة الحبس فترة تم استثمارها لصالح النزيل ولصالح المجتمع والمؤسسات الإصلاحية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين متغيرات التنمية عامة، والجريمة وغالبية أنماطها في الوطن العربي. ويمكن رد ذلك إلى أن التنمية ليست بلا جانب سلبي، حيث أنها تحدث متغيرات في السلوك الإنساني، ذلك أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، كما أنها تحدث تغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذا التغير الاجتماعي العام يتضمن تغير في الأعراف والنُظم الاجتماعية مما يؤثر في السلوك الاجتماعي عامة، ويظهر بشكل ارتفاع في معدلات الجريمة عامة.

ويمكن تلخيص التوصيات في الآتي:

١ ـ التركيز على التنمية المتوازنة التي تهدف إلى تحسين شروط الحياة المادية مع الاهتمام بالجوانب الثقافية والعرفية للمجتمع لكي تسير التغيرات الاجتماعية المادية جنباً إلى جنب مع التغيرات السلوكية مما يجب المجتمع الجريمة المرتبطة بالتغير الاجتماعي الناجم عن التنمية البشرية.

٢ ـ خفض معدلات البطالة مما يؤدي إلى خفض معدلات الجرائم، ويمكن

ذلك من خلال تشجيع المشاريع التعاونية والاجتماعية، وصناديق الاستثمار، والقروض الميسرة، ودعم مشاريع الأسر الصغيرة، وتحويل المعونات المباشرة للفقراء إلى مشاريع تعاونية، أو شخصية لخلق فرص عمل، وتكوين استثمارات مالية، واجتماعية تجعل الأفراد أكثر امتثالاً للعرف والقانون بدون الخروج عليها.

٣ـ إلزامية التعليم، وربط التعليم باحتياجات المجتمع أولاً، وبمتطلبات سوق العمل المستقبلية ثانياً.

٤ـ استخدام وسائل العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية واستثمار طاقاتهم في التنمية الاجتماعية.

٥ـ توجيه هجرات معاكسة للريف من خلال التركيز على التنمية الريفية.

٦ـ توظيف البحث العلمي في معالجة مشكلات الجريمة.

٧ـ تأمين الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية للفقراء لخفض الفقر الناتج عن البطالة.

٨ـ دعم البنية التحتية المعلوماتية التي من شأنها تحسين الكثير من جوانب الحياة البشرية مما ينعكس إيجاباً على مستويات التنمية والرفاهية الاجتماعية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

أبو الغار، ابراهيم (١٩٨٠). الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية حجمها واتجاهاتها، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، القاهرة: جامعة القاهرة.

أبو جابر، كامل؛ الخصاونة، صالح وماتيس بوبة (تحرير) (١٩٩١). سوق العمل الأردني: تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية، عمان: دار البشير.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٤). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: المؤلف.

الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة (١٩٩٠). الدراسة الاستقصائية الثالثة للأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة، عمليات نظم العدالة الجنائية، استراتيجيات منع الجريمة. مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، هافانا-كوبا، ٢٧ أغسطس-٧ سبتمبر ١٩٩٠.

الأمم المتحدة، (١٩٨٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، كاركاس، الفصل الأول-الفرع (٢).

الأمم المتحدة (١٩٨٥). مؤتمر الأمم المتحدة السابع، ميلانو.

الأمم المتحدة، (١٩٩٣). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، بيروت: مركز الوحدة العربية.

البداينة، ذياب(١٩٩٧ أ). أهمية تنميط الجريمة في الإحصاء الجنائي في الوطن العربي: نحو أنموذج تنميط موحد. الفكر الشرطي، ٨١-١١٥.

البداينة، ذياب(١٩٩٧ب). جرائم النساء في المجتمع الأردني: بداية مشكلة اجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٣، ٣٢١-٣٥٥.

البداينة، ذياب(١٩٩٦). التفسيرات النظرية لجرائم النساء، المؤتمر النسوي السادس والعشرون للمركز الديموغرافي. القاهرة: المركز الديموغرافي.

البداينة، ذياب(١٩٩٨ أ). التقنية والإجرام المنظم. بحث قدم في الندوة العلمية السابعة والأربعون (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي). الاسكندرية، ١٨-٢٠/ ٥/ ١٩٩٨م.

البداينة، ذياب(١٩٩٨ ب). الجرائم المستحدثة والبحث العلمي. بحث مقدم في ندوة دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٢-٢٥/ ١١/ ١٩٩٨م.

البداينة، ذياب(١٩٩٥). جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني: دراسة من وجهة نظر علم الاجتماع. مجلة جامعة الملك سعود، ٧(١)، ٥٦٧-٦٠٥.

البداينة، ذياب(١٩٨٥م). الفروق بين الجانحين وغير الجانحين في أساليب العلاقة السلوكية المتبادلة في العائلة والمحيط البيئي وعلاقتهما في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

البداينة، ذياب؛ الزغاليل، أحمد (١٩٩٣). العلاقات العائلية السائدة في أسر الجانحين وعلاقتها بجنوح الأحداث، مجلة كلية التربية، ع ٢، ص ص ١٧٥-١٩٥.

البداينة، ذياب، التوايهه، عباطة؛ ((قيد النشر). فحص فروض نظرية الضبط الاجتماعي لهرشي في الأردن. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

البداينة، ذياب؛ التوايهه، عباطة (قيد النشر). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمذنبات في المجتمع الأردني، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

البداينة، ذياب (قيد النشر) الخوف من الجريمة.

البشرى، محمد الأمين (١٩٩٩)، انماط الجرائم في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البدر، بدر محمد، والزومان، عبدالعزيز حمد (١٩٩٧). ضبط الانترنت: لماذا وكيف. المؤتمر الوطني الخامس عشر للحاسبات الآلية. جامعة الملك فهدللبترول والمعادن وجمعية الحاسبات السعودية ١٧-١٩/ ١٠/ ١٩٩٧م.

الزغل، علي، وعضيبات، عاطف. الشباب والاغتراب: دراسة ميدانية من شمال الأردن. مؤتة للبحوث والدراسات، م ٥، ع ٢، ١٩٩٠، ص ص ٤٤-٨٢.

الزغل، علي. اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني. مجلة أبحاث اليرموك، م ٨، ع ٢، ١٩٩٢، ص ص ١٠٧-١٤٩.

البصول، محمد أنور (١٩٩٦) اتجاهات الجريمة في الوطن العربي. ورقة مقدمة في المؤتمر العشرون لقادة الشرطة والأمن العرب، الجزائر. ١-٣/ ٦/ ١٤١٧هـ (١٤-١٦/ ١٠/ ١٩٩٦).

البطران، عايدة (١٩٩٦). أثر العشوائيات في تزايد ظاهرة العنف والارهاب في مصر. بحث مقدم في المؤتمر ٢٦ للمركز الديموغرافي (ندوة السكان والأمن).

البطران، عايدة (١٩٩٥). الاسكان العشوائي في مصر: الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات. ورقة بحث قدمت في المؤتمر ٢٥، للمركز الديموغرافي. القاهر: المركز الديموغرافي.

التوايهه، عباطة (١٩٨٤) العوامل المساهمة في تكرار السلوك الجانح عند الأحداث الجانحين المكررين. رسالة ماجستير غير منشروة، الجامعة الأردنية ـ عمان.

التير، مصطفى عمر (١٩٩٧). النمو الحضري والتحديث في المدينة العربية وتحديات المستقبل، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظة المدن العربية، دبي ـ الامارات العربية المتحدة ٣/ ٧/ ١٩٩٤م، ص ص ٣١٣ ـ ٣٣٥. الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.

الثاقب وسكوت (١٩٨٠). موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٣، السنة ٨، ص ص ٧ ـ ٣٢.

الثاقب، فهد (١٩٨٦). المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الاجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، م ١٤، ع ١، ص ١٤٠.

الحداد، يحيى (١٩٧٥) العوامل التربوية والأسرية وأثرها في جنوح الأحداث في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الحسكي، أحمد (١٩٧٢)، التصنيع وظاهرة الانحراف في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

الحسني، محمد عبدالرؤف القاسمي (١٩٩٧). الانفجار السكاني

العشوائي في الجزائر : دراسة نماذج الأحياء القصديرية، ص ص ٩٩٣-١٠١٩ ، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي -الإمارات العربية المتحدة، ٣/ ٧/ ١٩٩٤م الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن .

الحواس، عارف علي (١٩٩٧)، نمذجة التوزيع المكاني لقوة الشرطة والجرائم في مدينة الرياض. الرياض: مركز مكافحة الجريمة.

الحوت، علي (١٩٩٧). المدينة العربية: تحديات وتأمل في آفاق مستقبلها، ص ص ١٢١٧ - ١٢٢٥ . في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ٣/ ٧/ ١٩٩٤م الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن.

الخليفة، عبدالله حسين (٢٠٠٠)، اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية، الرياض : اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٨)، التنمية والجريمة في الوطن العربي، ورقة بحث غير منشورة، اعمال المؤتمر السنوي لقضايا السكان والتنمية، القاهرة.

الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٤)، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على احياء مدينة الرياض، الكتاب السنوي.

الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٤). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، الكتاب السنوي، ص ص ٥٤-١٤٦ .

الرابيعة، أحمد (١٩٨٨). أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة (دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني) مؤتة للبحوث والدراسات، (٣).

الرفاعي، حسين؛ والبصير، محمد البشرى (١٤١٢هـ). الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الريحاني، سليمان (١٩٨٥)، أثر نمط التنشئة الأسرية في الشعور بالأمن، مجلة دراسات: عمان، الجامعة الأردنية.

الشرقاوي، أنور (١٩٧٧)، انحراف الأحداث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

الصغير، جميل عبدالباقي ١٩٩٢٠). القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة: الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي القاهرة: دار النهضة العربية.

الصقور، محمد وعمر الشيخ، وعيسى ابراهيم، وخالد الشريدة. جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان وزارة الشؤوون الاجتماعية، ١٩٨٩م.

العامري، عثمان (١٩٦٦)، دراسة تحليلية للأسباب الاجتماعية للانحراف في المجتمع الأردني في محافظة عمان، اربد، الزرقاء رسالة ماجستير، القاهرة.

العزة، خليل (١٩٨٠). دراسة استطلاعية لظاهرة هروب الأبناء من منازلهم وظاهرة تكرار جنوح الأحداث. وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

العكايلة، محمد سند (١٩٩٢). العلاقة بين أنماط التنشئة الأسرية وجنوح الأحداث، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الغامدي، عبدالعزيز بن صقر (١٤١٢هـ). دراسة عن التركزات السكانية

بمدينة مكة المكرمة : الجالية البرماوية، مركز أبحاث الجريمة : وزارة الداخلية .

الفارس، عبدالرزاق فارس (١٩٩٧) الحكومة والفقراء من المستفيد من الانفاق العام. المستقبل العربي ٢٢٦ (١)، ص ص ٧٤ـ ٩٠ .

الفارس، عبدالرزاق فارس (١٩٩٣). السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

فوزي، شريف فوزي (د ت). مبادىء التشريع الجنائي الإسلامي. جدة: دار العلم للطباعة والنشر .

القطب، اسحاق يعقوب (١٩٨٢م). نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية، مجلة الفكر العربي، العدد ٣٠ .

اللوزي، سليمان (١٩٨٩). القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي : دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتة للبحوث والدراسات، ٤(١)، ص ص ٧٣ـ ١٠٤ .

المجلس العربي للطفولة والتنمية (١٩٩٥) واقع الطفل العربي. التقرير الإحصائي. المؤلف .

المعهد العربي لإنماء المدن العربية (١٩٩٧). المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل. الرياض: المعهد العربي لانماء المدن، ص ص ١٢١٧ـ ١٢٢٥ ، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي ـ الإمارات العربية المتحدة، ٣ / ٧/ ١٩٩٤م الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن .

المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم (١٩٩٥)، مراجعة استراتيجية لتطوير التربية العربية، تونس: المؤلف .

المهيزع، ناصر (١٩٩٨). الثقافة والجريمة، وقة قدمت في الدورة التدريبية الخاصة (أساليب البحث العلمي في دراسة السلوك الاجرامي)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

المينسي، خالد محمد وآخرون (١٩٨٢). أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السرقات وأنماطها بالكويت، الكويت وزارة الداخلية: إدارة البحوث والمتابعة، ص ص ٢٥٥-٢٥٨.

النجار، صباح (١٩٨٩). العوامل الأسرية وجنوح الأحداث، دراسة ميدانية للنزلاء، دار الملاحظة، بغداد: مجلة آداب الرافدين.

النعيم، عزيزة عبدالله العلي (١٩٩١م). التنظيم الاجتماعي الحضري في حي الفيصلية. الرياض: المعهد العربي لانماء المدن.

الياسين، جعفر (١٩٨١). أثر التفكك الأسري في جنوح الأحداث، بيروت: عالم المعرفة.

اليونسكو (١٩٩١)، الأمية في الوطن العربي: الوضع الراهن وتحديات المستقبل، عمان: مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية.

بركات، عبدالحليم (١٩٩١)، المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز الوحدة العربية.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي(١٩٩٧)، تقرير التنمية البشرية: لعام ١٩٩٧م.

برنامج الأممالمتحدة الإنمائي، (٢٠٠٠م)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م.

بوكراع، رضا (١٩٨٦)، المدينة والفقر والاجرام، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، أبحاث الندوة العلمية الثالثة، ص ص ١٧-٣٢.

توفيق، جلال (١٩٩٦م). أمن العشوائيات. المؤتمر (٢٦) للمركز الديموغرافي. القاهرة: المركز الديموغرافي، ص ص ١١٠-١٤١.

توق، محيي الدين (١٩٨٠). ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن، دراسة استطلاعية، مجلة دراسات، ع ٢، م ٧، الجامعة الأردنية.

جامعة الدول العربية (١٩٩٥). المرأة العربية في العقد العالمي الثاني للمرأة، (١٩٨٥-١٩٩٥) التطلعات حتى سن ٢٠٠٠، تقرير مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين.

جرانوتييه، برنارد (١٩٨٧م). السكن الحضري في العالم الثالث: المشكلات والحلول، ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي. الاسكندرية: منشأت المعارف.

جلال الدين، محمد العوض (١٩٨٤). التميز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع مثال: الأردن والسودان. مجلة العلوم الاجتماعية، ع ٣، م ١٢.

حسن، محمد علي (١٩٧٢). علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

حسونة، عامر (١٩٨٤). الهجرة وعلاقتها بالجريمة المجلة العربية للدراسات الأمنية، م ١، ع ٢.

حمود، رفيقة (١٩٩٦) نحو استراتيجية عربية لمحو أمية النساء: مع نماذج من التجارب الدولية والعربية في مواجهة الأمية. ندوة أثر أمية النساء مع الأسرة، ٣ نوفمبر، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاخبارية والثقافية، إدارة شؤون المرأة والأسرة. القاهرة.

خربطلي، سميرة خضر (١٩٩٢). أثر بعض المتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خيري، مجد الدين (١٩٩١). أشكال التدخل الأسري في بعض شؤون الأبناء من الشباب الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية. مؤتة للبحوث والدراسات، م ٦، ع ١، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٧٣.

زاعز، حفناوي (١٩٩٦). الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي في أعمال مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ص ص ٣٥٣ ـ ٣٦٧، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء، ٩ ـ ١١/ ١/ ١٩٩٦.

زهران، طه؛ وفيصل الغرايبة (١٩٨٣). دور مؤسسات الأحداث في الأردن في ضوء سياسة الدفاع الاجتماعي.

ساري، سالم (١٩٨٣). أخبار الجريمة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢, (١١)، ص ص ٦٣ ـ ١٠٧.

سعد الدين، ابراهيم (١٩٨٩). حاضر المدن العربي ومستقبلها، مجلة الفكر العربي، العدد ١٠.

سليم، طارق عبدالوهاب (١٩٩٧). الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت وسبل مكافحتها. الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تون، ٧ ـ ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

صالح، ناهد. العود إلى الاجرام عند المرأة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ع ٢، ١٩٦٦.

صندوق النقد العربي (١٩٩٤). الدائرة الاقتصادية، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية. المؤلف.

طعم الله، خميس (١٩٨١). العرب في السنة ٢٠٠٠، مجلة شؤون عربية (١)، ص ص ١٢٧ـ١٤٣.

عبدالحميد، محسن (١٩٩١). اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم. المركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبدالمولى، سيد شوربجي (١٩٩٢). النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤ ٣١ـ٦٦.

عبدالمولى، سيد شوربجي (١٤١٣هـ). المتغيرات الدولية وانعكاساتها مع الأمن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبدالمولى، سيد شوربجي (١٤١٤هـ). تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبدالرحمن، عواطف (١٩٨١). دراسة سيسيولوجية من أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٤، السنة ٨، ١٩٨١، ص ص ٤٥ـ٦٢.

عثمان، سوسن (١٩٩٦). أثر أمية المرأة على الأسرة. ندوة أثر أمية النساء على الأسرة، ٣ نوفمبر، جامعة الدول العربية، الأمانة، الإدارة العامة للشؤؤن الاجتماعية والثقافية، إدارة شؤون المرأة والأسرة، القاهرة.

عسيري، عبدالرحمن (١٤١٧هـ). مؤشرات الجريمة الأنوثية في المجتمع السعودي، دراسة غير منشورة.

عفيفي، أحمد كمال الدين (١٩٩٧م). الانفجار السكاني والتوطين العشوائي في المدينة العربية، ص ص ٩٦٧-١٠١٩، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي-الإمارات العربية المتحدة، ٣/ ٧/ ١٩٩٤م الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.

علي، بدر الدين والجنزوري، سمير (١٩٩٢). النزيلات المحكومات في الاقليم الجنوبي، المجلة الجنائية القومية، العدد ١-٣، ص ص ٣٥-٣٦.

عودة، عبدالقادر (د ت). التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، ح ١، بيروت: دار الكتاب العربي.

عويس، سيد (١٩٦٥). جرائم النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة، المجلة الجنائية القومية، العدد ١، ص ص ٦٧-٩٥.

عوض، محمد هاشم (١٤١٣هـ). خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عيد، يوهانسن يحيى (١٩٩٧). النمو السكاني والاسكان العشوائي في القاهرة، ص ص ١٠٢١-١٠٤٧ في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي-الإمارات العربية المتحدة، ٣/ ٧/ ١٩٩٤م الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.

قشقوش، هدى (١٩٩٢). جرائم الحاسب الالكتروني. القاهرة: دار النهضة العربية.

كامل، عمر عبدالله (١٩٩٦). الأمن العربي من منظور اقتصادي، في أعمال مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ص ص ٧٩-١١٦، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء، ٩-١١/١/١٩٩٦.

كداوي، طلال محمود(١٩٩٧). الإنفاق العسكري الإسرائيلي (١٩٦٥-١٩٩٠)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مارتيني، عمر وصفي (١٩٩٧م). الانفجار السكاني والتوطين العشوائي في مدينة حلب منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، ص ص ١٠٧٩-١٠٩٩، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي-الإمارات العربية المتحدة، ٣/٧/١٩٩٤م الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن.

مرشان، سعيد ناصر (١٩٩١). الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود. الرياض.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (١٩٩٣). وضع الأطفال في العالم للعام ١٩٩٣، عمان، المكتب الاقليمي.

نجيب، فريدون محمد (١٩٩٦م). الانعكاسات الأمنية لاختلال هياكل المستوطنات الحضرية، ندوة السكان والأمن في العالم العربي. القاهرة المركز الديمغرافي.

نمور، محمد سعيد. جرائم قتل النساء. الموسم الثقافي. جامعة مؤتة ١٩٨٧.

هلاوي، حاتم بابكر (١٩٩٨)، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

وزارة الـداخـلـيـة، مـديـريـة الأمـن الـعـام، عـمـان، الـتـقـريـر الاحصائي، ١٩٩٢م، ص١٤١ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Adler, F. (1975). Sisters in Crime. New York: Mccraw Hill.

Agnew, R. S. (1985). Social Control Theory and Delinquency: A Longitudinal Test. Criminology, Vol. 23, pp 47-61

Agnew, R. S. (1991). Longitudinal Test of Social Control Th ory and Delinquency. Journal of Research in Crime and Delinquency, V 28, pp 126-156

Al-badayneh, D. (1988). Applied Sociology in Jordan: Opportunities and Obstacles. Paper Presented at The Annual Conference of Sas, Chicago, Illinois. P. 1-5.

Aultman, M. G. (1979). Delinquency Causation: A Typology Comparison of Path Models. Journal of Critical Criminology, 70, pp 152-163.

Baron, R. (1989). Psychology: The Essential Science. Needham: Mass: Allyn & Bacon.

oiV otnI noitaitinI selameF .)3991(.I sremmoS & .R .D niksaB ent Street Crime. Justice Quarterly, Vol. 10, No. 4, pp. 559-583.

Becker, H. (1963). Outsiders: Studies in Sociology of Deviance. New York: The Free Press.

Bjerregaard, B. E. (1991). Aetiology of Gang Membership: A Test of an Elaborated Social Control Theory. Ann Arbor: Di Dissertation.

Box, S. & Hale, C. (1983). Liberation and Female Criminality in England and Wales. Bjc, 23.

Breault, K. D. (1986). Suicide in America: A Test of Durkheim's Theory of Religious and Family Integration 1933-1980. Ajs, 92(3) 628-56.

Breault, K. D., & K. Barkey. A Comparative Analysis of Durkheim's Theory of Egoistic Suicide.

Browne A. (1987). When Battered Women Kill. London: The Free Press Collier Macmillan Publishers.

Cameron M. O. (1964). The Booster and The Snitch. London. Free Press.

Caplan, A. & Leblance, M. (1985). A Cross-cultural Verification of A Social Control Theory. International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice. Vol. 9, N. 2, pp 123-139.

Carter, D.L. & Katz, A. (1997). Security Directors On Computer Crimes. Http://www.ssc.msu.edu/ncj/secdir.Html

Cernkovich, A. & Giordano C. (1982). A Comparative Analysis of Male and Female Delinquency. pp 100-107 in Dean G. Rojek & Gary F. Jensen Readings in Juvenile Delinqu ncy. Lexington, Mass.:D. C. Heath and Company.

Cernkovich, S. A. (1978). Evaluation of Two Models of Delinquency Causation: Structural Theory and Control Theory. Criminology, 16, 335-352.

Clinard M. B. & Quinney. (1973). Criminal Behavior Systems: A Typology. New York: Holt, Rinehart & Winston..

Clinard M. B. (1957). Sociology of Deviant Behavior. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Clinard, M. B. & Abbott, D. (1973). Crime in Developing Co ntries. New York: Wiley.

utroppO dna ycneuqnileD .)0691(.nilhO .L & .R ,drawolC ity: A Theory of Delinquent Gangs. Glencoe Il: Free Press.

Cloward, R. and Ohlin, L. E. (1960). Delinquency and Opportunity. New York: Free Press,

Cohen, L.E. and Felson, M. (1979). Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach. American Sociological Review, 44, 588 & 608.

Cohen, L.E. and M. Felson (1979). Social Change and Crime Rate Trends. Asr, 44: 588-607.

Colombano, D. M. (1974). Juvenile Delinquency and The School: An Application of Control Theory. Williamsburg, Va: College of William and Mary.

Conklin, J. E. (1984). Sociology. New York: Macmillan Publishing Co., Inc.

Cook, P.J. (1986). The Demand and Supply of Criminal Opp rtunities. Crime and Justice, 7, pp. 1-27.

Danigelis, N. & W. Pope. (1979). Durkheim's Theory of Suicide: As Applied to The Family: An Empirical Test. Social Forces, 57:4, 1081-1103

Danigelis, Nick, & Whitney Pope. (1979). Durkhiem's Theory of Suicide as Applied to Family: An Empirical Test. Social Forces, 57 94, pp 1081-1103.

David, Lester. (1984). The Association Between The Quality of Life and Suicide and Homicide Rates. Journal of Social Psychology. Vol. 124. pp 247-248.

Dizon, D.P. (1977). Application of Delinquency Theories in Philippines . Paper Presented at the 1977 Annual Meet-

ing of the American Society of Criminology, Atlanta, Georgia.

Douglas, J. D. (1967). The Social Meaning of Suicide. Princeton: Princeton University Press.

Edelhertz H. (1970). The Nature, Impact, and Prosecution of White-collar Crime. U.S. Department of Justice Law Enforcement Assistance Administration. U. S. Govern ment Printing Office: Washington, D. C.

Elliott, D. S. ; D. Huizina & S. S. Ageton. (1985). Explaining Delinquency and Drug Use. Beverly Hills: Sage.

Empey, L. T. (1982). American Delinquency. Homewood. Il: Dorsy.

Federal Bureau of Investigation, Uniform Crime Reports, (1982). (Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1983) P. 40.

Federal Bureau of Investigation, Uniform Crime Reports, (1984). (Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1985) P. 40.

Federal Bureau of Investigation, Uniform Crime Reports, (1985). (Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1986) P. 40.

Federal Bureau of Investigation, Uniform Crime Reports, (1988). (Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1989) P. 47.

Ferraro, K.F. & R. Lagrange. (1987). The Measurement of Fear of Crime. Sociological Inquiry, 57, pp. 70-10.

Friedman J. & Rosenbaum, D. P. (1988). Social Control Thory: The Salience of Components By Age, Gender, and Type

of Crime. Journal of Quantitative Criminology, V4, N. 4, pp 363-381.

Geis G. (1984). White Collar Crime and Corporate Crime. pp 137-166, in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Gerber, J; Jensen, E L; Schreck, M; Babcock, G M, (1990). Drug Testing and Social Control: Implications For State Theory. Contemporary Crises: Law, Crime and Social Policy, Vol.,14, N 3, P 243-258.

Gernkovich, S. A. (1978). Evaluating Two Models of Delinqu ncy Causation: Structural Theory and Control Theory. Criminology, Vol. 16, No. 3, pp 334-352.

Glaser, D.A. (1979). A Review of Crime Causation, Theory and Its Application Crime and Justice Reivew of Research. Pp. 203-232 in Norval Morris and Micheal Tonry (Eds.),Vol. I. Chicago: The University of Chicago Press.

Goedoeny, J. (1974). Criminality in Industralized Countries: Criminality and Social Development. Scandinavian kcotS .)50(401 ,ygolonimirC roF licnuoC hcraeseR olm, Sweden. Ncj No. 043912.

Goodstein, L. D. & Calhoun, J. F. (1982). Understanding Abnormal Behavior. Reading, Mass: Addison-wesley.

Gora, J. G. (1985). The New Female Criminal: Empirical Reality or Social Myth? New York: Praegers, 1982. Heidensohn F. Women and Crime. London: The Macmillan Press Ltd.

Gottfredson, M. & Hischi, T. (1990). A General Theory of

Crime. Stanford, California: Stanford University Press.

Groth, A. N. & Birnham H. J. (1979). Men Who Rape: The Psychology of Offender. New York: Plenum.

Hartnagel, T. and Mizanuddin M. (1986). Modernization, Gen der Role Convergence and Female Crime: A Further Test. International Journal of Comparative Sociology 27, 1-2, Jan. - Apr. 1-14.

Heidensohn, F.(1969). The Deviance of Women: A Critique and An Inquiry. British Journal of Sociology. 19: 160-175.

Hepburn, J. R. (1984). Occasional Property Crime. pp 73-94 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Hepburn, V. (1977). Testing Alternative Models of Delinqu ncy Causation: Journal of Criminal Law and Criminology, Vol. 67, pp 450-460.

Hill, G. D. & Crawford E. M. (1990). Women, Race, and Crime. Criminology, 28, 4, pp 601-623.

Hindelang, M.(1974). Decisions of Shoplifting Victims To Invoke The Criminal Justice Process. Social Problems, 21, 4.

Hindelang, M. J. (1973). Causes of Delinquency: A Partial Re lication and Extension. Social Problems, Vol. 20, pp 417-487.

Hirschi, T. & Gottfredson, M. (1989). Control View of The Career Paradigm. International Annals of Criminology, V 27, N 1/2 pp 123-133.

Hirschi, T. (1969). Causes of Delinquency, Berkeley, California: University of California Press.

Jackson, P.I. (1983). Opportunity and Crime. Ssr, 2, Pp. 173-193.

James, S. (1997). Poverty, Ethnicity and Violent Crime. Ci, Boulder, Westview.

Jensen, G. F. (1972). Parents, Peers, and Delinquent Action: A Test of The Differential Association Perspective. Ameri can Journal of Sociology, Vol. 78, No. 3, pp 562-575.

Johnson, R. E. (1979). Juvenile Delinquency and Its Origins. Cambridge, Ma: Cambridge University Press.

Junger, M. (1988). Social Control Theory Versus Differential Association: A Test Panel Data From Juvenile Delinquency in The Netherlands, pp 77-103. Josine Junger-tas and Richard L. Block (Eds.) Berkeley, Ca: Kugler Publications.

Junger-tas, J. (1992). Empirical Test of Social Control Theory. Journal of Quantitative Criminology, Vol. 8, N.1, (Spec al Issue), P P 9-28

Jupp V. (1993). Methods of Criminological Research. Routledge: London.

Kadish, S. (1983). Encyclopedia of Crime and Justice, Vol. 1. New York: Free Press.

Kennedy, L. & Silverman, R.A. (1985). Perception of Social Diversity and Fear of Crime. Environment and Behavior, V. 17, N. 3, Pp. 275-295.

Klein D. (1976). The Etiology of Female Crime: A Review of

The Literature. pp 5-31 in L. Crites (Ed.) The Female Offender. Mass: D.C. Heath, Lexington Mass.

Klein, D. (1973).The Etiology of Female Crime: A Review of the Literature. Issues in Criminology, pp 3-29.

Krohn, M. D. & Massey, J. (1980). Social Control and Delinquent Behaviour: An Examination of The Elements of The Social Bond. Sociological Quarterly, Vol. 21, pp 529-544.

Lafree, G. and Brickbeck, C. (1991). The Neglected Situation: A Cross-national Study of the Situational Characteristics of Crime. Criminology, 29 (1). 73-98.

Lagrang, R. L. & H. R. White (1985). Age Differences in Delinq ency: A Test of Theory. Criminology, Vol. 23, pp 19-45.

Lagrang, R.L. Ferraro, K.F. & Supancic, M. (1992). Perceived Risk and Fear of Crime: Role of Social and Physical Incivilties. Journal of Research in Crime and Delinquen cy, V. 29, N. 3, Pp. 311-334.

Lagrange, R.L. and Ferraro K.F. Assessing Age and Gender Differences in Perceived Risk and Fear of Crime.

Lasley, J. R. (1988). Control Theory of White-collar Offendering. Journal of Quantitative Criminology, V 4, N 4, pp 347-362.

Lester D. (1990). An Economic Theory of Choice and Its Implications For Suicide. Psychological Reports, 66, 1112-1114.

Lester D. & T. Lcli. (1990). Beliefs About Suicide in American and Turkish Students. The Journal of Social Psychology, Vol.130, (6), Pp. 825-827.

Lester, D. (1986). Social Deviancy and Suicidal Behavior. Journal of Social Psychology, 127,3,339-40.

Lilly, J. R. ; Cullen, F. T. & Ball, R. A. (1989). Society As Insulation: Control Theory, (From 82-114, J. Robert Lilly, (Et Al.), Newbury Park Ca: Sage

Linden, R. (1987). Social Control Theory From Criminology: naC ,otnoroT .932-712 pp ,evitcepsreP naidanaC A da: Holt, Trinehart and Winston of Canada Ltd.

Lindquist, C. A. ; Smusz, T. D. & Doerner, W. (1985). Causes of Conformity: An Application of Control Theory to Adult Msdemeanant Probationers. International Jour-olonimirC evitarapmoC dna ypareht redneffO fo lan y, V 29, N. 1, pp 1-14.

Luckenbil D. F. Murder & Assault . (1984). pp 19-46 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Macdonald, P. T. (1989). Computing Theoretical Explanation of Cocaine Use: Differential Association Versus Control Theory. Journal of Contemporary Criminal Justi e, Vol., 5 No. 2, pp 73-88.

Mak, A. S. (1990). Testing Psychological Control Theory of Delinquency. Criminal Justice and Behaviour, Vol. 17, N. 2, pp 215-230.

Mannle H. W. & Lewis P. W. (1979). Control Theory Re-examined. Criminology, Vol. 17, N. 1, pp 58-74.

Marcos A. C. & Bahr S. J. (1988). Control Theory and Adolescent Drug Use. Youth & Society, Vol. 19, No. 4, pp 395-425.

Matsueda, R. L. (1982). Testing Control Theory and Differential Association: A Causal Modelling Approach. American Sociological Review, Vol., 47, No. 4, pp 884-900.

Maxfield, M. (1987). Explaining Fear of Crime: Evidence From the 1984 British Crime Survey. London: Great Britian Home Office Research and Training Unit Information Section. Ncj Cd 114602.

Meier, R. (1984). Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Meier, R. (1984). Making Crime More Manageable. pp 9-18 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Merton, R. K. (1957). Social Theory and Social Structure. Glenco , Il: Free Press.

Merton, R. K. (1937). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, Vol. 10, No., 3, pp 672-682.

Merton, Robert K. (1949). The Role of Applied Social Science in The Formation of Policy: A Research Memorandu . Philosophy of Science 16:1, 61-181.

Micheal, N. (1994). Lack of Resources Socioeconomic Inequality and Delinquency: An International Comparision. [Ressource Mangel, Soziooko Mische Ungle Isschheit Und Delinquenz Ein Internationalet Vergleich (German)]. Schweizerische - Zeitschrift - Fur Soziologie/ Revue - Suisse - De - Sociologie; 20(1) 127-156. Iso 0739 - 3664.

Miller, W. B. (1958). Lower Class Culture as A Generating

Milieu of Gang Delinquency. The Journal of Social Issues, Vol. 14, pp 5-19.

Moore, S. (1992). Investigating Deviance. London: Collins Educational.

Moore, S. (1991). Sociology in Action: Investigating Deviance. London: Colins Educational Harper Collins Publishers.

Morash, M. (1984). Organized Crime. pp 191-220 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Morrel,S. R. Taylor, S. Quine & C. Kerr. (1979). Suicide and Unemployment in Australia 1907-1990. Social cience & Schalkwyk, J. K.; C. Lazer C. & E. Cumming. Another Look at Status Integration and Suicide. Social Forces, 57(4), 1063-1075.

Mukherjee, S.K. (1985). Development and Crime Challenges for the Future. pp. 1-30 in Leona Jorgenson and Jack Sandry (Eds.). Seventh United Nations Congress On The Prevention of Crime and The Treatment of Offenders. Milan, Italyn Ncj No. 100063.

Nagin, D S & Paternoster, R. (1994). Personal Capital and Social Control: The Deterrence Implications of A Theory of Individual Differences in Criminal Offending Journal Citation. Criminology, Vol. 32, N 4, Pp. 581-606.

Ortega, S.T. & Myles, J.L. (1987). Race and Gender Effects on Fear of Crime: An Interactive Model With Age. Criminology, V. 25, N. 1, pp. 133-152.

Ortega, S.T. and J.L. Myles. (1987). Race and Gender Effects On Fear of Crime: An Interactive Model With Age. Cr minology, 25, (1), pp. 133-152.

Owomero, B. (1984). Crime and Development: The Nigerian Experience. Canadian Criminology Forum, 7 (1), 41-56.

Polakowski, M (1994). Linking Self- and Social Sontrol With Deviance: Illuminating The Structure Underlying A General Theory of Crime and Its Relation to Deviant Activity. Journal of Quantitative Criminology, Vol. 10, N 1, P 41-78.

Ralph, A. (1996). Scioeconomic Conditions and Property Crime: A Comprehensive Review and Test of The Lit-loicoS dna scimonocE fo lanruoJ naciremA .erutare gy, 55(3), 293 - 208.

Randall S. (1984). Forcible Rape. pp 47-72 in Meier, R. Major Forms of Crime. Sage: Newbury Park Califorina.

Reid, S. T. (1991). Crime and Criminology. Holt, Rinehart and Winston, Inc. Chicago.

Schneider, H.J. (1990). Impact of Economic and Societal Development: Causation and Control. Pp. 65-86 in Report For 1989 and Resource Material Series No. 37, Ncj No. 135691.

Scholte, E. M. (1991). Social Control Theory, Educational Intervention, and The Prevention of Delinquency in Junger-tas and Leonieke Boendermaker, Et Al., Eds. pp 167-180. The Future of The Juvenile Justice System. Leuven, Belgium: Acco.

Segrave, J. O. & Hastad, D. N. (1985). Evaluating Three Models of Delinquency Causation For Males and Females: Strain Theory, Subculture Theory and Control Theory. Sociological Forces, 8, pp. 1-17.

Sellin, T. (1938). Culture, Conflict and Crime. (B#41), New York: Social Science Research Council.

Sesay, L. (1977). Crime and Development in Africa. Annals of The American Academy of Political and Social Sceience, 432, 42-51.

Sheu, C. J. (1988). Juvenile Delinquency in The Republic of China: A Chinese Empirical Study of Social Control Theory. International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice, Vol. 12, N 1, pp. 59-71.

Shneidman, E. S. (1980). Self-destructive: Suicide Notes and Tragic Lives. in Edwin S. Shneidman Death: Current Perspectives. California: Palo Alto: Publishing Company.

Shneidman.E. S. (1980). Suicide Among The Gifted. in Edwin S. Shneidman Death: Current Perspectives, pp 446-466, California: Palo Alto: Mayfield Publishing Company.

Shoemaker, D. J. (1984). Theories of Delinquency. New York: Oxford University Press.

Silverman, R. A. and L. W. Kennedy. (1987). The Female Perpetrator of Homocide in Canada. Discussion Paper 11. University of Alberta., 1987.

Simon, R. (1989). Women & Crime. Lexington, Mass: D.C. Heath.

Simpson, S. S. (1989). Feminist Theory, Crime, and Justice. Criminology, 27, 4, pp. 605-631.

Smart, C. (1977). Women, Crime and Criminology. London: Routhledge & Kegan Paul.

Smith, K.I. (1990). Fear of Crime. (From Crime and Its Impac s: A Study in A Black Metropolitan Area, J.M. Lotter, L.B.G. Ndabandaba, Et. Al., (Eds.). South Africa: South Africa Human Sciences Research Council. 1pp. 140-183.

Smith, M. D. (1980). Longitudinal Analysis of Social Control Theory. Ann Arbor: Di Dissertation.

Smith, S.J. (1987). Fear of Crime: Beyond A Geography of Deviance. Progress in Human Geography, V. 11, N. 1, Pp. 1-23.

Stack S. (1981). Divorce and Suicide. Journal of Family Issues (2), pp 77-90.

Stephen, M.; R. Taylor, S. Quine & Kerr. (1993). Suicide and Unemployment in Australia 1907-1990. Social cience & Medicine. Vol. 36, 6, 1 pp 749-750.

Sutherland, E. H. & Cressey, D.(1966). Criminology. Philadel phia: Lippincott.

Suzuki, K. (1980). Development and Crime Prevention in Japan, in William Clifford (Ed.). Plotting and Planning. Pp. 94-105. Ncj 074675.

Swighert V. L. (1984). Public-order Crime. pp 95-118 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Tanioka, I (1992). Social Theory at Japanese Society. Ncj: 139580

Thompson, W. E. Mitchell, J. Dodder, R. A. (1984). Empirical Test of Hirschiصs Control Theory of Delinquency. Deviant Behavior, Vol. 5, pp. 11-22.

Torstensson, M. (1990). Delinquents in A Birth Cohort: Test of Some Aspects of Control Theory. Journal of Quantitative Criminology, Vol. 6, N 1(Special Issue), pp 101-115.

Torstensson, M. (1990). Female Delinquency in Birth Cohort: Test of Some Aspects of Control Theory. Journal of Quantitative Criminology, Vol. 6, No. 1, pp 101-115

Turk. A. (1984). Political Crime. pp 119-136 in Meier, R. Major Forms of Crime. Newbury Park Califorina: Sage.

Ward, R.A.; Lagory, M. & Sherman, S.R. (1986). Fear of Crime Among The Elderly As Person/Environment Interaction. Sociological Quarterly, V. 27, N. 3, pp. 327-341.

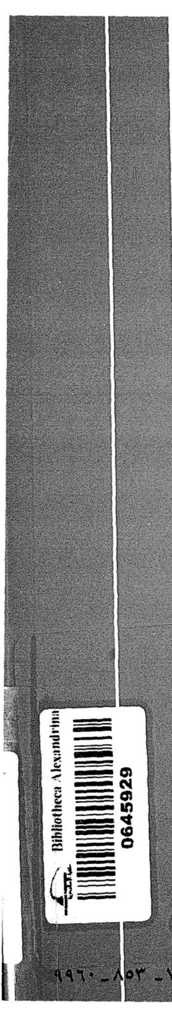
Weiss C. H. and Bucuvalas J. M. (1980). Social Science Re search and Decision - Making . New York: Columbia University Press.

Wiatrowski, M. D. & Swatko, M. K. (1979). Social Control Theory and Delinquency: A Multivariate Test. Baltim re, Md: Johns Hopkins University Center For Social Organization of School.

Wiatrowski, M. D.; Griswald, D. B. & Roberts, M. R. (1981). Social Control Theory and Delinquency. American Sociological Review, 46, pp. 522-541.

Williamson J. B. , Boren, J. F. and Evans L.(1974). Social Pr blems: The Contemporary Debates. Boston Toronto: Little Brown, and Company.

World Bank (1994). Population and Human Resources Operation Division, Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment. Washington, Dc: The Bank.



الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٩٩٦٠ـ ٨٥٣ ـ٧٨ ـ ٢